معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

العلاقات العربية الأوروبية "في سياق المتوسطية"
"الأردن - دراسة حالة "

Arab – European Relations in the context of
"The Euro -Mediterranean Partnership"

"Jordan – A Case Study"

إعداد
لما صبحي عواد

إشراف
د. هلغى باومغرتن

العلاقات العربية الأوروبية "في سياق المتوسطية"
"الأردن – دراسة حالة "

Arab – European Relations in the context of "The Euro -Mediterranean Partnership"

"Jordan – A Case Study"

إعداد
لما صبحي عواد

إشراف
د. هلغى باومغرتن

" قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت"
كانون أول - 6200

الإهداء

إلى الوالدين حفظهما الله ..،

إهداء

قائمة المحتويات

المقدمة: **III**

Abstract. **III**

الفصل الأول: النظرية. **1**

المبحث الأول: منهج الدراسة. **2**

المطلب الأول: المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة *Neo-liberal Institutionalism.* **2**

المطلب الثاني: الإعتماد المتبادل. **8**

المطلب الثالث: مفهوم التكامل. **13**

المبحث الثاني: تعريف بالمفاهيم والمصطلحات. **14**

المطلب الأول: فلسفة الشراكة وتحديد مفاهيمها. **14**

المطلب الثاني: مفهوم المتوسطية. **17**

المطلب الثالث: آلية عمل الشراكة المتوسطية. **20**

الخلاصة: **21**

الفصل الثاني: التعاون الاقتصادي الأردني – الأوروبي. **23**

المبحث الأول: الإقتصاد الأردني – نظرة عامة. **25**

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الأردني. **25**

المطلب الثاني: المشاكل الاقتصادية الأردنية. **32**

.المبحث الثاني: العلاقات الإقتصادية الأردنية– الأوروبية **35**
.المطلب الأول: اتفاقية التعاون الأردنية 1977 **35**
.أولاً: البروتوكولات المالية والفنية **37**
.ثانياً: التعاون الإقتصادي والتجاري **39**
.المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية 1997 **40**
.أولاً: أهداف الاتفاقية **42**
.ثانياً: محاور الاتفاقية **44**
.ثالثاً: التعاون المالي **45**
.رابعاً: أسباب ودوافع الطرفين لتوقيع اتفاقية الشراكة الأردنية– الأوروبية **47**
.خامساً: مستقبل العلاقة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي **49**
.الفصل الثالث: الاتفاقيات التجارية الاقتصادية الأردنية الثنائية– الإقليمية– الدولية **51**
.المبحث الأول: مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية **53**
.المطلب الأول: إجمالي التجارة الخارجية الأردنية **53**
.المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات والواردات الأردنية **55**
.المبحث الثاني: الإتفاقيات التجارية **56**
.المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **56**
.المطلب الثاني: العلاقات التجارية الأردنية مع الدول الآسيوية غير العربية **58**
.المطلب الثالث: العلاقات التجارية الأردنية – الأمريكية **59**
.المطلب الرابع: اتفاقية منظمة التجارة العالمية **61**
.المطلب الخامس: اتفاقية أغادير ومبدأ تراكم المنشأ **62**
:الخلاصة **64**
.الفصل الرابع: الآثار الإقتصادية للإتفاقية على الاقتصاد الأردني **66**
.المبحث الأول: تقييم السلة الاقتصادية والمالية **67**
.المطلب الأول: أ ثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي **67**
.أولاً: تركيبة الصادرات والواردات الأردنية – الأوروبية **72**
.ثانياً: معوقات التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي **74**
.المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن **76**
.(المطلب الثالث: أثر الاتفاقية على التعاون المالي (المساعدات المالية الأوروبية إلى الأردن **79**

.المطلب الرابع: قواعد المنشأ 82
.المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية القطاعية 83
.المطلب الأول: القطاع الصناعي 83
.المطلب الثاني: القطاع الزراعي 87
:الخلاصة 91
.الخاتمة 93
.أولاً: خطوات على طريق التصحيح ونحو شراكة أردنية – أوروبية أكثر فاعلية 93
.ثانياً: الاستنتاجات 97
:قائمة المراجع 103

قائمة الأشكال والملاحق

شكل 1 .مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للأعوام ما بين 2002 إلى 2005
شكل 2 .التجارة الخارجية الأردنية للأعوام ما بين 2002 إلى 2005
شكل 3 .التوزيع الجغرافي للمستورات الأردنية للأعوام ما بين 2002 إلى 2005
شكل 4 .التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للأعوام ما بين 2002 إلى 2005
شكل 5 .أهم الشركاء التجاريين المستوردين من الأردن للأعوام 2003 و 2005
شكل 6 .أهم الشركاء التجاريين المصدرين للأردن للأعوام 2003 و 2005
شكل 7 الصادرات والمستوردات الأردنية من والى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع المجموع الكلي .للأعوام ما بين 1997 إلى 2004
ملحق 1 .خارطة دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية
ملحق 2 .جدول مصادر المساعدات الخارجية لعام 2005
ملحق 3 .اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية 1997

المقدمة:

"إن وسائل التكنولوجيا، والاتصال الحديثة، والنمو الاقتصادي، والمشاكل الإجتماعية والبيئية، على المستويات الإقليمية والعالمية، سوف تمثل ضغوطاً لا تقاوم، من أجل التعاون الدولي" [1].

ديفيد ميتراني

نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة رسمية في مارس 2003م بعنوان" أوروبا الموسعة والجوار إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب والتي سميت فيما بعد بسياسة الجوار الأوروبي الجديد" تُعنى بكل دول الجوار من جنوبه وشرقه، التي تعتبر المجال الحيوي لأوروبا على مدى العقود القادمة في خطوة على طريق تشكيل الإطار الجيوبولتيكى الأوروبي الجديد. واحتوت الوثيقة على العديد من الأفكار لتعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية، والأمنية، والإقتصادية، والإجتماعية، وذلك انطلاقا من ركيزة أساسية، وهى أن الجوار الجغرافي يتيح فرصاً أكبر للتعاون. وترى الوثيقة وجوب قيام الاتحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته بدول الجوار على المديين المتوسط والطويل.

ولتحقيق ذلك كان لا بدّ لأوربا أن تلمّ شمل ضفتي المتوسط الشمالي منه والجنوبي، والتي تبدأ من خلال خطوة التعاون، فالمصلحة تقتضي بأن نلغي الحواجز العازلة بين ضفاف البحر المتوسط، ونتحرر منها، لتساعد في بناء علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة. ومن هنا بدأ الاتحاد الأوروبي عام 1995م مشروعا طموحا في برشلونة[2] بغية تحقيق شراكة سياسية واقتصادية وثقافية حقيقية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. فهل هناك نتائج ملموسة لهذا المشروع الطموح على دول جنوب وشرق المتوسط، بعد مرور عقد على البدء به؟. للإجابة على هذا السؤال كان لا بد من أخذ

---

[1] منصور: 1984، 140.

[2] انعقد مؤتمر برشلونه في 27 و 28 تشرين الثاني من عام 1995 الذي حضرته 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة ومناطق متوسطية، هي الجزائر، وقبرص، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، ومالطا، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا، والضفة الغربية وقطاع غزة. الرشدان:1998، 110.

نموذج من نماذج دول الشراكة المتوسطية، والعمل من خلاله، لتحديد فيما إذا حقق مشـــروع الشـــراكة الأوروبية – المتوسطية أهدافه باتجاه إحدى دول جنوب وشرق المتوسط، ورؤية إذا ما أمكـــن تعميـــم النتائج فيما بعد.

وهنا سأدرس حالة نموذج الدولة المتوسطية (الأردن) وهي إحدى الدول العربية التي وقّعـــت على اتفاقية الشراكة المتوسطية – الأوروبية، وسعت لتحقيق أهدافها. فهل كانت عوائد تلـــك الإتفاقيـــة ضمن المستوى المتوقع؟، وهل حققت أهدافها، من وجه نظر الأردن؟.

أهمية الدراسة:

من خلال الاختلاف في الآراء المطروحة على المستويين الدولي والإقليمي حـــول موضـــوع البحر المتوسط، تتبع أهمية هذه الدراسة، فكما نرى على مرّ السنين، بـــأن قضية الأورو– متوسطية أو العلاقات عبر المتوسط من المسائل التي استحوذت على قدر كبير من اهتمام الباحثين على طرفي البحر المتوسط الشمالي منه والجنوبي، وتعددت الآراء حولها، ما بين مدافع عنها باعتبارها خياراً لا بـــدّ منـــه وفرصة يجب انتهازها، لأنه مشروع الغد، وبين متحفظ أو متردد إزاء غياب جدية بعـــض الأطـــراف، وبين رافض لها لما يترتب عنها من خللين اجتماعي واقتصادي، وضياع للهوية العربية، ومن عدم وجود تكافؤ سياسي، واقتصادي، وعسكري بين دول شمال المتوسط وجنوبه وشرقه، وبالتـــالي عـــدم وجـــود مساواة بعائدات تلك الشراكة على الأطراف الأوروبية والعربية المشاركة فيها.

فهذه الدراسة ستسعى إلى الوصول إلى البعـــد التجريـــبي لمشـــروع الشـــراكة الأوروبيـــة – المتوسطية، ولن تكتفي بالجانب النظري منه، من خلال دراسة حالـــة التعـــاون بيـــن الأردن والاتحـــاد الأوروبي، ضمن دراسة مشروع الشراكة الأردنية – الأوروبية كحالة تطبيقية، وبالتالي ســـتعطينا هـــذه الدراسة صورة حقيقية عن مدى مصداقية الطرح الأوروبي للمشروع من خلال الاتفاقية الموقعـــة مـــع الأردن؟ وإلى أيّ مدى سيسهم مشروع الشراكة في تطوير الأردن اقتصادياً؟.

ستستند هذه الدراسة على نظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة في دراسة العلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال أخذ حالة "المملكة الأردنية الهاشمية" كنموذج تطبيقي لها، والتعرف على مدى تأثير هذه الشراكة على الأردن، في المجال الاقتصادي والمالي، التي تسعى الشراكة لتحقيق التقدم فيهما، وهذا سيسهل علينا من خلال دراسة حالة إحدى الدول المتوسطية كنموذج، أن نستقرئ النتائج المستقبلية لهذا التعاون بشكل عام.

إنّ السياسات الأوروبية نحو المتوسط بدأت تتخذ شكلا جديداً، شكل سياسات تعاونية تعاقدية، عبر اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي، وكل دولة متوسطية على حدى، وعليه فإن طرح مشاريع التعاون والتي منها مشروع التعاون مع الدول المتوسطية، لا بدّ أن يحظى بالدراسة والتحليل والتقييم الموضوعي المحايد، وخاصة أن العديد من الدول المتوسطية قد وقّعت اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فان دراسة حالة التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تأتي ضمن دراسة مشروع الشراكة، كحالة تطبيقية على دولة متوسطية غير بترولية، ولها علاقات جيدة مع أوروبا، وتعاني من مشاكل اقتصادية، وبالتالي ستعطينا دراسة هذه الحالة صورة حقيقية عن مصداقية طرح مشروع الشراكة وواقعيتة.

إنّ دراسة حالة مشروع الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي ما هي إلا دراسة لمدى فاعلية مشروع الشراكة وحالة تطبيقية لها، فإشكالية هذه الدراسة تظهر في اختلاف آراء الكتاب والباحثين والمختصين العرب والعالميين بتقييمهم لمدى إيجابية أو سلبية الشراكة الأوروبية – المتوسطية على الجانب العربي، وعن مصير أو مستقبل تحالف لا يتمتع أعضاؤه بتقارب أو توازن في الإمكانيات والمحاور الإقتصادية والسياسة والثقافية، وهو ما أشار إلية الدكتور نصيف حتى مدير مكتب جامعة الدول العربية في باريس ومندوبها الدائم لدى اليونسكو من أن الشراكة المتوسطية هي مشروع أوروبي بالأساس، ومن ثم لا يمكن الحديث عن توازن عربي أوروبي في هذه الشراكة.

كما يكتسب موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية أهميته من خلال إثارته الجدل والنقاش حوله على المستويين العالمي بشكل عام، والإقليمي (البحر المتوسط) بشكل خاص، مما يجعل الـــدارس يتوقف عند هذا النموذج لفحص آفاقه المستقبلية للمنطقة العربية في ظل النظام العالمي الجديد، وكنموذج أوجد نفسه بفعالية ضمن إطار المتغيرات الأيدولوجية والترتيبات الواقعية التي تقتضيها المرحلة الحاليـــة من التوجه نحو التكتلات الإقتصادية الكبيرة.

فدراسة العلاقات الأوروبية المتوسطية وفقاً للمعطى الجديـــد المطـــروح الآن علـــى الســـاحة، والمتمثل بعلاقة التعاون والشراكة الأوروبية المتوسطية، سيسهل علينا معرفة كيفية كون شكل العلاقـــة المستقبلية بين الطرفين وفقاً لمعيار الشراكة.

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة حول:

- دراسة العلاقات الأوروبية المتوسطية، وفقاً للمعطى الجديد المطروح علـــى الســـاحة الدولية المتمثل بالشراكة الأوروبية – المتوسطية.

- دراسة العلاقات الأردنية والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشـــراكة الأردنيـــة – الأوروبية الموقعة، والتطورات التي حصلت للإقتصاد الأردني مـــن جـــراء توقيعهـــا، وفقـــاً لمجموعة من المعايير[3]، يتم من خلالها تقييم للسّلة (الإقتصادية والمالية).

---

[3] سيتم دراسة للسّلة (الاقتصادية والمالية)، أحد محاور الاتفاقية التي أقرت في مؤتمر برشلونة، حيث سيتم دراسة للآثار الاقتصادية المترتبة للاتفاقية على الاقتصاد الأردني، ومن ضمن المعايير المدروسة، معيار التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، معيار حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن، ومعيار التعاون المالي، ومعيار الاقتصادي القطاعي (أي قطاع الزراعة والصناعة) وسيتم التحليل ضمن فترتين زمنيتين لتلك المعايير، الفترة ما قبل توقيع الاتفاقية، والفترة بعد توقيع الاتفاقية ومن خلال تحليل المعلومات سيتم إدراك التغيرات على تلك المعايير، ومدى ايجابية أو سلبية تلك التغيرات بالنسبة للاقتصاد الأردني.

- سيتم تحليل المعايير ضمن فترتين زمنيتين، الفترة الزمنية الأولى ما قبل توقيع الإتفاقية (1977 – 1995)، من ثم بدء مؤتمر برشلونة عام 1995م وتوقيع الإتفاقية عام 1997، تليها الفترة الثانية وهي دخول الإتفاقية حيز التنفيذ للفترة (2002– 2005)، أي بعد مرور 3 سنوات على سير الإتفاقية.
- دراسة مدى الاعتماديّه المتبادلة بينهما، وشكلها.
- بيان ما الذي تضيفه الشراكة للأردن بشكل خاص والدول المتوسطية بشكل عام، أو ماذا تقدم من جديد في ضوء المتغيرات الدولية، وخاصة الإنفتاح والتوسع الاقتصادي العالمي.

إشكالية الدراسة:

نبعت إشكالية الدراسة من اختلاف وتباين الآراء المطروحة حول موضوع الشراكة الأوربية – المتوسطية، وخاصة من وجهة النظر العربية، عن مدى إيجابيتها أو سلبيتها علينا، وبالتالي ستسعى هذه الدراسة إلى توثيق هذا الإختلاف من خلال البعد التجريبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث سيتم دراسة حالة "الأردن" و "الاتحاد الأوروبي"، وهنا نرى أنه من الواجب التعمق في سبب اختلاف الرأي من خلال دراسة لأرض الواقع الأردني على صعيد جانب الشراكة الاقتصادي والمالي منه، للخروج بفكرة، أو رأي أو نتيجة أقرب للحقيقة ولواقع الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: قضية الشراكة الأوروبية المتوسطية، هي قضية مصالح مشتركة بين الجانبين، قائمة على المصلحة والمنفعة المتبادلة للأطراف المشاركة فيها، وحاجة كل طرف للآخر، بالرغم من اختلاف الأهمية النسبية لتلك الشراكة لكليهما، وانعدام التوازن بين طرفي المعادلة. وبالرغم مما تقدمه هذه الشراكة لأطرافها من مصادر قوة ومن مواطن ضعف.

الفرضية الثانية: الفكرة أكبر من النتائج، ولكن إدراك الأطراف المشاركة أن التعاون هـــو الحـــل، وأن الكسب والتقدم ما هو إلا ضمن حدود النمو الاقتصادي، وليس استنادا إلى اختبارات القوة.

الفرضية الثالثة: مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية يستند إلى المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة Neo-liberal Institutionalism. التي اعتمدت على أفكار التكامل والاعتماد المتبـــادل، والـــتي تعترف بأن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون، والاعتماد المتبـــادل بيـــن دول هـــذا النظـــام، وأن الاعتمـــاد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي. وهكذا، فإن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على نهج علمي موضوعي من خلال تبني استراتيجية بحثية متعددة الجوانب تقوم على التوفيق بين ما هو نظري ووصفي، وما هو تحليلي، فالمدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة، هي النظرية المتبناة، التي ستحلل هذا التعاون، والحالة الموصوفة هي حالة إحدى الدول المتوسطية التي دخلت ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية (الأردن)، وسيتم التحليل من خلال الشق التطبيقي لها "الاقتصادي المالي"، حيث سيتم.

– تحديد العوامل والظروف التي شجعت ودعمت، وأدت إلى توقيع الإتفاقية.

– تحليل الآثار المترتبة من توقيع الإتفاقية على مختلف القطاعات الإقتصادية والمالية؟، وبيان مدى فاعلية هذا التعاون في خلق حالة من التبادل القائم على المنفعة، والمصلحة، والربح المتبادل.

– سيتضمن التعاون عناصر التنافس إلى جانب عناصر التعاون، وسيؤدي إلى خسائر ومكاسب، وأن نظرة الدولة هنا ستقوم على مدى قدرتها بتعظيم هذه المكاسب والتقليل من أثر هذه المخاسر، وإدراكها أن تحقيق العائد المرجو من هذا التعاون هو عائد منقسم إلى مراحل زمنية، وليس لحظياً وآنياً.

– المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة التي ستستند إليها الدراسة بتحليل الشراكة الأوروبية – المتوسطية، ومن خلال دراسة حالة الأردن، نراها كنظرية تضيف أبعاداً جديدة لدراسة العلاقات الدولية من خلال عرضها وتحليلها، حيث تحدد السياسات المطروحة، وأنماط سلوك الفاعلين الدوليين، وكيف يتم توزيع القوة بين أطراف تمتلك وأطراف لا تمتلك، وما هي أشكال التأثير التي تمارسها الدول التي تمتلك على الدول التي لا تمتلك.

فالنظرية أعلاه قدمت توصيفاً للعلاقات الدولية، ولكنّها لم تقدم كيفية ما تكون عليه هذه العلاقات في ظل الإفتراضات المطروحة في الدراسة. بالرغم من كونها نظرية مفيدة في إطار تحليل علاقات التعاون الدولي، وبخاصة بعد أن اكتسب العامل الاقتصادي أهمية نسبية على كافة العوامل الأخرى.

قضية الشراكة الأورومتوسطية في الوقت الحالي هي قضية مصالح مشتركة بين الجانبين، حيث إنّ كليهما بحاجة للآخر، مع اختلاف الأهمية النسبية لهما. وبالتالي لم يعد النظر إلى أوروبا كمستعمر بالشكل والوجه الحديثين والجديدين أمراً هاماً أو لافتاً.

Abstract

The European Union started an ambitious project in Barcelona in order to establish a political, economical, and cultural partnership with the Mediterranean countries. The question should be asked if there are any tangential results for this project on the southern and eastern countries on the Mediterranean after one decade.

To answer the question, it was necessary to take a model among these countries is order to determine wheter the project fulfilled the Euro-Mediterranean goals towards one of these countries, and then generalize the results if possible.

In this reedy studied, I will study the Jordanian model since Jordan is one of the countries who signed this agreement and worked to achieve the agreement's goals. The question to be posed if Jordan benefited from the agreement within the anticipated goals form a specifically Jordanian point of view?.

The importance of this study centers on the real results of this partnership. The study did not stop on the hypothetical side, but analyzed the implementation of this agreement between Jordan and its European partner. This, study will provide us with an actual picture of the relevance of this agreement, is ------ what extend this agreement develop ----- will develop the Jordanian economy.

The hypothesis of this study deals with the common interests of ---- sides and the need of the two sides for each other despite the imbalances in relative importance for both sides, and despite the –of equality of both sides, and despite the imbalance in terms of strength and weakness.

Although the goals are --- lifes than the results -------- so far , and the participants in this agreement looked at the partnership as the best solution. Financial earnings so far within the economical growth boundaries.

Knowing that the Euro-Mediterranean partnership -------- the school of Neo-liberal Institutionalism which posits the integration and exchange of ideas between partners, this school acknowledges that the international global system is chaotic and disorganized but ---- international agreements can reduce negative effects of the disorganization of this system by encouraging cooperation between the countries of this system, and economic exchange between the countries encourages the positive cooperation between them. So trading creates an excellent environment for cooperation and motivates the countries to cooperate rather than develop conflict.

This study will determine the factors and circumstances which lead to the cooperation and signing this agreement. Th --- an analysis of the effects of his agreement on all economical and financial sectors both in the short run and long run, the study will show the effectiveness of this agreement in creating beneficial economical exchanges regarding the country's own interests. Then we will show wither this cooperation will include the competitiveness factor hand to hand with cooperation , this will result on losses or earning , then we will discuss the

government point of view and how the government can capitalize on the profits and minimize the effects of losses.

The theory of Neo-liberal Institutionalism will be used as a tool in this study to analyze the Jordanian model. This theory adds a new outlook on international relations through analyzing ---- policies are determined and ---- the behavior patterns of the international participants. We should also shoes how the power between the participants is distributed since some countries have -- economic power than others.

الفصل الأول: النظرية.

"إنّ التعاون هو الحل الوحيد لحل مشاكل العالم، ونحن جميعاً منشغلون في مشروع عام، وهو أنة لا يوجد أمة، أو مجموعة من الأمم، تستطيع أن تكسب وتتقدم بعيداً عن حدود النمو للاقتصاد الدولي، ولا أحد يستطيع أن يكسب استناداً إلى اختبارات القوة. وإنّ حساب القوة أصبح أكثر جوزيف ناي[1]

يحاول **(جوزيف ناي)** بمقولته أعلاه أن يقول: الكسب هو النمو الاقتصادي، والرفاه. والطريقة لذلك هي التعاون، والاعتماد المتبادل بين الدول، وأن القوة لن تجعل أحد الأطراف يكسب لمجرد أنه يمتلكها، فالمكانة والدور في عصرنا الآن للاقتصاد، ويبدو أن عامل الاقتصاد من أهم العوامل الدافعة وانجحها للتعاون والاعتماد المتبادلين، لأن جميع الدول تريد أن ترتقي بوضعها الاقتصادي، وتحقق معدلات نمو مرتفعة، وهذا يدفعها للدخول في علاقات تعاون يكون الاقتصاد هو الدافع والهدف، والتعاون والاعتماد المتبادلان هما النتيجة.

أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم على مفاهيم عدة من التعاون والاعتماد المتبادلين، والمصالح المشتركة، وعولمة الاقتصاد، ولم تعد العلاقة تبعية بالمفهوم السائد سابقاً، فالمؤسسات والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية وغير ذلك، ما هي إلا دلالة على أن التعاون مثل "حالة الاوروميتوسطي" هو أفضل السبل للتقدم، وأن العلاقة بين الدول لم تعد حصريه، وأن أيّ دولة لا تستفيد من تقدم أو تخلف الدول المجاورة لها اقتصادياً أو سياسيا هي دول منكمشة على نفسها ولا تسير في الركب.

ويجب أن نعي بأن التعاون بحد ذاته لا يلغي وجود خسائر، فهي موجودة، لكنّ حجمها يعتمد على قدرة الدولة على تعظيم الفوائد، وتجنب الخسائر، وهو ما على الدول المتوسطية العربية إدراكه في التعاون مع أوربا عبر مشروع الشراكة، بالإضافة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

---

[1] Keohane & Nay, 1977, 7.

المبحث الأول: منهج الدراسة.

المطلب الأول: المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة *Neo-liberal Institutionalism*.

تتميز العلاقات الدولية، بالتغير وبعدم الثبات، بشكل نسبي، وعلية فإن أي نظريّه ستدرس شكل العلاقات العربية – الأوروبية بشكل عام، لن تكون أحكامها وتحليلاتها دقيقة تماماً، خاصة مع مرور الزمن، بسبب دخول متغيرات جديدة، تضيف أبعاداً مستجدة لفهم هذه العلاقات وتحليلها، ومن ثم إصدار الأحكام عليها، وهنا يقول **(جوزيف ناي)**: "إن السياسة الدولية المعاصرة، ليست نسيجاً مستمراً وإنما علاقات متنوعة، وفي مثل هذا العالم فإن نموذجا واحدا غير قادر على تفسير كل المواقف، ولن يكون بديلاً للتحليل الدقيق للمواقف الحقيقية"[1].

[1] Keohane & Nay, 1987, 89.

وستعتمد هذه الدراسة على النظرية أعلاه لتحليل العلاقة الأوروبية – المتوسطية وبالأخص الحالة الأردنية، وبالتالي لا بدّ من التعرف إلى طرح هذه النظرية، ورؤيتها وتحليلها للعلاقات الدولية بشكل عام.

إنّ مفهوم النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة يتمحور بين أفكار كلّ من (أكسيلورد **Axelord**) و **(كوهين Keohane)**، وتركيز كلّ منهما على مجموعة من العوامل الكفيلة بتفسير التعاون الدولي، وسنرى عملية خلق لنظرية "المؤسسية الليبرالية الجديدة"، وتأتي هذه العملية من خلال مقاربة هذين المؤلفين والسعي لموالفه بعض الإدراكات الواقعية الجديدة مع الليبرالية الجديدة وخلق لقاء بينهما. لتولد منهما نظرية المؤسسية لليبرالية الجديدة.

تتعلق نظرية المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة *Neo-liberal Institutionalism*. بتحليل العلاقات الدولية من خلال المؤسسات، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مركزي هو نظام الحكم[1]، وتذهب هذه المدرسة، التي استندت إلى أفكار التكامل والاعتماد المتبادلين وتطورت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، **إلى أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية في النظام الدولي من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادلين بين دول هذا النظام** [2]. كما يضيف الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي. وهكذا، فإن الافتراض الأساسي لدى الليبراليين هو أن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون، وزيادة الحوافز لدى الدول أكثر من الصراع.

[1] نظام الحكم، هو مجموعة واضحة أو غامضة من المبادئ والمعايير والقاعدات واتخاذ قرارات تلتقي حولها آمال الفاعلين في مجال معين من مجالات العلاقات الدولية. إسماعيل الرمضاني، 1991، 65.

[2] دورتي، وبالتغراف، 1995، 76.

وسوف أستعين أيضاً برؤية كل من كوهين وناي كمحللين سياسيين حول طرحيهما لفكرة الدولة الإقليمية (القومية) التي سيطرت على السياسة الدولية لمدة أربعة قرون...، حيث يرون تضاؤلاً لها ولدورها لصالح الفاعلين غير الإقليميين (القوميين) من أمثال الشركات متعددة القومية، المنظمات الدولية والحركات عابرة للقومية وغيرها، وأن الدولة على وشك التحول إلى وحدة اقتصادية[1].

ولفهم علاقة الشراكة الأوربية – المتوسطية، سيتم تحليل التعاون القائم ضمن مرتكزات ثلاث:-

- **غياب سلطة مركزية من جهة) نظام دولي فوضوي).**
- **وعلى أساس وجود مصالح مشتركة للأطراف المشاركة.**
- **وجود دول المؤسسات على طرفي المتوسط من جهة أخرى.**

ما هي آليات بناء التعاون و تفسيره؟ لفهم نظام التحليل القائم في الدراسة موضوع البحث يجب ذكر آلية عمل النظرية، حيث يرى الباحث أن النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة تقوم بتفسيرها على آليات، وتحدد بناء التعاون، ويتم ذلك من خلال تقسيمها لعدة مستويات هي:

- **الفاعلون** ***Actors***[2]؛ هم فواعل دولية غير الدول "فاعلون وطنيون ليسوا مرتبطين رسميين بالدول" ***Non- State actors***". كما نرى اليوم، فالدولة ليست وحدها العنصر الفاعل والوحيد في مجال العلاقات الدولية، بل هنالك أطراف وفواعل وقنوات متعددة تصل المجتمعات ببعضها بعض، وأخذت لها مكاناً في كثير من الاختصاصات التي كانت حكراً على الدولة، خاصة في النواحي الاقتصادية، وتمثل علاقات

[1] Keohane & Nay, 1977, 3.

[2] الفاعلون وهم المستوى الأول الذي يجب توافره لتحقيق وبناء التعاون، سنراه في هذه الدراسة من خلال الأشخاص الذين سيتناولون خيار التعاون المتبادل كخيار أفضل من استغلال طرف للطرف الآخر، ودورهم من خلال قيادتهم للتغيير وتحفيزهم لإقامة علاقات تعاون أوروبية – عربية.

رسمية بين النخب الحاكمة، فهنالك المؤسسات، والمنظمات الدولية، والشركات والبنوك المتعددة الجنسيات، والنقابات، والجامعات، ومراكز الأبحاث والحركات العابرة للقومية وغيرها الكثير[1].

ونرى اليوم تنوع الفاعلين الدوليين، حيث تضاعفت العلاقات الأبعد من الوطنية وأصبح هناك فاعلون جدد "منظمات، وحتى أفراد" بدأوا يتحركون بشكل موازٍ، وغالباً بالتنافس مع الدولة. ولديهم إرادتهم الخاصة "وجدول أعمال" خاص بهم، والذي ليس محدداً بالضرورة، ويتطابق مع ضرورات بلادهم. فهناك، شبكات وتدفقات، تتجاهل الحدود، ولا تقلق بشأن مواضيع السيادة الوطنية، التي هي في قلب عمل الدولة، ولم تعد العلاقات عبر الحدود تمر بالضرورة، بعد الآن، عبر أجهزة تحت سيطرة دولية[2].

يوجد فاعلين دوليين يشاركون في العلاقات الدولية، كالمنظمات الدولية، والشركات، والبنوك المتعددة الجنسية، وغيرها. ستؤدي بالطبع إلى إيجاد أبعاد جديدة في التحليل عبر إدخال أدوار هذه الفواعل الجديدة، وتأثيراتها على شكل العلاقات.

- **سياقات الفعل أو الاعتماد المتبادل *Mutual and Conflicting Preferences***، عودة لليبراليين الجدد، فإن السلطات تتطور شيئاً فشيئاً من خلال المجالات التي يكون فيها التعاون أسهل مثل اتساع التواصل الثقافي والمبادلات التجارية، ويكون التعاون من خلاله أكثر سلاسة وفاعلية منه في حالات أخرى مثل عدم الاستقرار أو موضوع الأمن بمعناه العسكري، فهذه الحالات لا تمثل الأولوية في العلاقات التي أساسها التعاون والاعتماد المتبادل، لأن هنالك مصلحة مشتركة للأطراف المشاركة في هذا المشروع، وبالتالي لا مصلحة لأي منهما بالإضرار بها عبر الاهتمام بالجانب الأمني بمفهومة العسكري. بل الأولوية

---

[1] أصبح دور الدولة موضع شك في العلاقات الدولية، وأصبح يعتقد أن مفهوم الدولة، قد أُفْقِد قيمته، تحت تأثيرات ثلاثة، وصول فاعلين دوليين جدد، ومن ظاهرة العولمة، ومن ضيق ومحدودية نفس ومفهوم الدولة/ الأمة.فهمي،1995. 23.

[2] منصور، 1984، 143.

والاهتمام يكونان منصبين بتحقيق التقارب وانفتاح الأسواق وتشابك الاقتصاديات والعلاقـــات والمصـــالح، والمنافسة التي تعد القاطرة الرئيسية لبدء التعاون وتحقيق المنفعة وتعزيز السلوك السلمي[1].

- **عامل يسمى بظل المستقبل** ***shadow of the future***، وهو العامل الذي يشجع التعاون، أي أن الفاعلين (ضمن المستوى الأول) يدركون من خلال ارتباطهم المتبادل (ضمن المستوى الثـــاني)، المنـــافع المستقبلية للتعاون الحالي (الوصول للمستوى الثالث)، وترتبط بهذه الفكرة فكرة استمرار المؤسســـات "أي فكرة الرؤية على المدى البعيد".

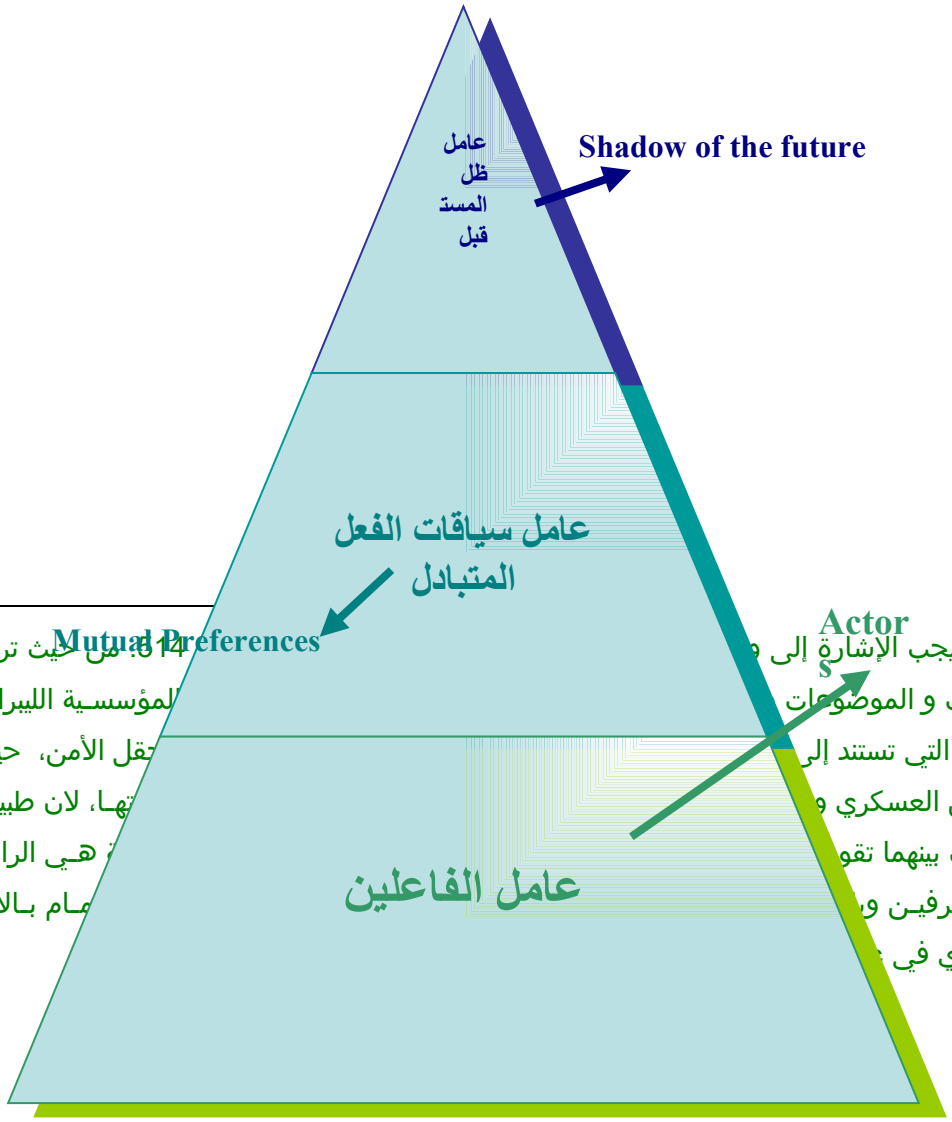

[1] وهنا يجب الإشارة إلى و
الأولويات و الموضوعات
الجديدة التي تستند إلى
أن الأمن العسكري و
العلاقات بينهما تقو
بين الطرفين و
العسكري في

[14] من حيث ترتيب
المؤسسية الليبرالية
تقل الأمن، حيث
تها، لان طبيعة
هي الرابط
مام بالأمن

المستويات التي يتم من خلالها عمل آلية بناء التعاون لنظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة

ويضيف **(جوزيف ناي)** نقطة هامة هنا بذكره أحد أهم العناصر الجوهرية في سياسة المنفعة أو الاعتماد المتبادل، وهو عدم التماثل أو التناظر حيث يقول: " إن أغلب سياسات الاعتماد المتبادل، تتضمن إيجاد أو صنع الترابط، والدول ترغب في استخدام الاعتماد المتبادل في المجالات التي تتمتع فيها بالقوة، وتتجنب استخدامها في المجالات التي تكون فيها ضعيفة[1]". وهو ما ينطبق على حالة الشراكة المتوسطية، فعدم التماثل القائم بين الدول الأوروبية المشاركة (الدول المتقدمة)، والدول العربية المشاركة (الدول النامية)، بسبب طبيعة اقتصاد كل منهما يدعم قول **(ناي)** أنه يمكن للدول الصغيرة أن تستخدم تركيزها ومصداقيتها الكبرى للتغلب على ضعف موقفها النسبي، في الاعتماد المتبادل غير المتماثل[2].

وأخيراً يجب إدراك أن النظرية لم تركز عل جانب واحد للتحليل بل ركزت على جانبين هامين هما الجانب الاقتصادي والجانب العسكري، (وإن فعلت أكثر في الجانب الاقتصادي) ولم تدّع بأن أحدهما

---

[1] ناي، 1997، 241-242.

[2] ناي، 1997، 43.

هام والآخر غير هام، وهذا عكس النظريات التقليدية والواقعية التي ركـزت علـى القـوة (العسـكرية) واعتبرتها العامل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، والنظرية الماركسـية الـتي ركـزت علـى العامـل الاقتصادي. هذا الافتراض للنظرية المؤسساتية يتماشى وطبيعة العلاقات الدولية حيث لا يوجد عامل يتحكم في العوامل الأخرى.

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل.

"إنّ الأجندة التقليدية للشؤون الدولية – التوازن بين القوي الرئيسية. امن الأمم- لم تعد تعطي صورة واضحة عن الأخطار التي نواجهها، والاحتمالات التي نمتلكها، والآن ونحن ندخل بعصر جديد، لقد انهار النموذج الدولي القديم، والشعارات والحلول القديمة الغير مجدية، لقد تحول العالم إلى الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، وفي الاتصالات، وفي الطموح الإنساني"

هنري كسينجر[1]

ما هي نظرة كل من (**روبرت كوهين** *Keohane*) و(**جوزيف ناى** *Nye*) ومفهوميهما للاعتماد المتبادل[2] ؟، فهما أشهر من كتب في هذه النظرية، فقد عرفاها على أنها "موقف يشير إلى مواقف

---

[1] فاينفلر 1999، 167.

[2] الاعتماد المتبادل هو عنوان وشعار المرحلة الحالة، برغم تشكيك بعضهم من خلال رؤيتهم بأننا ندخل عصر العولمة، لكن هنا نتساءل هل جميع الدول المتوسطية مؤهلة ولديها الإمكانيات لدخول عصر منافسة العولمة، وهل العولمة نفسها لا تحمل في طياتها وأبعادها اعتماداً متبادلاً بين أطرافها أو المشاركين في صنعها؟؟. ولمزيد حول تعريف الاعتماد المتبادل، نرى تعريف (تريفور تيلر)، 56، في كتابة العلاقات الدولية " بأنها الدول تتعايش في نظام ما بين الدول، الذي لا يستطيع أي عضو فيه أن يبقى لفترة طويلة بعيدا عن التأثر بالسياسات التي يسعى لتحقيقها جيرانة الاقربون". (أما مازن إسماعيل الرمضاني في كتابة السياسة الخارجية) فيعرفها " بان الدول وسبب من عدم قدرتها

متميزة، بسبب تأثيرات متبادلة بين الدول، أو بين الفاعلين في دول مختلفة، وهذه التأثيرات ناتجة من الموقف الحالي للمعاملات التجارية الدولية، والبضائع والتنافس، والرسائل، بين الحدود الدولية[1]".

قدم **(جوزيف ناي)**، في كتابة المنازعات الدولية تعريفاً للاعتماد المتبادل من خلال اعتماده لمفهومين، سياسي وتحليلي، "**السياسي** بمعنى أنا اعتمد، وأنت تعتمد، ونحن نعتمد، وهم يحكمون". أما **التحليلي**، "أشار فيه إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص، أو الأحداث المتعددة، في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم بعضاً، وببساطة تعني، الكلمة الاعتماد المشترك[2]". ومن خلال هذا التعريف يلاحظ التطور الذي حدث للاعتماد المتبادل حيث أصبح له أبعاد سياسية وتحليلية وأبعاد ناجمة عن الاعتماد المشترك بين الدول وتزايده.

وبناءً على ما ذكر فالاعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها بعضاً في المسائل التي تواجه نقصاً أو ضعفاً فيها، ويتم سدّ هذا النقص من قبل الطرف الآخر، أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة.

وتجدر الإشارة أن علاقات الأطراف الاعتماديه لا تلغي ظهور صراع أو وجوده، فعدم بروز ظاهرة الصراع بشكل حاد وعنيف، لا يعني على الإطلاق حالة مبدأ التعايش والتوافق في المصالح بين حلقات هذه الدول، أو نفي لوجود مسببات الصراع، بل يعني اعتماد مقومات الصراع ومحركاته في العلاقة المشروطة والمحددة بمبدأ الاستفادة المتبادلة(Mutual Benefit) وغياب محصلة الصفر (Zero Sum).

وتتمحور دوافع ظهور الاعتماد المتبادل في النقاط التالية:

كليًا أو جزئيًا على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، و بالاتجاه الذي يجعل من اعتمادها على بعضها تصاعديًا،

[1]Keohane & Nay, 1977, 8-9.

[2] ناى، 1997، 234.

- من الواقع الدولي الجديد الذي يعيشه العالم، والدول العربية ليست بمنأى عن التأثر بالبيئات العالمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فكيف إذا ما كانت تقع ضمن حلقة الدول الصديقة والجيران لعدة قارات. فعالم اليوم هو عالم تلك المشاكل التي يستعصي إيجاد الحلول لها بإرادة دولة منفردة أو مجموعة محددة من الدول، ولكنة قد يتحقق بإرادة عالمية الأبعاد. فمشاكل تزايد السكان، والبيئة، والأمن، والفقر، ونقص الغذاء، ومديونية العالم الثالث، وغيرها، أصبحت تعدّ مشاكل عالمية الأبعاد، وتستدعي حلولاً مماثلة تدعم الجهد الذاتي لحلها. ونستخلص هنا بأن المشاكل أصبحت تتخذ شكلاً وحجماً يتجاوزان قدرة دولة واحدة على حلها، بل تتطلب تعاوناً اكبر بين الدول، وبشكل جماعي مما ينشئ "اعتماداً جماعياً متبادلاً لحل مشاكل جماعية".

- من الدوافع للتوجه نحو التعاون والاعتماد المتبادلين، انكسار وزوال الحواجز للقضايا السابقة فيما بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، مما أدى لحرية أكثر في انسياب المؤثرات الخارجية للداخل، والداخلية للخارج، ومن ناحية أخرى ازداد معدل التبادلين: التجاري والمالي بين الدول، والنمو المتزايد في معدلات الصفقات أوجد تشابكاً وترابطاً بين هذه الدول لتجد نفسها تعيش حالة من الاعتماد والتعاون المتبادلين، أوجدتها حاجة كل دولة للأخرى وميزة كل دولة في مجال معين[1].

- ويضيف **(د. عبد الفتاح الرشدان)** على ما سبق، إنّ عدم مقدرة الدول في عصرنا الحالي العيش بمنأى عما يدور حولها، فانه يجعلها قادرة أن تختار الدول أو المجموعات التي ترغب أن تعزز علاقات التعاون معها بشكل متوازن، ويحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن، ودون حساب، مما يجعلها تابعة للطرف الآخر.وهذا يقودنا نحو حرية الخيار في قرار التعاون فيما إذا اعتمد على التكافؤ أم عدمه وفيما إذا أدى إلى علاقة نديّة أو تبعية[2].

---

[1] يقول (تريفور تيلور) "أن القوى التي تساعد على ظهور الاعتماد المتبادل ستزداد قوة باضطراد، فالدولة فقدت مقدراتها على معالجة مشاكل التلوث البحري والجوي، أو ضغط نمو السكان على الغذاء المحدود، والمواد الخام ومصادر الطاقة. تيلر،514،1985 .

[2] الرشدان، 1998، 20 - 21.

أما التناظر أو التماثل في الاعتماد المتبادل، فيشير إلى المواقف المتوازنة نسبياً في مقابل الاعتماد المتبادل غير المتوازن، فنقص الاعتماد المتبادل قد يكون مصدراً للقوة، فان كان هنالك طرفان بينهما اعتماد متبادل، لكنّ أحدهما أقل اعتمادا، فإن له مصدراً للقوة، ما دام الطرفان قد استمراً في الإحساس بقيمة الاعتماد المتبادل[1]. ويضيف **(جوزيف ناي):** " أن الاعتمادية اللامتناظرة يمكن أن تكون مصدراً للقوة، هذا إذا فكرنا بالقوة كمصادر سيطرة أو إمكانية التأثير في النتائج، فالفاعل الأقل تبعية في العلاقة غالبا ما يملك مصادر سياسية هامة؛ لأن التغيرات في العلاقة ستكون أقل كلفة من شريكه[(2)]".

وبناءً على ما سبق، فان التناظر في الاعتماد المتبادل غير ممكن حدوثه بشكل كامل، لأن **عدم التناظر سمة أساسية للاعتماد المتكامل**، ويجب العلم بأن عدم التناظر نسبي، وبدرجات متفاوتة، مما يترتب عليه نتائج فيما يتعلق بسياسات الدول تجاه بعضها، ويؤثر في توزيع القوة بينها، فالدول الأقل اعتماديه على الأخرى يكون لديها مصدر قوة نسبياً أكثر من الدولة الأخرى (الأكثر اعتماديه)، ولكن، بالرغم من ذلك، فهذه ليست قاعدة مطلقة، حيث يمكن أن تتخذ الدولة الأكثر اعتماديه إجراءات ضد الطرف الآخر، لكنها تكون أكثر عرضة للخسائر.

وهذا يقودنا إلى حالة الشراكة المتوسطية الأوروبية العربية، ففي هذه الحالة، يقع الاعتماد المتبادل بين الدول الأوربية المتقدمة، والدول العربية النامية الصغيرة، ويعدّ هذا اعتماداً متبادلاً غير متناظر، بسبب طبيعة اقتصاد كل منهما.

أما الفوائد أو المكاسب للاعتماد المتبادل[(3)]، فهي التي يحصل عليها أحد الأطراف، وتشكل خسارة للطرف الآخر، والعكس صحيح، أو مكسباً من جانب الطرفين[(4)]، أو خسارة من جانب الطرفين.

---

[1] ناي، 1997، 241.

[2] Keohane & Nay, 1977, 11

[3] إذا قامت علاقة اعتماد متبادل بين طرفين، كيف سيتم توزيع المكاسب؟ إذا حقق الطرفان مكاسب فمن سيحصل عل قدر اكبر من هذه المكاسب؟، وهل هذا يعني أن حصول أحد الأطراف على مكاسب أكبر، تقليل لمكاسب الطرف الآخر، وهو ما يمثل خسارة بالنسبة للطرف الآخر؟.

وطرح الأسئلة حول كيفية توزيع المكاسب، ما هو إلا إدراك لحقيقة إغفال عدم تساوي المكاسب بين الطرفين، و للمنازعات الناجمة حول توزيع المكاسب النسبية، وبالتالي إغفال للعناصر الأساسية للاعتماد المتبادل. فنتيجة لعدم إدراك هذه الحقيقة للأطراف المشاركة في الاعتماد المتبادل سيؤدي إلى نشوب صراع سياسي حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث إن السياسة الجديدة للاعتماد المتبادل في الاقتصاد تتضمن عناصر التنافس، إلى جانب عناصر التعاون[1]، فالأطراف الداخلة مع بعضها بعضاً في علاقات اعتماد متبادل، يكون بينها تعاون في حالات معينة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تنافس فيما بينها[2].

سأشير إلى بعض المفاهيم التي تستند الاعتماديه عليهم ومنها، (كلمتا الحساسية *Sensitivity*، ومدى القابلية للحساسية *Vulnerability*، وكلمة التعرض للضرر)، تشير الحساسية؛ إلى سرعة كمية، وسرعة تأثير الاعتماد المتبادل، أي كيف يؤثر التغيير في طرف من الأطراف على الطرف الآخر؟!. وتعرف على أنها مدى التجاوب الذي يحصل في دولة نتيجة التغيرات في دولة أخرى، ويكون الخطر واضحاً؛ لأن من الصعب على الدول صناعة سياسات جديدة في وقت قصير[3].

ومدى القابلية للحساسية، تعتمد على قدرة الدولة في التجاوب بسرعة مع المتغيرات الحاصله في الدولة المعتمد عليها، أي قدرة الدولة في صياغة سياسات جديدة تتناسب مع الوضع الجديد. ومن هنا يجب علينا صياغة سياسات مرنة، ووضع استراتيجيات تكون قادرة على التجاوب سريعاً مع التغيرات دون أن تؤدي إلى دفع تكلفة أكبر من قبل الدولة.

أما لفظ التعرض للضرر، فتعني التكاليف النسبية لتغيير تركيب نظام الاعتماد المتبادل. وهنالك اختلاف ما بين المستوى العالي للحساسية عن المستوى العالي للتعرض للضرر. فالمستوى العالي

---

[4] وهو ما يميل إلية بعض الليبراليين إلى النظر نحو الاعتماد المتبادل، من خلال المكاسب المشتركة فقط، أى الحالات التي يكسب فيها الطرفان.

[1] عدم وجود تناظر في حالة الشراكة المتوسطية، لا يوجد تساو في توزيع نسب المكاسب.

[2] ناي، 1997، 236.

[3] ناي، 1997، 237.

للحساسية، تعني تكاليف الهروب من النظام، أو تغير أصول اللعبة، والبلد الأقل تعرضاً، ليس بالضـــرورة الأكثر حساسية، ولكنه الطرف الذي قد يتكبد تكاليف أقل من تغير الوضع[1].

ومن هنا فعلاقة الاعتمادية توجد بالضرورة دولة أقوى من دولة ضمن هذا الإطار، الذي لا يمكن أن يوجد التماثل في الربح والخسارة أو العدالة في التوزيع. حيث تظل الدولة الأقل حساسية، والأكثر قابلية للتجاوب مع الحساسية هي الأقوى في المعادلة، ولا تطرح الاعتمادية علاقة ربح وخسارة، من منطلـــق أن هنالك طرفاً يدفع أكثر من طرف، وطرفاً أكثر سيطرة على وسائل الإنتاج، وأكثر تأثيرا في الناتج.

المطلب الثالث: مفهوم التكامل.

ذكرنا سابقاً أن المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة، استندت إلـــى أفكـــار التكامـــل والاعتمـــاد المتبادلين وهنا يمكن تعريف التكامل "بأنه يقوم في العلاقات الدولية على علاقات تبادلية بين مجموعة مـــن الدول بما يراعي الإمكانيات المتاحة، والمصالح، والأهداف المرجوة وينسجم معها. وقد يستند إلى عامـــل الجوار الإقليمي المشجع لهذه الدول كي توجد نمطاً، أو مجموعة أنماط، من العلاقات تتدرج من التعـــاون والتنسيق لتصل لمرحلة البناء الإقليمي المتماسك، أو إقامة علاقات اتحاديـــة فدراليـــة، أو كونفدراليـــة، أو اندماجية في دولة واحدة[2]".

---

[1] لتوضيح الصورة يمكن أن نعطي مثالاً أزمة البترول عام 1973، الولايات المتحدة تعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة 16% من البلدان العربية. اما اليابان، فتعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة 95%، وبالتالي الولايات المتحدة كانت حساسة للمقاطعة البترولية العربية لكنها لم تكن معرضة للضرر مثل اليابان. ناي، 1997، 239.

[2] حسين، 1997، 83.

المبحث الثاني: تعريف بالمفاهيم والمصطلحات.

المطلب الأول: فلسفة الشراكة وتحديد مفاهيمها.

سارت العلاقات العربية الأوروبية متوجهه من مرحلة الحوار إلى مرحلة التعـــاون، ومـــن ثـــمّ الشراكة (مشروع الشراكة الأوربية- المتوسطية)، وهي آخر مبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحـــر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر حلقة من حلقات التعاون الأوروبي المتوسطي. وتتشابة الشراكة في بعض الأوجه مع تجارب التعاون السابق، وتختلف في بعضها الآخر.

- من أوجه التشابه، أن تعامل الأوروبيون مع دول المتوسط بشكل انتقائي من خلال مشروع الشراكة[1] ، مما أدى لنشوء نظامين أساسيين في علاقة الاتحاد الأوروبي مع بلدان المتوسط، هما نظام العضوية الأساسي، ونظام التعاون التمييزي القائم على إعطاء بعض التفضيلات[2]،

- والاختلاف، في ظل هذه المرحلة الانتقالية اختفى البعد العربي من الدراسات والسيناريوهات الأوروبية، ليحل محله البعد الإقليمي[3] الذي يعكس طبيعة التغيرات الحاصله عربياً، وأوروبياً، ودولياً[4].

تميزت الشراكة عن تجارب التعاون السابقة بعدة أمور، مما أعطاها فلسفة بصبغة خاصة، أدخلت من خلالها أبعاداً منهجية جديدة في أساليب العلاقة منها:

- الابتعاد تدريجياً عن سياسة مدّ يد العون المباشرة من خلال الدعم المالي المجرد إلى سياسة جديدة مشتركة لتنشيط اقتصاديات الدول العربية المتوسطية، في حين تقوم هذه الدول بإحداث تغييرات في هياكلها الاقتصادية، بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار[5].

---

[1] اعتمدت الانتقائية على عدة عوامل خاصة بدول المتوسط منها، توفر الصبغة الأوروبية، الممارسات الديمقراطية، مدى القرب والبعد عن الحضارة الأوروبية، والديانة، والتقدم الصناعي وغيرها. مخيمر، 1998، 126.

[2] صبري، 1997، 30.

[3] وهنا أوافق الكاتب أبا طالب بتعريفة للتعاون بين الأقاليم بأنة عملية تنظيم تبادل المنافع بين أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع وبكونها تعزيز التعاون لعدة أقاليم فرعية محددة الهوية للمتوسط وهي هنا في الدراسة أوروبا الموحدة، النظام العربي الشرقي والمغار بي، قوي شرق أوسطية مثل تركيا وإسرائيل ودول متوسطية بحكم الجغرافية مثل قبرص و مالطا. أبو طالب. 1994. 64.

[4] مخيمر، 1998، 126.

[5] حتي، 1996، 9.

- قيام الشراكة على فلسفة مؤداها تشجيع التنافس فيما بين الدول الشريكة، وتشجيعها على صياغة مشاريع إنمائية طموحة وتبنيها، ويكون من شأنها تحقيق الاستقرار، والرفاهية، والسلام، في حوض المتوسط. وبقدر ما تنجح هذه الدول في إقناع الدول الأوربية بجدوى هذه المشاريع وسلامتها وفعاليتها، تكون الاستجابة من جانب الاتحاد الأوروبي[1].

أما بخصوص مسألة تلقي المساعدات، فيكون على أساس تنافسي بين دول جنوب وشرق المتوسط، ومرتبط بالإصلاحات الاقتصادية فيها، وندرك هنا أن مشروع الشراكة ليس من مشاريع الإحسان، بل مشروع يتطلب من جانب دول جنوب المتوسط وشرقه الكثير، وعليهم الاستفادة منه بقدر الإمكان، وهذا ما جعله مختلفاً عن مشاريع التعاون السابقة.

وعند التحدث عن التحولات على صعيد العلاقات الدولية يجب أن ندرك أن هنالك تراجعاً ي العوامل الايدولوجية لصالح العوامل الاقتصادية في السياسة الدولية، وبروز الاقتصاد كأحد عناصر القوة في النظام الدولي بعد أن كان العامل العسكري هو العنصر الحاسم في إطار القوى الفاعلة عالمياً[2]، وهنا نرى أن القوي الكبرى الفاعلة في السياسة العالمية أصبحت تدخل في صراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادي. وعند الحديث عن المحور الاقتصادي يجب أن نناقش شعاراً جديداً للقوة بمفهومه الاقتصادي، وهو ما يطلق عليه *Geo-economic*، يلخص رؤية جديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول التي تنطلق إلى امتلاك عناصر القوة الاقتصادية التي أصبحت تعادل القوة العسكرية[3].

مصطلح الشراكة الأوربية المتوسطية أعتمد كصيغة ضمن بيان برشلونة للدلالة على علاقة التعاون الشامل المقترح، ولقيام عنصر المشاركة و الشراكة يجب توفر عناصرها[4]؛

---

[1] خلاف ونافع، 1997، 44.

[2] توفيق، 1999، 64.

[3] شوقي، 1996، 105.

[4] خضر، 1995، 182.

- عنصر الإرادة في تأسيس الشراكة (بمعنى آخر الرغبة والخيار).
- صيغة واقعية للشراكة.
- عنصر الفصل بمتابعة حوار شامل لتحقيق الأهداف من الشراكة.

بناءً على ذلك توجب الشراكة حقوقاً ومسؤوليات، وتبعيات متبادلة لأطرافها، والاهتمام الأول في أي عملية شراكة هو تحقيق مكاسب، و إلا فلن تحفز الأطراف والدول إلى الدخول فيهـــا. فـــدول جنـــوب المتوسط وشرقه تتوقع أن تجني خيرا من هذه الشراكة وبخاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري. ومـــن العوامل التي تضمن نجاح قيامها بعد توفر عناصرها، هو امتلاكها طابعاً تبادلياً، وتعاونياً، وتعادليـــاً، وأن تكون واضحة الأهداف والآليات، حيث تحقق من خلالها مصالح الأطراف المشاركة، بالإضافة لوجود آلية تضمن تقويم كفاءة وجود علاقات الشراكة بصورة منتظمة، وعمل التعديلات والإضافات اللازمة لتحقيـــق أهدافها، وأخيراً تحقيق مكاسب لأطرافها[1].

ارتبطت الشراكة *Partnership* بتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وعبرت الشراكة عـــن التـــوجه الأوربي البديل لفلسفة المساعدات الموجهة إلى الدول النامية، حيث تهدف الشراكة إلى تحقيق التنمية للدول المتوسطية، وبذلك تتحول العلاقة من مانح ومتلق إلى شريك ومشاركة. كذلك تقوم الشراكة علـــى فلســـفة تشجيع التنافس فيما بين الدول الشريكة في شرق المتوسط وجنوبه [2].

المطلب الثاني: مفهوم "المتوسطية".

طرحت فكرة التجمع المتوسطي في السبعينيات للفرنسي فرانسوا بيرو، الذي تحدث عن تحويـــل البحر المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام. ولكن لم تنجح الآراء والمقترحات من جانبي الأوروبيين والعرب لإنجاح تلك الفكرة وإيجاد طريق لها على أرض الواقع، وهذا من بداية سياسات المجموعة الأوروبية تجاه

---

[1] النجار، 1999، 15.

[2] حتي، 1996: "ورقة عمل"، العدد (205).

حوض المتوسط عام 1957م، وحتى عام 1995م [1]، ولكن صادفت أن بدأت بالتغير بعد عام 1990م نتيجة للتغيرات والأحداث الكبيرة في النظام الدولي، وفي أوروبا، وفي حوض المتوسط، وفي الوطن العربي بأكمله، مما أفسحت مجالاً لقيام تعاون جديد في ظل ظروف جديدة ومختلفة عن الظروف والأوضاع السابقة، الأمر الذي مهّد الطريق أمام الاتحاد الأوروبي ليبلور سياسته الجديدة تجاه حوض المتوسط بأكمله، وبشكل مختلف عن السابق، ويقوم على أسس جديدة، ومتطلبات من قبل أوروبا، ودول المتوسط[2].

وعند تحديد مفهوم المتوسطية، وتحديد نطاق الإطار المتوسطي، فالدراسة القائمة تدرك إشكالية المعنى الحرفي للكلمة "المتوسطية" سواء أكان من خلال النظر إليه كتعبير لحقيقته الجغرافية أم حقيقته السياسية، فالبحر المتوسط إقليم يفتقد إلى هوية سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وجغرافية مشتركة، تجمع من حولها المشاركين فيها، حيث يضم المتوسط حوله عدة لغات وشعوب وأعراق وثقافات، وأديان ..، من مختلف القارات: (الإفريقية، والآسيوية، والأوربية، وجزر قبرص ومالطا)، فنحن نتحدث عن متوسط أوروبي ومتوسط غير أوروبي هنا، مما يدفعنا للتعامل مع أقاليم متنوعة تحيط بالبحر المتوسط، وليس إقليم بحر متوسط واحد كما تدلل الكلمة[3].

ويمكن القول: إن الدراسات المقروءة حول هذه النقطة أجمعت بوجود معيارين يدور حولهما تعريف المتوسط، **الأول المعيار الجغرافي**، حيث يركز هذا المعيار على التحديد الجغرافي للإقليم، الذي

---

[1] لم تكن فكرة المتوسطية غائبة عن أذهان العرب، وخاصة المفكرين المصرين من أمثال طة حسين، وحسين مؤنس، وسليمان حزين وغيرهم. بالإضافة للمفكر بين المتوسطيين المعاصرين منهم برودويك والبيركامو و جاك بيرك. ولعرفة المزيد عن تاريخ مسيرة علاقات التعاون من مرحلة الحوار إلى الشراكة الأوربية العربية المتوسطية، وأسباب عدم نجاح مرحلة الحوار، ومعرفة المعوقات، ومن ثم التغيرات التي حدثت ودفعت نحو الشراكة المتوسطية. حول هذا الموضوع يمكن قراءة رسالة الشراكة الأوربية –المتوسطية والتعاون الإقليمي" وجهة نظر عربية لدواس 2002.

[2] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية، 1999، 13.

[3] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة، 1999، 9.

يقتصر فقط على الدول التي لها سواحل على البحر المتوسط، هذا المعيار عند التطبيق سيواجه مشاكل، فعلى سبيل المثال هل ستعتبر الدول الواقعة بحارها على البحر المتوسط أو متصله به دولاً متوسطية، كالبحر التيراني، والادرياتيكي، والأيوني[1].

أما المعيار الثاني، فهو **المعيار الاستراتيجي**، ويسمى أيضا السياسي، ويقصد به مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية، والاقتصادية المختلفة، والتي تجعل الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية بتعريفها الجغرافي، وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط[2].

وعلى عكس المعيار الجغرافي، سيتسع المعيار الاستراتيجي، ويضيق وفقاً للدول ومصالحها، فقد يضم دولاً غير متوسطية، ويحذف مشاركة دول متوسطية. فالمتوسط هنا لا يقتصر على الدول التي لها سواحل بحرية تطل على المتوسط، بل سيشمل دولاً أخرى تحكمها، وتديرها المصالح والأهداف المشتركة من خلال علاقات وارتباطات تعاونية على الأصعدة السياسية والاقتصادية. ونرى أن مشروع برشلونة أخذ بالمعيار الاستراتيجي الذي يتماشى مع المصالح والرؤى والسياسات الأوربية[3].

الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية أخذ بالمعيارين، إلا أن المعيار الاستراتيجي هو ما اعتمدته الشراكة الأوروبية – المتوسطية وعملت به في تصنيف الدول المتوسطية، لأنة

---

[1] مخيمر 1997، تعريف الدولة المتوسطية، 43. وقد عرف أسامة مخيمر دول المتوسط من منطلق المعيار الجغرافي بأنة" كل دولة لها سواحل أو منافذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية".

[2] المرجع السابق، 42 – 43، عرف مخيمر الدول المتوسطية ضمن المعيار الاستراتيجي بأنها "سلطة السياسية على مجموعة من الأفراد في أقاليم معينة وتقع في قارات ثلاث هي أفريقيا، آسيا، أوربا، بالإضافة إلى دولتين في وسط البحر هما قبرص و مالطا". "ويستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية، و الاقتصادية".

[3] اليبوني، 1994، 66. ومن الأمثلة الإضافية التي تبين سياسة أوربا وأخذها بمفهوم المتوسطية بمعيارة الاستراتيجي الذي يتسع ويضيق وفقا للدول ومصالحها ويضم دول غير متوسطية، صيغة (5+5) التي ضمت موريتانيا والبرتغال رغم كونها دول غير متوسطية.

أقدر على التعامل مع السياسات الأوربية، وفهم توجهاتها، خاصة في ما يتعلق بالشراكة، ولأن هنالك مطالبات من الدول العربية المتوسطية بأن يضم المشروع باقي الدول العربية حتى الخليجية منها. وهذا المعيار هو ما ستستند عليه هذه الدراسة ضمن حالة الشراكة الأوروبية – الأردنية[1]. وتركز أوروبا هنا على نظام التفاعلات في الإقليم بحيث تسقط دول متوسطية، وتضاف أخرى للإطار المتوسطي ضمناً لتطور علاقاتها مع المنطقة المتوسطية، ومصالحها، وأهدافها من وراء هذا التعاون، وفي ضوء اعتبارات جغرافية و جيوسياسة وجيواقتصادية، كما هو الحالة المدروسة في البحث (الأردن)، فرغم عدم وجود ساحل لها مطل على المتوسط، فإن الاتحاد الأوروبي له علاقات معها تتدرج ضمن البعد السياسي المتوسطي، فقامت بالتالي بإدخال الأردن في السياسة الأوروبية – المتوسطية، أما ليبيا المتوسطية فقد قام الاتحاد الأوربي باستبعادها من نطاق الشراكة الأوربية المتوسطية وذلك لأسباب سياسية[2].

المطلب الثالث: آلية عمل الشراكة المتوسطية.

تم ضمن الشراكة الأوربية – المتوسطية اعتماد آليّتين تسير بموجبهما عملية الشراكة.

---

[1] يمكن رؤية الخريطة ملحق (1) والتي تبين الامتداد الجغرافي الاستراتيجي من خلال الاعتبارات الجيوسياسية والجيواقتصادية لمشروع الشراكة الأوربية – المتوسطية، والرؤية المستقبلية الأوربية للمتوسط.

[2] لها علاقة بقضية لوكربي، تم دعوتها لحضور فعاليات واجتماعات الشراكة بصفة مراقب تمهيداً لضمها لاحقتً كعضو فاعل في إطار الشراكة.

- آلية المسار الثنائي bilateral؛ حيث ظهر من خلال الاتفاقيات الموقعة أو التي قيد التوقيع بعد انتهاء المفاوضات بين الطرفين الاتحاد الأوربي والمتوسطيين، التي تتضمن وضع الأسس المشتركة للسياسة المتوسطية الجديدة والعلاقات الأوربية – المتوسطية.

- وآلية المسار الإقليمي regional/ multilateral لإنشاء الشراكة، أما المسار الإقليمي فقد شكل الحوار الدائم والشامل طريقته ونهجه في الشراكة، وتم اعتماد الحوار المتعدد الأطراف، حيث يتم من خلاله تحديد ووضع الأولويات الواجب تنفيذها على كافة القضايا المطروحة ضمن المحاور الاقتصادية، والمالية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية[1].

الخلاصة:

إن النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة، مفيدة في إطار تحليل علاقات التعاون الدولي، وخاصة مع اكتساب عامل الاقتصاد أهمية نسبية على كافة العوامل، وفي تحليلها للعلاقات الدولية حيث افترضت النظرية وجود فاعلين دوليين غير الدول يشاركون في العلاقات الدولية، وبالطبع سيؤدي هذا إلى إيجاد أبعاد جديدة في التحليل، عبر إدخال أدوار هذه الفواعل الجديدة، وتأثيراتها على شكل العلاقات الدولية.

---

[1] دواس، 2002، 79.

بالإضافة حللت وركزت النظرية على جانبين (قوتين) هامين محلياً و دولياً، هما؛ الجـــانب الاقتصـــادي و الجانب العسكري.

المتغيرات التي شهدها العالم وخاصة تبدل سلم الأولويات وآليات القوة والتقدم، خلقت منظوراً وتصوراً جديداً في السياسة الدولية وجسدته، فأوروبا الآن تنظر إلى المنطقة المتوسطية وخاصة العربيـــة منها على أنها الجار الأقرب، وتدرك أهمية هذا الجار، وإن كان الأضعف في معادلة الشراكة، مما حفزها لإقامة علاقات وشراكات اندرجت من قناعة جميع الأطراف القائمة داخل الإطار الإقليمي بتحقيق "استقرار وامن المنطقة". أي أن المصالح المتبادلة هي التي دفعت كلاً من الأوروبيين وشـــركائها بمنطقـــة الشـــرق الأوسط نحو إيجاد حلول مشتركة للقضايا والتحديات التي تواجهها، والتي تصب بتأثيراتها علـــى مختلـــف الأطراف الإقليمية، وهذا لتحقيق (المصلحة الجماعية المتبادلة). إذ أن هدف تحقيق الســـلام والأمـــن فـــي منطقة المتوسط هو أمر حيوي للمصالح الأوربية والعربية، وبالتالي عليهم تحمل مسؤولية تحقيقها والبحث عن حلول مشتركة لها.

ومن هذا المنطلق، فان تحقيق توازن المصالح، وتبادل المنافع، للأطراف المشاركة يعتمـــد علـــى علاقة سببية متبادلة يحكمها مبدأ الاستفادة والربح المتبادل النسبي بين مجموعة من الدول، وهو ما تطمـــح الشراكة بتحقيقه.

والشراكة الأوروبية – المتوسطية، تجسد حالة عدم وجود تناظر أو تكافؤ نسبي بين الأطـــراف الأوروبية والعربية المشاركة فيها بسبب طبيعة اقتصاد كل منهما، وبالتالي عدم وجود تساو في توزيع نسب المكاسب، ولكن هذا ليس بالضرورة خسارة أحد الأطراف، يقول الكاتب **(ناصيف حتى)** حول هذه النقطـــة التي عالجها بواقعية وحتمية " يجب أن لا ننسى أن الشراكة هي مشروع أوروبـــي بالأســـاس، وأوروبـــا اختارت شركاءها في هذا المشروع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن توازن أوروبي عربي أو أوروبي شـــبه

عربي من منطلقات الشراكة، إذ أن مجمل الإمكانيات والمبادرات تملكها أوروبا في هذا الخصوص، إلا أن العرب قادرون على تحسين موقعهم التفاوضي إذا ما أحسنوا إدارة العلاقات بينهم وتنسيقها ضمن آلية التنسيق العربية الخاصة بالشراكة (اى علاقاتهم التكاملية)[1].

الفصل الثاني: التعاون الاقتصادي الأردني – الأوروبي.

سيتناول الباحث في هذا الفصل أهم الخصائص والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الأردني، بالإضافة لتحليل علاقات التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي، قبل توقيع الاتفاقية، ثم تليها دراسة

[1] حتي، 1996 مستقبل العلاقات العربية - الأوربية، 45.

لاتفاقية المشاركة الأردنية – الأوروبية، وأهم التطورات التي حصلت للاقتصاد الأردني من جراء توقيع الاتفاقية.

وسيتم تحليل العلاقة في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، وبخاصة الاقتصادية منها، لتحديد العوامل التي دفعت الطرفين، وخاصة الأردن نحو تلك الشراكة، فدراسة علاقات التعاون الاقتصادي بين الأردن – والاتحاد الأوروبي التي امتدت من 1977م إلى الآن، ستمكننا من رصد مدى تطور تلك العلاقة، ومستقبلها، وأي منحى اتخذت؟.

بالإضافة لدراسة حالة تطبيقية، لأحد دول المتوسط (وهي هنا الأردن) ستعطينا صورة حقيقية عن المصداقية الأوروبية المتوسطية في طرحها للمشروع.

ولعل اختياري الأردن نموذجاً تطبيقياً لمشروع الشراكة يعود لعدة أمور أهمها:

- سهولة حصولي على المعلومات حول هذا الموضوع.
- عدم اعتبارها دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي لعدم وجود ساحل أو منفذ لها على البحر المتوسط بل المعيار الرئيسي لتحديد عضويتها للمتوسط هو سياسي استراتيجي، وهذا يساند ما اعتمدته الدراسة في الفصل الأول في تصنيفها للدولة المتوسطية[1].
- كونها دولة غير نفطية.
- لأن لها علاقات سياسية واقتصادية قديمة وجيدة مع أوروبا ومع جيرانها، حيث تعتبر من الدول الناشطة في مجال التعاون المتوسطي، وترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية متعددة مع الدول المتوسطية.

---

[1] تعتبر الأردن دولة متوسطية وفقًا للمعيار الاستراتيجي، ذلك أن ضم أوربا لأي دولة في مشاريع تعاونها المتوسطي محكوم بالمصالح الأوربية وليس بجغرافية البحر المتوسط، وهو ما حققته حالة الأردن، فلقد تم ضمها لمشروع التعاون لأغراض سياسية تتعلق بسياسة الاتحاد الأوربي تجاه المنطقة، والسبب السياسي ناتج من الأوضاع الفلسطينية – الإسرائيلية والدور التي تلعبه الأردن فيها، أما أوربا فمن خلال العملية السلمية التي تريد أن تلعب فيها دورًا مؤثرًا. اليوني، 1994، 66.

- لتبنيها لسياسات التكيف والتصحيح الهيكلي، وسعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح على العالم، ولقد أخذت السياسة الاقتصادية العامة للأردن عدة مبادرات منها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تطبيق اتفاقية الاوروجواي، السعي للتوصل لاتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية، تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات[1].

- لكونها تعاني مشاكل اقتصادية، أدت إلى توقيعها عدة علاقات تعاون وشراكة مع الدول الأوروبية والعربية لتدعم اقتصادها وتطوره، ولتستفيد من المنح والهبات والمساعدات المقدمة من خلال تلك العلاقات.

- ولدورها المعتدل والمتوازن في الصراع العربي- الإسرائيلي المقبول أوروبيا وأمريكيا (بمعنى آخر دوليًا).

ولذلك ومن خلال هذا النموذج الأردني، يتم استقراء أسباب دخول الدول العربية في تلك الشراكة، واستقراء فيما إذا حققت الشراكة أهدافها المرجوة للطرف المتوسطي العربي، واستقراء لبعض النتائج المستقبلية لهذا التعاون.

المبحث الأول: الاقتصاد الأردني - نظرة عامة.

إن خصائص اقتصاد أي دولة تؤثر على علاقاتها الاقتصادية الخارجية مهما كان حجم اقتصادها، كبيراً، أو صغيراً، متنوع الموارد والمنتجات أو مختصاً بسلعة واحدة أو بعدد محدود منها، ذات حجم سكاني محدود أو كبير، استهلاكي أو منتج، إلى غير ذلك من الخصائص المتعلقة بالموقع والسياسات الاقتصادية والمناخ الاستثماري[2].

---

[1] جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوربي ص 2

[2] الحوراني، 1996، 78.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الأردني.

من أهم خصائص الاقتصاد الأردني التي أسهمت في معرفة نمط العلاقات الاقتصادية، وأشكال التعاون التي مكنت الأردن الدخول بها، ودعمت موقفه في علاقة التعاون الأوروبية المتوسطية وحفزتـــه، وهي كالتالي،

أولاً: محدودية حجم الاقتصاد وصغره.

يعاني الأردن من صغر حجم اقتصاده، فقيمة الناتج المحلي الإجمالي للأردن محدودة مقارنة مـــع دول أخرى، حيث بلغ حوالي (8,1) مليار دولار عام 1999. كما أن حجم سكانه صغير إذ يقدر بحوالي (4,5) مليون نسمة. وتبلغ حصة الفرد من هذا الناتج (1670) دولاراً[1].

وصغر حجم السوق المحلي يشير لمشكلة، حيث إن حجم السوق يشير إلى حجم الطلب العام في الاقتصاد، ويتناسب حجم السوق مع حجم الطلب طردياً، فالطلب يحيي المشاريع ويزودها بأسباب البقـــاء، ومع الدخول ضمن شراكات التعاون الحالية، وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي، وعضوية منظمة التجارة العالمي، أصبح من الصعب حماية السوق المحلية والحفاظ عليها أو على ثباتها[2].

ولكن صغر حجم الاقتصاد لا يمنع تحقيق الأهداف التنموية، بل محدودية حجمة وصغره يوجب الانفتاح على الخارج في التجارة، وانتقال الأشخاص والاستثمار. وهذا ما عمل به ولوحظ بالنسبة للاقتصاد الأردني.

ثانياً: هيمنة قطاع الخدمات.

القطاع الخدماتي هو الناشط الأول في الاقتصاد الأردني، ويعود ذلك لمحدودية الموارد الطبيعيـــة والمالية في الأردن، إذ أن (96%) من مساحة الأردن أرض قاحلة نتيجة قلة سقوط الأمطار فيها، وتشكل

---

[1] المالكي، 2001، 22.

[2] المالكي ، 2000، 30.

الزراعة المروية ثلث مساحة الأراضي الزراعية، ويتوفر في الأردن خامات الفوسفات، والبوتاس، وأملاح البحر الميت، واحتياطيات الغاز.

في الأردن يسيطر قطاع الخدمات على ثلثي الناتج الإجمالي للبلاد، حيث وصل خلال الفترة (1967 – 1988) إلى (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل شح المياه قيداً على إمكانيات التنمية في الأردن وخاصة أن متوسط استهلاك الفرد أقل مما هو في الدول المجاورة[1].

ثالثاً: الدور الحكومي الكبير.

توظف الحكومة الأردنية (50%) من القوى العاملة الأردنية، وتمتلك شركات ومؤسسات عامة، ويبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (22,7%) من الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر خدمات حديثة في مختلف مجالات البنية التحتية من التعليم والصحة وغيرها. هذا الدور نابع من دور الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية والتوسع في خدمات المرافق العامة، لذلك أصبحت الخصخصة جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام 1989[2].

رابعاً: قلة الموارد الطبيعية والنمو السكاني المرتفع.

إنّ ندرة الموارد الأردنية انبثق عنها توجهات حكومية وجهود للتنمية نحو استغلال أكبر قدر منها وتعظيم النفع، ومن هنا نشأت مشروعات الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والبوتاس[3]. أما على صعيد النمو السكاني وبالرغم من محدودية سكان الأردن نسبياً، فأن معدل النمو مرتفع جداً، فقد ارتفع عدد سكان الأردن من حوالي نصف مليون نسمة في منتصف القرن العشرين إلى حوالي خمسة ملايين نسمة، وارتفع

---

[1] الوزني، 2001، 16.

[2] الحوراني، 1996، 70.

[3] الوزني، 2001، 14.

معها مستوى المعيشة[1]. حيث بلغ في السنوات (1979 – 1994) حوالي (4,5%) سنويا، ويشكل صغار السن (15 سنة وأقل) (41.4%) من إجمالي السكان، ولذلك فإن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي الأردني منخفضة، حيث لم تتجاوز في المتوسط ما نسبتة (23%) والذي يعني بدورة ارتفاع نسبة الإعالة، حيث يعول الفرد في المتوسط أربعة أفراد[2]. وتجدر الإشارة هنا أن سكان الأردن ليسوا عبئاً خالصاً بل يعدّوا أيضا مورداً اقتصادياً للتصدير بسبب إنتاجيته العالية وكفاءته. وتصدير الموارد البشرية يعود على الأردن بحوالات مالية جيدة، فخلال فترة التسعينيات بلغت الحوالات (11,4%) مليار دولار، وفي تلك الفترة تلقى الأردن مساعدات خارجية بقيمة(2,7) مليار دولار فقط. أي أن حجم الحوالات أضعاف حجم المساعدات[3].

وانتهج الأردن منذ مطلع السبعينيات أسلوب التخطيط التنموي المرتكز على الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بموارده البشرية المدربة والمهيأة علمياً، وفنياً، ومهنياً، التي هي مكمن قوته الذاتية. وغني عن القول إن زيادة الإنتاج تأتي من خلال الزيادة في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الرئيسية الثلاثة (رأس المال، والقوى العاملة، والموارد الطبيعية)، وحيث إن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فإن القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفع مستواييها التعليمي، والتدريبي.

خامساً: اقتصاد إقليمي، دولي.

أصبح ارتباط الاقتصاد الأردني بشكليه الإقليمي والدولي أمرا لا بد منه، لتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد واستكمال الحاجات الضرورية للسوق المحلية، حيث نرى أن الاقتصاد الأردني هو مرآة عكست

---

[1] المرجع السابق، 23.

[2] ابو باسل، وآخرون، 2001. 113 – 115.

[3] المالكي، 2001، 23.

التقلبات التي شهدتها الأسواق الإقليمية بوجه خاص، والأسواق الدولية عموما. أي يمكن القول هنا إن الاقتصاد الأردني ذو نسق إقليمي، ودولي التأثر[1]، وذلك نابع ومتأثر ومدفوع من النقاط المذكورة سابقاً.

فمثلا نتيجة لصغر حجم السوق المحلية، فإن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الأردني، وهذا أدى إلى إتباع الأردن سياسة اقتصادية منفتحة تجاه علاقاته الخارجية، حيث دعم القطاع الخاص، وأعطاه دورا أساسيا في عمليات الاستيراد والتصدير[2].

سادساً: تصحيح السياسات المالية والنقدية.

تبنت الحكومة سياسة إصلاح مالي عام وفقاً لمتطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي، فقلصت مديونيتيها الخارجية والداخلية، وعملت على تنمية إيراداتها المحلية، وأعادت النظر في الهيكل الضريبي، وضبطت الإنفاق الجاري، وقللت عملية الدعم المطلق لأسعار بعض السلع الأساسية. وبذلك انخفض العجز في الموازنة العامة، وأصبحت الإيرادات المحلية تفيض عن النفقات الجارية، وانتهى الاقتراض الحكومي من الخارج بشروط تجارية، وبدأت عمليات الخصخصة كسياسة حكومية ثابتة، وأصبحت ضريبة المبيعات التي فرضت أهم مصادر الإيرادات الحكومية[3].

أما السياسات النقدية، فقد حرصت الحكومة من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي، الحفاظ على الاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، واستقرار المستوى العام للأسعار، وحافظ البنك المركزي الأردني على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى، ودعم النظام المصرفي[4].

ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مستوى العالم نظرا لشح

---

[1] الوزني، 2001، 16.

[2] الحوراني، 1996، 71.

[3] الحوراني، 1996، 72.

[4] العناني، 2000، 20.

الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمـــالي عـــام 2003م حـــوالي (10) مليارات دولار، مقارنة مع أكثر من (100) مليار دولار في إسرائيل المجاورة أو (15) مليار دولار فـــي قبرص التي لا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل (6.1%) في عـــام 2003 مقارنة (3.1 %) عام 1996، كما هو مبين في الجدول.

جدول (1:2) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني (%) للفترة (1996-2003)

السنة	معدلات النمو بالأسعار الجارية (%)		معدلات النمو بالأسعار الثابتة (1994=100) (%)	
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1996	3.1	1.9	4.2	2.1
1997	7.4	3.6	4.6	3.3
1998	6	3.1	9.2	3
1999	2.8	2.8	2.8	3.1
2000	6	4.6	3.8	4.1
2001	5.9	5.4	5.8	4.9
2002	**5.7**	**5.4**	**5.7**	**4.8**
2003	**6.2**	**3.6**	**5.3**	**3.3**

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران 2004.

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفـــع نصـــيب الفرد من(1105) دنانير عام 1996 إلى (1288) ديناراً عام 2003 كما يبينه الجدول التالي.

جدول (2:2) متوسط دخل الفرد خلال الفترة (1996-2003) دينار

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
1996	1105
1997	1117
1998	1180
1999	1177
2000	1189
2001	1223
2002	**1257**
2003	**1288**

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران 2004.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة، التي تزيد عن (70%) خلال الأعوام الثلاثة 1997/2000/2003 السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي(30%).

وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية (الخدمية)، وهي القطاعات المهيمنة على الاقتصاد الأردني عام 2003 نراها تساهم بما يزيد عن (70%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويحتل منتجو الخدمات المالية والعقارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تصل إلى (1 .20%) يليها منتجو الخدمات الحكومية وبنسبة 16.7%. أما قطاع النقل والاتصالات، فقد وصلت نسبة مساهمته إلى (18%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع وظهور الهاتف النقال وتطور تكنولوجيا المعلومات.

جدول (3:2) الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي			
القطاع	**1997**	**2000**	**2003**
الزراعة	4.5	3.4	**3.8**
التعدين والمحاجر	3.2	2.9	**3**
الصناعات التحويلية	14.5	15.8	**17**
الكهرباء والمياه	2.6	2.7	**2.9**
التشييد	6.3	5.1	**5.7**
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	**31.1**	**29.9**	**32.4**
التجارة والمطاعم والفنادق	13.5	11.9	**11.3**
النقل والاتصالات	14.7	17.6	**18.1**
خدمات المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال	20.2	20	**20.1**
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.8	**4**
منتجو الخدمات الحكومية	17.4	17.6	**16.7**
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات	1.2	1.2	**1.1**
الخدمات المنزلية	0.1	0.2	**0.2**
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	−1.8	−2.2	**−3.9**
مجموع قطاعات الإنتاج الخدمي	**70.7**	**72.3**	**71.5**
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	100	100	**100**

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية سنوية 1997-2003.

جدول (4:2) بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية 1999 – 2003

	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)	5767.30 .	5989.10	6339.00	**6698.80**	**7056.20**
التغير النسبي (%)	2.8	3.8	5.8	**5.7**	**5.3**
الصادرات الوطنية (مليون دينار)	1051.40	1080.80	1352.40	**1556.70**	**1675.10**
التغير النسبي (%)	0.5	2.8	25.1	**15.1**	**7.6**
المستوردات (مليون دينار)	2635.20	3259.40	3453.70	**3559.00**	**4008.10**
التغير النسبي (%)	2.9-	23.7	6	**3**	**12.6**
المساعدات الخارجية (مليون دينار)	198.50	240.20	249.40	**266.70**	**682.60**

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية سنوية 1999-2003.

المطلب الثاني: المشاكل الاقتصادية الأردنية.

لا يخلو اقتصاد دولة من مشاكل يواجها بين الحين والآخر، فالتطور والازدهار الاقتصادي حالة غير دائمة، وتحقيقها عملية شاقة، والمحافظة عليها في حال تواجدها واستمراريتها مشكلة متجددة، فالاقتصاد بحد ذاته مشكلة كبرى تنشأ عن التزايد والتنوع الذي لا نهاية له من الحاجات البشرية، وعن التصارع والتنافس على الموارد الاقتصادية المحدودة لتلبية هذه الحاجات، أما مشاكله الاقتصادية التي حفزت لدخوله علاقة التعاون الأردني – الأوروبي.

إنّ من أهم الأسباب التي دعت الأردن إلى الدخول بعملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي محاولة إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه وأهمها:

- **البطالة**
- **الفقر**
- **صغر حجم السوق**
- **عجز الموازنة العامة**
-
- **ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة بعد أحداث العراق**
- **المديونية**
- **ضعف القاعدة الإنتاجية**
- **عجز الميزان التجاري**
- **عدم استقرار المنطقة سياسيا وامنيا**

وسأذكر منها النقاط التالية.

أولا: المديونية الخارجية[1].

بلغت مديونية الأردن الخارجية عام 1990 (6053) مليون دينار، وفي عام 2002 (5350) مليون دينار[2]. وتسديدها من موارد الأردن الذاتية شيء صعب، لعدم قدرة الاقتصاد الأردني تحقيق وفورات من ميزان المدفوعات من أجل السداد، وسياسة التصحيح الاقتصادي المتبعة هي اللجوء إلى الجدولة[3]، واتبعت لمدة طويلة وما زالت متبعة، مما يبقي القرار الأردني السياسي والاقتصادي عرضة للمخاطر، وحل هذه المشكلة هي بشطب الديون، وعندها ستتحول المشكلة الاقتصادية إلى مشكلة سياسية؛ لان الديون الدولية لا تشطب دون ثمن.

ثانياً: الاستثمارات الخارجية.

العجز عن اجتذاب الاستثمارات الخارجية الكافية، العربية منها والأجنبية، واجتذاب الاستثمارات هي سياسة أردنية معلنة منذ وقت طويل، إلا أنة ومع مرور الوقت لم تكن هذه الاستثمارات المجتذبة كافية، وهذا العجز أو الفشل أدى إلى أن الأردن غير مؤهل لاجتذاب الاستثمارات، وذلك عائد إلى:

- صغر السوق الأردني وعدم استيعابه المشاريع الكبيرة،
- وعدم تميز موقع الأردن الجغرافي عن غيره من دول منطقة الشرق الأوسط، وهذان السببان لا يجعلان الأردن مطمعاً للاستثمارات.

---

[1] حالة تنتج عند المبالغة في الاستيراد، فإذا كان بلد مديناً بمليار دولار خلاله فترة ما، فهذا يدل على أنة استورد خلال تلك الفترة بمليار دولار فوق طاقتة.

[2] وزارة المالية، التقرير السنوي لسنة 2003

[3] الجدولة: نابع من سياسات التصحيح لمعالجة مشكلة الديون الخارجية، وهو علاج مؤقت موضوع من قبل صندوق النقد الدولي نتيجة لجوء الأردن لة لحل العجز عن تسديد المديونية، ففرضت ضريبة مبيعات، وعومت أسعار الفائدة وأسعار الخضار والفواكة، الغي الدعم وخفضت الجمارك وألغيت الحماية، تم تحرير الاستيراد، وغيرها كجزء من برنامج إعادة جدولة الديون. المالكي، 2000، 27-30.

والمغزى هنا لتفعيل هذه السياسة وجذب المزيد والمزيد من الاستثمارات، يجب تحويل الأردن إلى منطقة اقتصاد مفتوحة ومتحررة بحيث تصبح ممراً مستقراً لهذه الاستثمارات. كنموذج دبي، هونج كونج، سنغافورة، وبالتالي عليها فتلغي وتهدم الجدر الجمركية، والبيروقراطية، والقيود على تأسيس الشركات والمشاريع، إلا أن هذا التغيير ليس بالهين وبحاجة إلى جرأة، ويحمل بطياتة مخاطر ومخاوف، وتبقى قضية الاستثمار الأجنبي في بلد نام ذي سوق محلي صغير جداً كالأردن قضية خاسرة[1].

ثالثاً: البطالة والفقر.

البطالة هي انعكاس لسوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، مما ينتج خلل بين الموارد والسكان. والأردن تفاقمت به هذه المشكلة لتصل بالأرقام الرسمية نحو(15,1%) عام 2003، وتشير الأرقام غير الرسمية إلى ما يزيد عن (25%)[2]. أما الفقر، فالبطالة أحد العوامل المسببة له، فهنالك علاقة طرديه بين الفقر والبطالة. بالإضافة لعامل انخفاض المستوى التعليمي ودوره في ارتفاع نسبة الفقر.

رابعاً: ارتفاع حجم الإنفاق العام.

إنّ حجم النفقات العامة في الأردن كبيراً بالنسبة لحجم دخله القومي، أو ناتجه المحلي الإجمالي، وبهذا المعيار فالأردن بنفقاته أقرب إلى الدول المتقدمة منه إلى الدول النامية، وقامت الأردن في مطلع التسعينيات بتبني سياسات التصحيح الاقتصادي الذي دعا إلى تصغير حجم الدولة من ناحية، وضغط عجز الموازنة من ناحية أخرى، وضمن هذا البرنامج تراجعت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتكون من (47%) في عام 1989م إلى (38%) في عام 1998م، و بالرغم من هذا الانخفاض إلا أنّ نسبة النفقات ظلت كبيرة في حد ذاتها، وقريبة من نسبة الدول المتقدمة التي بلغت (44%) في العام 1998 نفسه، وأعلى من نسبة إنفاق الولايات المتحدة التي لم تتجاوز(33%)[3].

---

[1] المالكي، 1999، 41.

[2] الوزني وآخرون، 2001، 18.

[3] المالكي 2000، 29.

ويجب العلم هنا إلى أن الجزء الكبير من الإنفاق الأردني العام يذهب تاريخيا إلى الإنفاق الدفاعي الذي ليس من السهل تخفيضه، حيث يتراوح بين الثلث والنصف، وهذا يجعل هيكل النفقات العامة جامداً وغير قابل للضغط إلا بدرجات محدودة، ويجعل من سياسات الإصلاح المالي صعبة التحقيق[1] .

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأوروبية.

ارتبط الأردن بعلاقات اقتصادية وتجارية ومالية جيدة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث لعبت العلاقات السياسية المتينة والتقارب الجغرافي دوراً هاما في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ويشكل الاتحاد

[1] المرجع السابق، 29.

الأوروبي واحداً من أهم الشركاء التجاريين للأردن[1]، وأحد أهم التجمعات الدولية التي قدمت دعماً ماليـــا وتقنياً لمساعدته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التحديات الاقتصادية الأردنية[2].

المطلب الأول: اتفاقية التعاون الأردنية 1977.

من علاقة تقليدية بين المانح والمستفيد ... بدأت العلاقات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي والأردن إثر توقيع اتفاقية التعاون بتاريخ 28/1/1977، التي كانت واحدة من مجموعة اتفاقيات تم التوصل إليها مع شركاء أوروبا في منطقة البحر المتوسط. وقد سعت هذه الاتفاقات إلى تعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في تفعيل الصناعة لدى شركائها، وتحديث القطاعات الزراعية في تلك البلـــدان، وتقـــديم المعونـــة لتســـويق منتجاتها.

وقد وفرت اتفاقية عام 1977م الأطر التي منحت الأردن مرتبة الأفضلية في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وبموجب هذه الاتفاقية تمتعت المنتجات الأردنية بإعفاء ضريبي في أسواق الاتحـــاد الأوروبي مثلها مثل منتجات دول الاتحاد الأوروبي ذاتها. أي بدون رسوم جمركية، ودون المعاملة بالمثل للسلع الأوروبية التي تدخل إلى السوق الأردني[3].

وشملت الاتفاقية سبل التعاون السياسي، والتجاري، والصناعي، والتنمية الاقتصـــادية، وأطلقـــت هذه الاتفاقية أداتين رئيسيتين هما:

- **تفضيل التجارة.**

---

[1] انظر الرسم البياني الملحق رقم (2) التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2002 – 2005 والذي يبين مركز الدول الأوربية من حيث إجمالي التجارة الأردنية معها.

[2] جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، ورقة عمل، ص 2.

[3] غرفة التجارة والصناعة، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية ص 1.

- **والمساعدات المباشرة**، التي حددتها البروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقيات المذكورة، والتي كان هدفها ترويج التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية، والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين[1].

وسعت اتفاقية التعاون تلك إلى تعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعة في المملكة، وتحديث القطاع الزراعي، ومساعدة المجتمع في تسويق الصادرات الأردنية ودعمها. وتضمنت الاتفاقية توجيه تخصيص الأفضلية التجارية في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الزراعة والصادرات الصناعية إضافة للتعاون الفني والمالي في الأردن. وقد حدد التعاون المالي طبيعة وحجم المساعدات الواجب على المجتمع الأوروبي تقديمها وتمويلها من ميزانيته وحجمها، واعترفت الاتفاقية بمجال التجارة بهدف إقامة علاقات " تبادل منافع" مع المجتمع الأوروبي.

و في مجالي التعاون الفني والمالي تعهد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تطوير المملكة اقتصادياً واجتماعياً. وتحديداً وافق المجتمع الأوروبي على تمويل مشاريع في حقول الإنتاج، والبنية التحتية، والتعاون الفني، كبداية، واستكمالاً للمشاريع الرئيسة المقدمة من الشركاء[2].

أولاً: البروتوكولات المالية و الفنية.

ظهرت أول محاولات تنظيم العلاقات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقية للتعاونين الاقتصادي والفني، وسميت اتفاقية التبادل التجاري عام 1977، ومنذ هذا العام حكمت العلاقات التجارية بروتوكولات ثنائية حصل الأردن بموجبها على مساعدات، ومنح، وقروض من المجموعة الأوربية[3]، اعتبرت كبيرة إذا ما قورنت بالمساعدات والقروض المقدمة من الاتحاد الأوربي إلى الدول

---

[1] الأحمد، 1998، 31-32.

[2] وزارة التخطيط، دليل اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوربية 2000، 16.

[3] تم توقيع أربعة بروتوكولات ثنائية أردنية – أوروبية منذ عام 1977 – 1997، نظمت المساعدات المالية المقدمة من المجموعة الأوربية إلى الأردن، ومدة كل بروتوكول خمسة أعوام. ، الاحمد،

المتوسطية الأخرى، حيث احتل الأردن المركز الرابع من حيث حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوربي للدول المتوسطية[1]. هذه البروتوكولات خاصة بالدعم المتعلق بالموضوعات الاقتصادية، والمالية، والفنية التي ساهمت بدعم الجهود التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وارتبطت الفترة الزمنية للبروتوكولات مع الخطط التنموية الأردنية.

جدول (5:2) قيم الهبات والمساعدات والقروض المقدمة للأردن من الاتحاد الأوربي(المجموعة الأوربية سابقاً) منذ عام 1977 حسب البروتوكولات الأربعة (مليون وحدة نقد أوربية)[2]

البروتوكول	الهبات	قروض بشروط سهلة	قروض ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي	المجموع	النسبة
البروتوكول الأول 1977 – 1981	18	4	18	40	12.2%
البروتوكول الثاني 1982 – 1986	19	7	37	63	19.2%
البروتوكول الثالث 1987 – 1991	35	2	63	100	30.3%
البروتوكول الرابع 1992 – 1997	44	2	80	126	38.2%
المجموع (أيكو)	**116**	**15**	**198**	**329**	**100%**
النسبة	35.3%	4.6%	60.11%	100%	

منح الاتحاد الأوروبي الأردن بموجب هذه البروتوكولات ما مجموعه (329) مليون أيكو/ يورو[3] من البروتوكولات الأربعة لإنفاقها على مشاريع قطاعات المياه، والزراعة، والتعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، (116) مليون أيكو من الهبات، (15) مليون يورو من قروض بشروط سهلة، (198) مليون يورو من القروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوربي. ونلاحظ أيضا أن المبالغ تزداد مع كل بروتوكول جديد يوقع، وهذا يدل على الثقة التي توليها إدارة الاتحاد الأوربي إلى الأردن والى جدية الأردن في التعاون والتزامه[4].

1998، 41-38.

[1] جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، ورقة عمل ص 3.

[2] وزارة التخطيط الأردنية، 1998. تقارير غير منشورة

[3] أيكو: وحدة حساب أوربية، وكانت تعادل 1.2 دولار أمريكي.

[4] وزارة التخطيط، 2000،دليل اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية، 1.

استفاد الأردن أيضاً خارج إطار البروتوكولات من مساعدات كبيرة لقطاعات متعددة (من قطاعات المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمشاريع الصغيرة الخ..) ومن قروض بنك الاستثمار الأوروبي. حيث قدم الاتحاد الأوربي قرضين للأردن بقيمة (45) مليون ايكو/ يورو لتمويل مشروعي الاتصالات الأول والثاني. وقدم منحتين الأولى بقيمة (80) مليون ايكو لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي، والمنحة الثانية بقيمة (150) مليون ايكو في أعقاب حرب الخليج الثانية حيث قدمت هبات مالية كمساعدة طارئه لتجاوز الآثار والأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من هذه الأزمة[1].

وأسهم الاتحاد الأوروبي بالإضافة للمساعدات والقروض المالية بدعم ميزان المدفوعات الأردني لمواجهة الضغوط الاستثنائية في الأعوام الأخيرة، حيث بلغت عام 1996 حوالي (100) ايكو[2].

وخلال الشراكة الأوروبية المتوسطية في الأعوام (1996 و 1999) ضمن برنامج ميدا الأول (MEDA1) [3]، حصل الأردن على مساعدات بلغ حجمها (483,9) مليون يورو منها (223) مليون يورو قروضاً مقدمة من بنك الاستثمار الأوربي. وخلال الأعوام (2000 و 2002) ضمن برنامج ميدا الثاني (MEDA11) حصل على مساعدات بلغت قيمتها (127) مليون يورو. وفاقت المعونات والهبات توقعات الأردن، فبحلول آخر عام (2002) تبوأ الأردن منزلة أفضل مستفيداً في الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث الاستفادة من موارد ميدا وبعد أن استلم فعلياً ما يقارب (80) بالمائة من مبلغ المنحة المتفق عليه[4].

ثانياً: التعاون الاقتصادي والتجاري.

---

1 وزارة التخطيط، 2002، دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، ص 1.

2 وزارة التخطيط الأردنية، 1998. تقرير غير منشورة

3 برنامج يعد الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأوربية المتوسطية.

4 وزارة التخطيط، 2002، دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، ص 1.

يعتبر الاتحاد الأوروبي المصدر الاستثماري الرئيس في الأردن، وهو الشريك التجاري الأكبر. حيث تشير البيانات الخاصة بالعلاقات التجارية الأردنية الأوربية إلى وجود عجز كبير في الميزان التجـــاري يميـــل لصالح الاتحاد الأوروبي[1].

جدول (6:2)التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأور وبية المشتركة للفترة 1995 – 1999[2]

	إجمالي الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوربي	إجمالي المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوربي
السنة	%	%
1995	6.27	33.17
1996	8.29	31.66
1997	7.89	32.56
1998	6.64	32.38
1999	5.8	31.7
المتوسط	**7.12**	**32.4**

نلاحظ الثبات النسبي في حجم كل من المستوردات والصادرات الأردنية تجاه الاتحاد الأوربي، ففي عام 1999 انخفضت الصادرات الأردنية للاتحاد الأوربي، وقد بلغ العجز في هذا العام (773) مليوناً لصالح الاتحاد الأوربي[3].

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية - الأردنية 1997.

مع تحرك العالم المتسارع نحو اقتصاد عالمي متكامل، وتكوين تحالفات تجارية مختلفـــة، انضـــم الأردن إلى الحركة العالمية السائدة من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الاتحاد الأوروبـــي، ومـــن خلال

---

[1] انظر الرسم البياني(2، 3، 4)، (7) الملحق للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة.

[2] فريحات، 2000، ورقة عمل

[3] جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ص 2-3

انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، ولقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية الشراكة بتاريخ 24/11/1997، وعلى اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 17/12/[1] 1999.

"اتفاقية الشراكة الأوروبية – الأردنية"، تمثل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة، والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1/5/2002 بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليها في الدول الأطراف جميعها، وحلت محل اتفاقية التعاون التجاري المبرمة بين الجانبين في بروكسل بتاريخ 18/1/1977. والاتفاقية سيتم من خلالها التوصل تدريجيا إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال مدة انتقالية حدها الأعلى (12) سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[2].

وبالتاي فإن المملكة الأردنية الهاشمية دخلت باتفاقيات تعاون مع دول المجموعة الأوروبية، وهي كانت حتى عام 2004 (بلجيكا، والدانمارك، وألمانيا، واليونان، وإسبانيا، وفرنسا، وايرلندا، وايطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنمسا، والبرتغال، وفنلندا، والسويد، وبريطانيا، وايرلندا) التي بدأت بتنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين، كلّ وفق الإجراءات الخاصة به[3].

هذا وقد قامت الدول التالية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1/5/2004، (التشيك، واستونيا، وقبرص، وهنغاريا، ولاتفيا، ولتوانيا، ومالطا، وبولندا، وسلوفانيا، وسلوفاكيا). ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ 30/5/2004 [4].

---

[1] وزارة التخطيط، دليل اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية، 2000، 1

[2] تقع الاتفاقية في (107) مواد، و(7) ملاحق، و(4) بروتوكولات، و(12) إعلانا مشتركًا. والاتفاقية جاءت منسجمة مع أحكام الاتفاقية الخاصة بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية GATT والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS. وزارة التخطيط ،2000، 1.

[3] انظر ملحق (3)، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية.

[4] الدول التي شاركت ووقعت اتفاقية الشراكة المتوسطية هي 12 دولة متوسطية شاركت بمؤتمر برشلونة 1995 " الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والضفة الغربية وقطاع غزة". وقعت الاتفاقية، الأردن والضفة الغربية وغزه عام 1997، تونس 1998، المغرب وإسرائيل عام 2000، مصر عام 2001، و لبنان والجزائر عام 2002. خير الدين عايب، أوربا والهيمنة على المنطقة، موقع انترنت

وقد تم إيقاف العمل بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبينة أدناه، والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخرا. وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقيات اعتباراً من 1/5/2004[5]:

- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ 29/4/2004.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ 3/6/2003.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام 1976.
- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ 13/10/1977.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ 29/4/1994.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (450) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم الانتقال إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي الكامل وطرح العملة الموحدة "اليورو" للتداول. ويمتاز السوق الأوروبي باتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أية دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل الحر بدون أية معيقات[1].

أولاً: أهداف الاتفاقية.

الملامح الرئيسة لاتفاق الشراكة الأوروبية الأردنية – المتوافقة مع باقي الاتفاقيات – وتضم ما يلي[2]:

– توفير المناخ السياسي: يعتبر احترام الحرية الإنسانية والمبادئ الديمقراطية من العناصر الضرورية

---

[5] الأحمد، 1998، 59.

[1] المرجع السابق، 78.

[2] أنظر نص اتفاقية برشلونة 1995.

للاتفاق ويمكن تعليق الاتفاقية في حال حدوث انتهاك رئيس لتلك الحقوق: كذلك ويمكن إقامة حوار سياسي على مختلف المستويات وفي مراحل منتظمة.

– تؤسس قواعد تجارة حرة (MEFTA منطقة التبادل التجاري الحر الأوروبية–المتوسطية) تتماشى مع قوانين منظمة التجارة العالمية خلال فترة تمتد (12) عاماً تلغي بدورها تدريجياً التعاريف الجمركية المفروضة في دول الشراكة كذلك يجب تحرير التجارة الزراعية تدريجياً، وتؤمن الاتفاقية أيضاً تحرير تجارة الخدمات ابتداء من الاتفاق العام على أسعار الخدمات "الجات"، و تعمل على تسهيل انتقال القوى العاملة، حرية المنافسة الكاملة[1].

– تهدف إلى توفير إجراءات اقتصادية أخرى وتسعى بدورها إلى إيجاد انسجام أكبر بين دول الاتحاد الأوروبي والشركاء، تضمن بموجبه المحافظة الحثيثة والفعالة لحماية الحقوق الفكرية والتحرير التدريجي من الامتيازات الحكومية وتحسين فرص التنافس، واستقطاب المعونات الدولية، وحظر الاحتكارات، وكذلك تضمن الاتفاقية توفير الحرية لحركة رؤوس الأموال والمنتجات الصناعية، وتحرير انتقال المنتجات الزراعية وتبادلها، والخدمات، والتعاون الاقتصادي في قطاعات متعددة مثل: الصناعة، والزراعة، والخدمات، والبيئة، والطاقة، والنقل، والجمارك، والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، وبرامج الدعم الأوربية للقيام بالإصلاحات، وتسعى منطقة التجارة الحرة أيضا إلى توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

- توفر الاتفاقية فرص الحوار الاقتصادي والمساعدات المالية الأوروبية في نواح محددة من التعاون الاقتصادي.

---

[1] ظهرت مناطق التجارة الحرة كأحد أشكال التكامل في ظل التفاعلات الاقتصادية الدولية، حيث انحصر كما هو ظاهر في الفترة الحالية نمط الدور الفردي، لتحل محلة الصورة الجماعية، من تكتلات وكيانات اقتصادية كبرى، والتي تعرف بمنطقة التجارة الحرة. والتي عرفها حسن القمحاوي بقوله أنها " صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر، والتي ترمي إلى إزالة كافة القيود والعوائق الجمركية والغير جمركية على التجارة والسلع والخدمات فيما بينها، سعياً لتحقيق زيادة في حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول". منصور،51،1999-49.

- أما التعاونان الاجتماعي والثقافي في الاتفاقية، فقد ضمنا حقوق العمال، وقضايا اجتماعية أخرى، مثل: إعادة دخول المواطنين، وغير المواطنين على البلاد والذين كانوا يدخلونها بصورة غير شرعية لانتمائهم لجهة معارضة.

- التوفير المؤسسي، سريان الاتفاق غير محدد بفترة زمنية ما لم يتم إيقافه بإشعار قبل موعد الإيقاف بستة أشهر. كذلك يتم إنشاء مؤسستين: مجلس الشراكة ويكون على مستوى وزاري، ولجنة الشراكة على مستوى رسمي رفيع.

أما أهداف اتفاق الشراكة الأوروبية – الأردنية[1]:

1. قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام 2014م.
2. التحرير الكامل للتبادل التجاري من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية على جميع السلع الزراعية والحيوانية والمواد الأولية بالإضافة إلى منح مجموعة أخرى من السلع تخفيضا تدريجيا من الرسوم والقيود خلال فترة زمنية محددة[2].
3. تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي، يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
4. التحرير التدريجي لتجارة البضائع، والخدمات، ورأس المال.
5. رعاية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الفريقين وتنميتها من خلال الحوار والتعاون.
6. تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.

---

[1] وزارة التخطيط 2000، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، ص 2

[2] الأحمد 2000، 78.

7. تشجيع التعاون الإقليمي بهدف " تثبيت التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي".

8. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام متبادل[1].

ثانياً: محاور الاتفاقية[2].

1- المحوران السياسي والأمني: يتضمن هذان المحوران المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة، وبخاصة تلك المتعلقة "بالسلام، والأمن، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية".

2- المحوران الاجتماعي والثقافي: يتضمن هذان المحوران المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوعي بحضارات وثقافات الطرفين ومحاربة التمييز، كما ويهدف هذان المحوران من خلال البرامج والمشاريع المشتركة إلى إزالة عوامل الهجرة وذلك بإيجاد فرص عمل، وتوفير التدريب والتأهيل في المناطق الأقل حظا، وزيادة دور المرأه في التنمية الاقتصادية، إلى جانب تحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي، وتبادل الزيارات الشبابية بقصد زيادة الوعي والتفهم للثقافات المختلف.

3- المحوران الاقتصادي والمالي: يهدف هذان المحوران إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و يشتمل هذان المحوران على الأمور التالية[3] :

---

[1] الأحمد 2000، 78.

[2] وزارة التخطيط 2000، دليل اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية، ص 2. انظر الملحق(3)، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية.

[3] يمكن مراجعة تقرير جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية ص 11، وآفاق التعاون بين الأردن والاتحاد الأوربي ص 35.

- تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.
- حقوق تأسيس الشركات، وتبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة روؤس الأمـــوال، والمنافسة.
- حقوق الملكية الفكرية، والتجارية، والصناعية.
- التعاون المالي.
- التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة، والزراعة، والاستثمار.
- المواصفات والمقاييس.
- النقل، والاتصالات، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة، والسياحة والاحصاءات.

ثالثاً: التعاون المالي.

لإنجاز تحقيق منطقة تبادل تجاري حر، ونجاح مسيرة الشراكة الأوربية المتوسطية، سيلزم تقديم معونات مالية ضخمة، وهو ما وفرته الشراكة من مخصصات مالية كبيرة للمناطق المتوسطية. حيث اعتمد برنامج ميدا (MEDA)، "وهو الأداة المالية الأهم لعملية برشلونة لتوفيره الأموال اللازمة للتعاون الإقليمي والثنائي". يركز برنامج ميدا على أولويات أربع ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعـــم الإصـــلاح الاقتصادي في دول الشراكة، وهذه الأولويات هي[1]:

– دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس ممـــا يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.

– تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة والآثار الســـلبية قريبـــة المـــدى، والمصاحبة للتحول، والإصلاح في الهيكل الاقتصادي للدول المتوسطية.

---

[1] العناني، 2000.

– مساعدة الأقطار الأقل تقدماً على النهوض والعمل بفعالية، والالتزام بمتطلبات الشراكة، والانخراط بمسيرة برشلونة.

– تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

ويمول برنامج ميدا المبادرات المحددة السياسة التي وضعها المستفيدون كلهم وحددوها، ويهدف تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات هيكلية اقتصادية دائمة.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للالتزام المالي للمنطقة المتوسطية بين الأعوام 1995 – 2000 تسعة مليارات يورو، ثم أعلن في اجتماعات وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية التي عقدت في مارسيليا في تشرين ثاني عام 2000 عن رزمة معونة مالية جديدة أطلق عليها اسم ميدا (2). للفترة ما بين 2000 – 2007، ويعتبر تخصيص مبلغ (12.750) مليار يورو تنفق خلال ست سنوات من أضخم الإلتزامات المقدمة للمنطقة على الإطلاق مما ثبت موقع الاتحاد الأوروبي ومكانتة كأكبر مصدر للمساعدات المتتابعة للمنطقة.

وتتوفر (90) بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا، والسلطة الفلسطينية بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية، التي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها[1].

وبانتهاء عام 2000م بلغت الالتزامات الأوروبية للأردن عند بدء عملية برشلونه حوالي (552.1) مليون يورو منها (244.1) مليون يورو منحة برنامج ميدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وميزانية (25) مليون يورو كرأس مال طوارئ يديره بنك الاستثمار الأوروبي و (283) مليون يورو

[1] وزارة التخطيط، 2005، دليل اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية، 4.

يقدم قروضاً طويلة الأمد من مصادر بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة . وقد حقق الأردن في نهاية العام منزلة أفضل شريك من حيث مصادر ميدا التي وصلت إلى حد الدفع للأردن ما قيمته (80) بالمائة من قيمة المنحة المخصصة له[1].

رابعاً: أسباب ودوافع الطرفين لتوقيع الاتفاقية الأردنية – الأوربية[2].

كان مؤتمر برشلونة 1995م نقطة تحول رئيسية في العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية حيث أرست الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انبثقت عن هذا المؤتمر سياسة طموحة ذات أهداف بعيدة المدى أصبحت تعرف بعملية برشلونة. وظهر مفهوم شراكة الأنداد ليحل محل مفهوم التعاون المشترك.

وقد حددت خمس عشرة دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي (آنذاك) واثنتي عشرة دول متوسطية أوجه التعاون الوثيق فيما بينها والتزمت به في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: شراكة السياسة، والأمن، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والشؤون البشرية.

وترجع أسباب الالتزام من قبل الاتحاد الأوروبي إلى اهتمامه المتزايد بجواره القريب الممثل بدول حوض البحر الأبيض المتوسط وما يربط هذه الدول مع الكثير من دول الاتحاد الأوروبي من علاقات تاريخية وجوار جغرافي وعلاقات اقتصادية، ففي دول المتوسط توجد الأسواق الواسعة للمنتجات الأوروبية، وفيها مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي، وفيها مخزون كبير من الموارد البشرية التي يمكن أن تعوض تراجع معدلات نمو السكان في دول الاتحاد الأوروبي، إن توسيع الحيز الاقتصادي واستيعاب الاقتصاديات المتوسطية بداخله واستبدال هجرة الأيدي العاملة العربية إلى الاتحاد الأوروبي بتشغيل هذه

---

[1] بلغ مجموع المساعدات الخارجية من المنح و القروض التي التزمت بها الدول المانحة والتمويلية للأردن خلال العام 2005، (643,04 مليون دولار)، بلغت قيمة المنح حوالي(472 مليون دولار)، وتمثل ما نسبة 26% من إجمالي المساعدات التي تم الالتزام بها، أما القروض بلغت قيمة التي تم التعاقد عليها (171,04 مليون دولار) وتمثل ما نسبة 26,6% من إجمالي المساعدات التي تم الالتزام بها. انظر الملحق (2)لمعرفة تفاصيل حول مصادر المساعدات الخارجية للأردن لعام 2005.

[2] الأحمد، 1998، 56-59.

العمالة داخل بلدانها الأصلية بمشاريع تمتلكها الدول الأوروبية أو تؤول منافعها لها هو من الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي[1].

ويرى البعض أن الدوافع الحقيقية للاتحاد الأوروبي هي عبارة عن دوافع أمنية بالدرجة الأولى خاصة بعد أن عرّف حلف الناتو الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي للأمن الأوروبي، ليحل محل الخطر الشيوعي. حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن التهديد الأمني الذي يمكن أن يأتي من منطقة المتوسط يتمثل بمجموعة من العوامل من أهمها: ضعف الأداء الاقتصادي، والسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية، والتغير االسكاني، وحركة السكان والهجرات، والنهضة الإسلامية، والاختلاف الثقافي، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية[2].

أما الدول المتوسطية – فباستثناء إسرائيل وإلى حد ما تركيا– فكلها دول نامية غارقة بمشاكل الديون الخارجية وتعاني من المشاكل الاجتماعية من فقر، وبطالة، وتخلف تكنولوجي، وضآلة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثال، ومن أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة[3].

ويمكن حصر أسباب توقيع الاتفاقية الأردنية – الأوروبية بالنقاط التالية: توقيع الاتفاقية الأردنية – الأوروبية[4]:

- لاستمرار الروابط التقليدية القائمة بين الطرفين، والقيم العامة المشتركة.
- لتأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة، والشراكة الكاملة.
- اهتمام الطرفين باحترام حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، والحريات السياسية.
- تمتين الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية.
- الرغبة بتأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

---

[1] الأحمد، 1998، 60.
[2] العايب، 2002، 14-15.
[3] المرجع السابق 17.
[4] المرجع السابق، 33.

- تقوية عملية التحديثين الاجتماعي والاقتصادي وتدعيمها والتي يقوم بها الأردن لتسهيل اندماجـــة في الاقتصاد العالمي.
- خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وخصوصاً في مجال تنمية التجارة والاستثمار، والتعـــاون الاقتصادي والفني.

خامساً: مستقبل العلاقة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.

كانت اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي انعكاسا مباشرا للعلاقات السياســية الطيبــة والمتميزة بين الجانبين، فالأردن في الأصل ليس دولة متوسطية حتى يشارك في عملية برشلونة، والشراكة الأوروبية المتوسطية، ولكن بسبب العلاقات الطيبة للأردن مع كافة الدول الأوروبية، ونظرا لأهميـــة دور الأردن كأحد عوامل الاستقرار والاعتدال في هذه المنطقة المضطربة من العالم، فقد تم ضمه إلى الشراكة المتوسطية.

فمن الناحية الاقتصادية، الأردن بحد ذاته ليس غنيمة كبيرة للاتحاد الأوروبي، فهو ليــس بحجــم مصر، أو الجزائر، أو المغرب، فالاتفاقية مع الأردن هي اتفاقية داعمة بالدرجة الأولى، وفيهـــا مكاســب سياسية واقتصادية كبيرة للأردن، ففي الظروف الراهنة ومع الصراعات الإقليمية المســتمرة والمرشـــحة للتزايد في المستقبل، فان ارتباط الأردن بكتلة اقتصادية وسياسية بحجم الاتحاد الأوروبي أمر فـــي غايـــة الأهمية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الأردني، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الأردن. فمثل هذا الارتباط يعطي ثقة أكبر للمستثمرين من الداخل والخارج بقوة واستقرار الاقتصاد الأردني، بالإضـــافة وقف الاتحاد الأوروبي ومعه الدول العربية الأخرى إلى جانب الأردن من خلال مساعدات مالية حـــافظت على الاستقرار المالي والاقتصادي في الأردن في الفترات التي عانت فيها الأردن وتـــأثرت بـــالمتغيرات الداخلية والخارجية مثل مرحلة انتقال العرش الملكي بموت الملك حسين، وحروب جيرانة وخاصة العراق، فالمساندة المقدمة من الاتحاد الأوروبي مكنت الأردن من تجاوز تداعيات هذه الأحداث وغيرها دون خسائر

تذكر.

أما عن مستقبل العلاقات السياسية بين الجانبين فلا يتوقع حدوث تغير كبير في هـذه العلاقـات على الرغم من ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل ومنها:

- التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على السيطرة على منطقة الشرق الأوسط.
- الصراع العربي الإسرائيلي، وإمكانية التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسـطينية، وهـل سيكون للاتحاد الأوروبي دور في هذا الحل؟.
- توسع الاتحاد الأوروبي شرقا، وما يمليه ذلك من زيادة فـي الاهتمـام بالـدول الجديـدة، وتناقص الموارد المخصصة لمساعدة الدول من خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الأردن.
- أحداث العراق ولبنان حالياً، وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني فـي هـذان البلـدان المجاوران، ومدى رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستفادة من الأردن كبوابة للعراق أو للبنان.

مما لا شك فيه أن تداخل العوامل السابقة سيكون العامل المحدد لمدى تطور العلاقات بين الجانبين وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض دول حوض المتوسط الأقرب جغرافيا إلى الاتحاد الأوروبي كالمغرب، وتركيا إلى الانضمام إلى هذا الاتحاد، فان الأردن لا يضع مثل هذا الهدف كأولوية حتى الآن على الأقل.

الفصل الثالث: الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الأردنية- الثنائية – الإقليمية – الدولية.

تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة، وبخاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليميـة

والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة. وبالتالي تبلورت الأهمية لدينا لدراسة سياسات الأردن الاقتصادية والتجارية التي تبنتها لدعم اقتصادها الداخلي والخارجي، حيث يعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بأبعاده كافة أبعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة اقتصاديها الأردنية بشكل عام، والسياسة التجارية بشكل خاص، حيث استمدت السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعامل مع الشركاء التجاريين على أسس التكافؤ، والمصالح المشتركة.

وكجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية، فأن الأردن قد أدرك أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية وانخرط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، والإقليمية، والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وفي هذا الإطار فقد اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية.

ولغايات التغلب على ضيق السوق المحلي، وتحسين مقدرة الشركات المحلية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، تبنت الحكومة منذ عام 1989 برنامجا لإصلاح نظام التجارة، وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، وشكل جزءا متكاملا من برنامج التصحيح اليهكلي وخطوات هامة لتحرير التجارة الخارجية توجت بالانضمام إلى اتفاقيات تجارية ثنائية، وإقليمية، ودولية[1].

وقد استطاع الأردن أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول العالمية والعربية، فقد دخل في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية.

وتشكل هذه الاتفاقيات التجارية فرصة للوصول والنفاذ إلى الأسواق العالمية بشكل عام، والأسواق الأمريكية والأوروبية والعربية بشكل خاص، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا،

---

[1] الوزني، 2001.

وتعزيز المنافسة المحلية، وتحسين القدرة التنافسية، والتصديرية للشركات المحليـــة، ومقـــدرة الشـــركات الأردنية على التعامل مع العوائق والمشاكل في الأسواق العالمية مثل المواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ وغيرها.

وتعتبر منطقه التجارة الحرة صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر وتهدف إلـــى إزالة كافه القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع، والخدمات فيما بينها لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة يتم خلالهـــا إزالة العقبات الجمركية وغيرها[1].

وسعياً لتحقيق الأردن لسياسات الانفتاح والتطور الاقتصادي والتنمية المستدامة، كان لا بدّ له من اتخاذ خطوات تمهد وتدفع اقتصاد الأردن نحو هذا التوجه، فبالإضـــافة إلـــى اتفاقيـــة التعـــاون الأوروبية – المتوسطية–الأردنية، هنالك عدد من الاتفاقيات قامت الأردن بتوقيعها ضمن نهـــج وسياســـة الانفتاح والتطور الاقتصادي، وسعيا منها للتكامل مع دول الجوار الصديقة، العربية منها والأجنبية، وسيتم مناقشتها لاحقاً.

المبحث الأول: مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية.

المطلب الأول: إجمالي التجارة الخارجية الأردنية.

تشير بيانات التجارة الخارجية الأردنية لعام 2005م، والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن حجم التجارة الخارجية الأردنية (الصادرات الوطنية +السلع المعاد تصديرها + المستوردات) سجل

---

[1] خطط الأردن وسياستها تتبع نهج الانفتاح الاقتصادي الإقليمي والدولي من خلال علاقات واتفاقيات تعاونية وهو ما تؤيدة وتسعى لتحقيقة الشراكة الأوربية المتوسطية، ويعد من احد أهدافها إقامة منطقة تجارة كبرى، ويقدر عدد الدول التي ستنضم إليها حوالي 40 دولة بعد انضمام دول أوربا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوربي والتي من المتوقع أن تشكل سوقًا استهلاكيا كبيرا. الوزني،2001، 54.

ارتفاعا بمقدار (1897.6) مليون دينار، أو بما نسبته (22.1%) مقارنة مع العام الماضي، وقد جاء ذلك نتيجة لنمو قيم كل من الصادرات، والسلع المعاد تصديرها، والمستوردات الخارجية. حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال عام 2005 ما قيمته (10449.8) مليون دينار، مقارنة مع إجمالي التجارة الخارجية لعام 2004 البالغ (8552.2) مليون دينار[2].

وعلى صعيد الصادرات الأردنية، يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات، وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج. تكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة وتحسين مستوى دخل الفرد، لأهمية قطاع التصدير، فإن معظم دول العالم تسعى إلى توفير أشكال الدعم كافة لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي.

وأظهرت الإحصائيات الوراده في الرسم البياني رقم (1) الملحق حدوث نمو كبير في قيم الصادرات الوطنية الأردنية لعام 2005م، حيث بلغت ما مجموعه (2558.7) مليون دينار بزيادة مقدارها (252.1) مليون دينار، مقارنة مع عام 2004 البالغ (2306.6) مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت (10.9%).

وشكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (24.4%) من قيمة إجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 مقابل (27%) عام 2004.

إن قطاع المستوردات الأردنية، يحتل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، فالمستوردات تعتبر وسيلة لزيادة الرفاهية للمجتمع؛ لأنها تمكن المستهلكين من الحصول على سلع يتعذر إنتاجها محليا سواء كانت سلع صناعية كالسيارات، أو الفولاذ، أو الطائرات أو سلع زراعية يصعب زراعتها في البلد،

---

[2] انظر الرسم البياني رقم (1) الملحق، مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية الأردنية للأعوام ما بين 2002 - 2005.

والمستوردات أيضا وسيله للحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعملية الاستثمار، والإنتاج، وهي أهم وظيفة تقدمها المستوردات للتنمية الاقتصادية.

وقد ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية عام 2005 إلى (7412.3) مليون دينار بزيادة بلغت (1613.1) مليون دينار، مقارنة مع عام 2004 البالغ (5799.2) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (27.8%) وشكلت المستوردات الأردنية ما نسبته (71%) من قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام م 2005، وما نسبته (67.8%) عام 2004 م [1].

أما على صعيد الميزان التجاري، فيعتبر **العجز التجاري** من أخطر الظواهر الاقتصادية التي يعاني منه اقتصاديات دول العام الثالث على مرّ السنوات، حيث يظهر بوضوح الخلل الحاد الذي تعاني منه تركيبة التجارة الخارجية كما ويعتبر من أبرز العناصر المؤثرة سلبيا على ميزان المدفوعات. وأن تفاقم العجز في الميزان التبادل التجاري ناتج عن عدم تكافؤ الصادرات الوطنية مع المستوردات، حيث أن نمو المستوردات بنسب وقيم أعلى من الصادرات الوطنية أدى إلى هذا العجز المزمن في الميزان التجاري[2].

ويمثل الميزان التجاري لإجمالي التجارة الخارجية الأردنية الفرق بين مجمل (الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها) والمستوردات، أي (الصادرات الوطنية + السلع المعاد تصديرها– المستوردات). وبناء على ذلك فقد بلغ العجز في الميزان التجاري الأردني ما مجموعه (4374.8) مليون دينار عام 2005م مقابل (3046.2) مليون دينار عام 2004م، ويستنتج من ذلك أن العجز في الميزان التجاري قد ارتفع بنسبة مقدارها (43.6%)[3].

المطلب الثاني: التركيب السلعي للـصادرات والمستوردات الأردنية.

---

[1] انظر الرسم البياني رقم (1) الملحق، مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية. نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية الأردنية للأعوام ما بين 2002 - 2005.

[2] قاسم الأحمد، 1998، 53.

[3] نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية الأردنية للأعوام ما بين 2002 - 2005.

لقد تطورت التجارة الخارجية الأردنية بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية من حيث الكمية، إلا أنها من حيث الخصائص والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير على الإطلاق، على الرغم من المحاولات والجهود العديدة المتمثلة بالاتفاقيات التجارية التي وقعتها المملكة مع العديد من بلدان العالم العربية والدولية. ومن أهم الصادرات الأردنية، الالبسه، والأسمدة، ومحضرات الصيدلة، والبوتاس الخام. أما **التركيب السلعي للمستوردات الأردنية**، فأهم السلع المستوردة فهي البترول الخام، والسيارات والدراجات، والآلات، والأجهزة، والمعدات الكهربائية، والأدوات آلية وأجزاؤها[1].

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2]

قررت الدول العربية خلال اجتماعات الدورة (59) للمجلسين الاقتصادي والاجتماعي العربيين التي عقدت بالقاهرة بتاريخ 19/2/1997 إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا للبرنامج التنفيذي ومنذ 1998م بدأت مرحة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة مستندة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي الموقعة في عام 1981م والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي

---

[1] الوزني، 2001، 73.

[2] بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن (17) دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن) أما الدول التي لم تنضم بعد فهي (الجزائر، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، جيبوتي). شهاب، 1997.

المشترك التي أقرها مؤتمر قمة عمان عام 1980م، وتمت إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية كإطار للتكتل الاقتصادي العربي[1].

وتكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق **التكامل الاقتصادي** العربي من خلال فتح الأسواق العربية أمام الدول العربية، والاستفادة من الموارد والقدرات المادية والبشرية والاستثمارية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أنها تسهل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة، وتخلق توجها عربيا موحدا للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. ويشترك الأردن مع عدة دول عربية باتفاقيات تجارة حرة ثنائية، هذه الدول هي (الكويت، وسوريا، والبحرين، والإمارات، ومصر، وتونس، والمغرب) وهناك عدة اتفاقيات تجارية ثنائية مع دول عربية وهي: (السلطة الوطنية الفلسطينية، والجزائر، والسعودية، وليبيا)[2].

وتشكل الدول العربية سوقا رئيسيا للكثير من المنتجات الأردنية كالمواد الغذائية، والزيوت النباتية وحجارة البناء، ومنتجات الورق، والكرتون والآلات ومعدات النقل، والخيوط النسيجية والمصنوعات البلاستيكية، حيث تعتبر أسواق الدول العربية السوق الرئيسي لبعض المنتجات والسوق الوحيد لبعضها الأخر.

وتعتبر الدول العربية الشريك **التجاري الأول للأردن** في تجارته الخارجية، حيث تحتل التجارة الخارجية الأردنية مع الدول العربية المرتبة الأولى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية، فقد سجلت التجارة

---

[1] بدأت الدول العربية بتحرير كافة السلع العربية المتبادلة بينها بصورة تدريجية اعتبارا من بداية عام 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا وقد أصبحت هذه النسبة 20% اعتبارا من 1/1/1999، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005. تقرير عن منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

[2] تقرير عن منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الأردنية مع الدول العربية عام 2005 ارتفاعا كبيرا بلغت ما مجموعه (3635.9) مليون دينار، مقارنه مع عام 2004 والبالغة (2757) مليون دينار، بزيادة (878.9) مليون دينار وبنسبة نمو (31.8%)[1].

وشكلت التجارة الخارجية الأردنية مع الدول العربية ما نسبته (34.8%) من قيمه إجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 ، مقابل ما نسبته (32.2%) للعام 2004[2].

الصادرات الأردنية إلى الدول العربية لعام 2005، تعتبر الدول العربية اكبر شريك تجاري للأردن من حيث حجم الصادرات الأردنية، حيث سجلت اغلب الأسواق العربية تقريبا زيادة في قيمه استقبال الصادرات الأردنية خلال عام 2005. واستقبلت الأسواق العربية خلال عام 2005 ما قيمته (1119.3) مليون دينار، من قيمه إجمالي الصادرات الأردنية البالغة (2558.7) مليون دينار، أو ما نسبته (43.7%) من إجمالي الصادرات الأردنية[3].

المستوردات الأردنية من الدول العربية لعام 2005: وعلى صعيد المستوردات الأردنية تعتبر الدول العربية اكبر شريك تجاري للأردن من حيث حجم إجمالي المستوردات الأردنية، حيث ارتفعت المستوردات الأردنية من (1780.6) مليون دينار عام 2004 إلى (2516.6) مليون دينار عام 2005 بزيادة مقدارها (736) مليون دينار[4].

---

[1] انظر الرسم البياني رقم (2)، التجارة الخارجية الأردنية للأعوام من 2002-2005.

[2] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية.

[3] جاء السوق العراقي في المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الأردنية، حيث استقبل ما قيمته (378.8) مليون دينار أو ما نسبته (33.8%) من قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، ثم السوق السعودي بالمرتبة الثانية وبقيمه (165.6) مليون دينار أو ما نسبته (14.8%) ثم السوق السوري والإمارات العربية والجزائري والكويت بقيمه (113) (95.7) (58.9) (49.7) مليون دينار على التوالي. التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية. انظر الرسم البياني رقم (6)، أهم 10 دول مصدرة إلى الأردن لعام 2005.

[4] وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للأردن بقيمه (1757.7) مليون دينار أو ما نسبته (70%) من إجمالي المستوردات الأردنية من الدول العربية حيث زودت السعودية ما يقارب (77.3%) من إجمالي مستوردات الأردن النفطية خلال عام 2005، ثم السوق المصري بقيمه (258.1) مليون دينار، ثم السوق السوري والإمارات العربية واللبناني بقيمه (160.6) (152) (52.5) مليون دينار على التوالي التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية. الرسم البياني رقم (5)، أهم 10 دول

المطلب الثاني: العلاقات التجارة الأردنية مع الدول الآسيوية غير العربية.

تأتي كل من دول (اندونيسيا، وتركيا، وإيران، والهند، والباكستان، والفلبين، وكوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وتايوان، وإسرائيل، وماليزيا) في المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة الخارجية الأردنية مع باقي دول العالم. فقد بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية الأردنية مع هذه الدول عام 2005 ما مجموعه (2497.5) مليون دينار بزيادة مقدارها (401.5) مليون دينار، مقارنة مع عام 2004 البالغ (2096) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (19.2%)[1].

وشكلت التجارة الخارجية مع هذه المجموعة ما نسبته (23.8%) من قيمة إجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 ، مقابل (24.5%) عام 2004م. وشهدت أسواق هذه البلدان ارتفاعا بسيطا في استقبال الصادرات الأردنية، حيث استقبلت ما قيمته (487.5) مليون دينار عام 2005، مقابل (422) مليون دينار عام 2004 وبنسبة بلغت (15.5%)[2].

وتعتبر أسواق دول هذه المجموعة من الأسواق الهامة للمنتجات الأردنية، فعلى جانب الصادرات فقد استوعبت هذه المجموعة ما نسبته (19%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2005، ويعتبر السوق الهندي من أهم الأسواق الآسيوية للصادرات الأردنية، **حيث استقبل ما نسبته (50.1%) من إجمالي الصادرات الأردنية لهذه المجموعة، ويأتي السوق (الإسرائيلي) في المرتبة الثانية مسجلا ما نسبته (15.5%)، ثم السوق الصيني بما نسبته (5.6%)، والإيراني، والياباني بما نسبته (5.4%) (3.8%) على التوالي**[3].

مستوردة من الأردن لعام 2005.

[1] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية. انظر الرسم البياني رقم (2)، التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2002-2005

[2] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية

[3] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية

أما على جانب المستوردات فقد أصبحت هذه المجموعة تمثل الشريك التجاري الثاني في حجم المستوردات الأردنية لعام 2005، حيث تم استيراد ما مجموعه (2010) مليون دينار بزيادة مقـــدارها (336) مليون دينار، مقابل (1674) مليون دينار عام 2004، وبنسبة نمو بلغت (20%) **ويعزى هذا إلى ارتفاع قيمة المستوردات الأردنية من كوريا الجنوبية، والصين، وتركيا، واليابان، وإيران**[1].

المطلب الثالث: العلاقات التجارية الأردنية – الأمريكية[2].

تعتبر العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية من العلاقات الدولية الاستراتيجية الهامة، حيـــث تطورت هذه العلاقات منذ أمد بعيد أي بعد انحسار الدور البريطاني في الشرق الأوسط، وتصاعد الـــــدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المانحة للمساعدات الأردنية، ويمكن الحديث في ظل إطار هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن عدد من الاتفاقيات التي تهدف إلـــى تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية، والإسهام في تطويرها،

ومن أهم هذه الاتفاقيات[3]:

- **اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية وتتضمن إعفاء تدريجي حتى عـــام 2010**[4]**، FTA))**
- **نظام الأفضليات المعمم، ويتضمن إعفاء كاملاً (Generalized System of Preferences GSP)**[5]:

---

[1] المرجع السابق، انظر الرسم البياني رقم (3)، التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية للأعوام 2002-2005

[2] انظر اتفاقية الشراكة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

[3] نشرة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بعنوان (كيف نستفيد من مختلف الاتفاقيات والبرامج التفضيلية عند التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية)

[4] تمنح الاتفاقية المستثمر من كلا الجانبين حرية نقل رأس المال وحرية إجراء معاملات التمويل المالية والاستثمارات الأمريكية في الأردن معاملة وطنية أو معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، أيا كان منهما أكثر نفعا. انظر اتفاقية الشراكة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

- **اتفاقية المناطق الاقتصادية (الصناعية) المؤهلة -Qualified Industrial Zone) QIZ، QIZ)[1]**

وتتضمن إعفاء كاملاً

وبموجب هذه الاتفاقيات فأن الفرصة تكون قد سنحت لعدد كبير من المنتجات الصناعية الأردنيـــة للدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، أو من إعفاء تدريجي للرسوم الجمركية.

وتعد اتفاقية التجارة الحرة (FTA) أحد أهم هذه الاتفاقيات حيث وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين في تاريخ 24/10/2000 بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار بين البلدين، وزيادة تنافسية للسلع والخدمات بين البلدين، وعلى المستوى الدولي، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 17/12/2001.

وتقع هذه الاتفاقية التي كان الأردن الدولة العربية الأولى ورابع دولة على المستوى العالمي بعد كندا والمكسيك، وإسرائيل التي وقع عليها في (19) مادة تتناول مجالات تجارة السلع، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الالكترونية، وستؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بحلول عام 2010 التي تنطوي على إعفاء كلي ومتبادل على تعرفة جميع السلع المتبادلة[2].

وتشكل هذه الاتفاقية التي فتحت أكبر أسواق العالم أمام السلع الأردنية منعطفا هاماً في تطوير البيئة الاستثمارية في الأردن من حيث أنها تتيح خلق مناخ جديد للاقتصاد الأردني وتشجعه على تحســـين

---

[5] نظام الافضليات المعمم (GSP) يوفر للعديد من منتجات الدول النامية فرصة الإعفاء الكامل عند تصديرها إلى عدد من الدول المتقدمة، فقد اتاح الفرصة لـ (4289) سلعة للدخول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة بشكل كامل من الرسوم الجمركية. موقع الاتفاقيات التجارية الأردنية http://www.agreements.jedco.gov.jo/

[1] هي مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة في عام 1996 لدعم التعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين، يستفيد الأردن من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع إسرائيل من خلال السماح لمنتجات هذه المناطق التي تحقق شروط الاتفاقية بالدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية وبدون تحديد الكميات.

[2] نشرة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بعنوان (كيف نستفيد من مختلف الاتفاقيات والبرامج التفضيلية عند التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية).

المنتجات الأردنية وجعلها قادرة على التنافس محليا ودوليا، فمنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون أول 2001 أرتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسب عالية جدا تفوق نمو المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الميزان التجاري يميل لصالح الأردن[1].

لقد كان لاتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية الدور الهام في تحفيز وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي، وكان لها الأثر الأكبر في تمكين الصادرات الأردنية من النمو بنسب أعلى بكثير من نمو المستوردات الأردنية وتحويل الميزان التجاري لصالح الأردن، وأصبح السوق الأمريكي ثاني الأسواق بعد أسواق المجموعة العربية من حيث الأهمية للصادرات الأردنية متقدما على كلّ من الأسواق الأوروبية والدول الآسيوية غير العربية.

فقد بلغت قيمة التجارة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 ما قيمته (1205.1) مليون دينار، بزيادة مقدارها (89) مليون دينار، مقارنه مع عام 2004 والبالغة (1116.1) مليون دينار وبنسبه نمو بلغت (8%)[2].

بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته(789.3) مليون دينار عام 2005 بزيادة (67.1) مليون دينار، مقارنه مع (722.2) مليون دينار عام 2004 وبنسبه نمو (9.3%).

وارتفعت قيمه المستوردات الأردنية من السوق الأمريكي بشكل طفيف حيث بلغت ما قيمته (415.8) مليون دينار عام 2005، مقابل (393.9) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (5.5%)[3].

المطلب الرابع: اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

---

[1] انظر الرسم البياني رقم (3)، التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للأعوام 2002 – 2005.

[2] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية، انظر الرسم البياني رقم (2)، التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2002-2005.

[3] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية، انظر جدول رقم (5)، (6)، التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية.

انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية التي تضم (135) عضواً في كانون أول 1999. وينتج عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فرص وتحديات جديدة للأعمال التجارية الأردنية. وتؤكد عضوية منظمة التجارة العالمية نفاد البضائع المصنعة أردنياً إلى الأسواق العالمية كاملةً، إلا أنه سيعرض في الوقت ذاته، الشركات الأردنية إلى المنافسة المباشرة من قبل الشركات الدولية. لقد راجعت الحكومة قوانينها، ولا سيما تلك الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية وذلك من أجل ضمان مطابقتها من ناحية تشريعية مع معايير منظمة التجارة العالمية. هذا وقد أصبح الأردن يتمتع بصفة العضو الكامل في منظمة التجارة العالمية اعتبارًا من نيسان/2000[1].

المطلب الخامس: اتفاقية أغادير ومبدأ تراكم المنشأ[2].

وقعت الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب اتفاقية أغادير بالأحرف الأولى في كانون الثاني (يناير) 2003 بعد مرور سنتين على إطلاق هذه المبادرة الهادفة إلى تعزيز التكامل التجاري بين أوروبا والدول المتوسطية، حيث تعمل عشر دول متوسطية على توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010 تماشياً مع عملية برشلونة، ويمهد الاتفاق الجديد لإنشاء السوق العربية المشتركة.

وكانت القمة العربية التي عقدت في آذار عام 2001 في عمان قد أوصت بتعزيز وتوطيد العمل العربي الاقتصادي المشترك وطرحت الدول الأربعة مشروع الاتفاقية خلال اجتماع موسع بالرباط في أيار من العام نفسة، ووقع وزراء خارجية الدول المذكورة إعلان المشروع لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية المتوسطية التي تربطها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

إن من شأن هذه الاتفاقية أن تخلق سوقا متكاملا يضم أكثر من (100) مليون نسمة في البلدان الأربعة مجتمعة، وبذلك تقدم فرصا جديدة وجذابة للمستثمرين الأوروبيين في المنطقة، وقد دعمت المفوضية الأوروبية مبادرة أغادير منذ بداياتها الأولى، وستستمر في تقديم الدعم لها وفقا لبرنامج (

[1] الوزني، 2001.

[2] موقع الاتفاقيات التجارية الأردنية http://www.agreements.jedco.gov.jo/

MEDA)، الذي سيقدم مساعدات فنية للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير ولأمانتها العامة التي ستنشأ قريباً. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية قد وضعت ثقلا سياسيا رئيسيا وراء هذه المبادرة حيث كانت من أهم الداعمين لها منذ التوقيع على إعلان أغادير في أيار 2001 ، ولم يقتصر دعم المفوضية على المجال السياسي، بل امتد ليشمل المجال الاقتصادي حيث قدمت دعما برامجيا قيمته (4) ملايين يورو من خلال برنامج MEDA)) «ميدا» للمساعدات الاقتصادية الأوروبية.

وقد عبر هؤلاء الشركاء الأربعة في إعلان أغادير عن نيتهم في إقامة منطقة تجارة حرة بينهم، وليس ثمة شك في أن هذه المبادرة تكتسب أهمية خاصة نظرا؛ لأنها تربط بين دول المغرب والمشرق، وانه ليس من قبيل المصادفة أنها تهم الشركاء الذين كانوا قد قطعوا الشوط الأكبر في عملية الشراكة.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعمين المالي والفني لعملية أغادير، حيث أطلق في عام 2003 برنامجا بعنوان «مساعدة الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة» لتطوير التجارة فيما بينها ومع دول الاتحاد الأوروبي.

يهدف هذا البرنامج، الممول من الاتحاد الأوروبي بمبلغ (4) ملايين يورو من خلال برنامج MEDA)) إلى تشجيع التجارة والتكامل بين دول الجنوب – الجنوب بهدف تشجيع مبدأ تراكم قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطية، ويهدف البرنامج إلى تنسيق أطر المساعدة الإنسانية للمساعدة في تحقيق تقدم على طريق التجارة الحرة بين دول الجنوب – الجنوب[1].

الخلاصة.

الأردن تبنى سياسات جريئة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة والانفتاح من خلال بناء الشراكة مع دول الإقليم والدول الأخرى، وباتباعه للطرق الصحيحة والجريئة بكسبه ودخوله المجتمع الدولي من خلال علاقات سياسية واقتصادية (اتفاقات ثنائية – وعلاقات تجارية – وتعاونية)، وبالتالي المزيد من المساعدات والمنح والقروض والمميزات وأولوية لعلاقات أوربية وعربية ودولية سياسية واقتصادية. كما يعتبر الأردن

[1] دراسة الاستثمار في الأردن... الواقع الراهن والآفاق / مركز الرأي للدراسات

في عصرنا الحالي من الدول التي تستقطب الاستثمارات العربية منها والأجنبية، لكونها دولة صغيرة ونامية، تتبع سياسات معتدلة، لها علاقات جيدة إسرائيلية، وأمريكية، وأوربية، وعربية. وخاصة الاقتصادية منها كما بين الفصل الحالي، وبغض النظر عن تأثيرها دورها في الصراع العربي – الفلسطيني– الإسرائيلي، استطاعت الأردن فصل هذا الدور أو بمعنى آخر التقليل من حدة تأثيره بإتباع سياسات داخلية وخارجية جريئة ومنفصلة عن محيطها ومنها سياسة تحت مسمى "الأردن أولا".

وبينما يمهد اتفاق الشراكة السبل أمام التجارة الشمالية الجنوبية يبرز أكبر تحد أمام الشركاء الأوسطيين ألا وهو الاندماج الجنوبي الجنوبي (التكامل العربي)، أو الاندماج الدولي (العولمي) (أو من خلال سياسات الاعتماد المتبادل). ومن المعروف جيداً أن التبادل التجاري العامودي للسلع ورؤوس الأموال والقوى البشرية يمثل معياراً ضرورياً حول ما إذا كان حجم الأسواق كافياً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبدوره يصبح هذا أمراً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل ديمومة النمو الاقتصادي.

وعلى الأردن مواصلة تفعيل وتنشيط سياسات الصادرات الوطنية، لأن من خلاله سيتم نمو للاقتصاد لأنها تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير التي تساعد على التغلب على عقبة ضيق السوق المحلى، وأيضا عليها ضبط حجم المستوردات دون التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. وتطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال مواصلة العمل على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الإطراف الموقعة من قبل الأردن وتفعيلها بما يضمن تحقيق الفائدة المرجوة منها في تنشيط الصادرات الوطنية. و تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأردنية لتمكينها المحافظة على أسواقها الحالية والدخول إلى أسواق جديدة، وتحسين جودة المنتجات الأردنية وخفض كلفتها الإنتاجية.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية للاتفاقية على الاقتصاد الأردني.

سيحاول الباحث في هذا الفصل من الدراسة معرفة آثار الاتفاقية على عدد من القطاعات والمحاور، حيث ستشكل تلك القطاعات المدروسة أداة التقييم لعلاقة الشراكة الأوربية – الأردنية من خلال رصد للأرقام وللتأثيرات (الايجابية منها والسلبية) ضمن فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتلك القطاعات المدروسة ستشمل:

– أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي من خلال رصد مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية – الأوربية للأعوام 2002– 2005.

– أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن.

– أثر الاتفاقية على المساعدات المالية إلى الأردن.

– وآثارها على القطاعات الاقتصادية، الزراعية منها والصناعية.

وسيتم من خلال القطاعات أعلاه، التي تقع ضمن السلة الاقتصادية، والمالية الموقعة، بيان للآثار الايجابية والسلبية للاتفاقية، ومن ثم الحكم على مدى فعالية الاتفاقية ومدى قربها وواقعيتها لتحقيق الأهداف المرجوة والموقع عليها من قبل الطرفين، وهل المصداقية الأوربية تجسدت عبر اتفاقية الشراكة الأردنية –

الأوربية الموقعة؟ وسيتم أيضا التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبية، وهل الشراكة الأردنية – الأوربية قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي الأردني، ومساعدتة على تجاوز الصعوبات الاقتصادية؟

المبحث الأول: تقييم السلة الاقتصادية والمالية

إن السلتين الاقتصادية والمالية ضمن الاتفاقية الأردنية – الأوربية المتوسطية، تتضمنان تحديات ومصاعب يتوجب مواجهتما، لجعل الصناعات الأردنية قادرة على رفع امكاناتها الإنتاجية وتطوير إنتاجها لتواكب المواصفات والمقاييس الدولية التي تتطلبها الأسواق العالمية. مما يزيد من فرصتها في التصدير، في ضوء المنافسة التي سيواجهها من السلع والمنتجات الأجنبية الأوربية.

وهنا يجب أن نعي بأن اتفاقيات الشراكة الأوربية – مع دول البحر المتوسط بشكل عام سوف تنعكس إيجابا على اقتصاديات هذه الدول، وفي المقابل فإنها ستحمل معها بعض الآثار السلبية، وسيعتمد تعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات بشكل أساسي على دول حوض البحر المتوسط، أما بالنسبة للأردن والدول العربية، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين اتفاقية الشراكة الأردنية– الأوربية، والاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع الاتحاد الأوربي، إلا أن أثار هذه الاتفاقيات على القطاعات الاقتصادية تتشابة إلى حد كبير، ويعود ذلك إلى تشابة الهياكل الإنتاجية، والسياسات التجارية، ومستويات التنمية الاقتصادية التي حققتها هذه الدول.

المطلب الأول: أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.

يرتبط الأردن بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي منذ نشأته حيث تعود العلاقات المنظمة معه إلى العام 1977 بموجب اتفاقية التعاون العامة بينهما كما تم ذكره في الفصل الثاني من هذه الدراسة، واستطاع الأردن من خلالها تصدير السلع الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية، و من دون أية قيود كمية منذ العام 1979، ولكن هذه العلاقات لم تكن منظمة بدرجة كافية مما أدى إلى محدودية حجم التبادل التجاري بين الطرفين، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي.

ومن ثم تم توقيع اتفاقية الشراكة ما بين الأردن والاتحاد الأوروبي في 24/11/1997، ودخلت حيز التنفيذ في 1/5/2002، ويعتبر توقيع هذه الاتفاقية خطوة في اتجاه سياسة الدول الرامية إلى تحرير التجارة والتي بدأت في منتصف التسعينيات. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إيجاد منطقة تجارة حرة ما بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تخفيض جمركي على مدى اثني عشر عاما للوصول إلى الإعفاء الكامل مع الأخذ بعين الاعتبار منح إعفاء كلي لحوالي (497) سلعه تعتبر مدخلات إنتاج فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[1].

وبالنظر إلى الجدول التالي والرسم البياني رقم (2) (3) (4) (6) الملحق، سنتبين من خلال مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية الأوربية للأعوام 2002، و 2003 و 2004 و 2005 النقاط التالية.

---

[1] وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، موقع الانترنت.

جدول (1:4) التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي 1997-2005 [2]

مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	77.2	946.4	869.2-
1998	68.4	887	818.6-
1999	60.6	799.2	738.6-
2000	35	1002.2	967.2-
2001	49.4	973.4	924-
2002	**44.8**	**1030.6**	**985.8-**
2003	**55.2**	**1049.4**	**994.2-**
2004	**72.1**	**1362.7**	**1290.6-**
2005	**90.3**	**1789**	**1698.7-**

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الأوروبية **عام 2003** ما مجموعه (1110.4) مليون دينار مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام **2002** البالغ (1165.1) مليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (4.6%). وبلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الأوروبية عام **2005** ما مجموعه (1879.3) مليون دينار، مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام **2004** البالغ (1434.8) مليون دينار بزيادة (444.5) مليون دينار، وبنسبة نمو (31%).

وبلغت قيمة الصادرات الأردنية عام **2003** ما مجموعه (55.2) مليون دينار أو ما نسبته (3.3%) من إجمالي الصادرات الأردنية، في حين بلغت المستوردات الأردنية (1049.4) مليون دينار أو ما نسبته

---

[2] دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ما بين 1997 - 2005

(26.5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام **2003**. وبلغت قيمة الصادرات الأردنية عام **2005** ما مجموعه (90.3) مليون دينار أو ما نسبته (3.5%) من إجمالي الصادرات الأردنية، في حين بلغت المستوردات الأردنية (1789) مليون دينار أو ما نسبته (24.1%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام **2005** .

وبالتالي استمر الميزان التجاري بالميل لصالح الدول الأوروبية، حيث بلغ العجز التجاري عام **2003** ما مجموعه (994.2) مليون دينار، مقابل (985.8) مليون دينار **عام 2002** بزيادة بلغت (92.3) مليون دينار. وإن الميزان التجاري استمر يميل لصالح الدول الأوروبية، حيث بلغ العجز التجاري عام **2005** ما مجموعه (1698.7) مليون دينار، مقابل (1290.6) مليون دينار عام **2004** بزيادة (408.1) مليون دينار

ويعتبر العجز التجاري مع الدول الأوروبية عجزا دائما حيث سجل ما نسبته (38.8%) من إجمالي الميزان التجاري الأردني عام **2005**.

وبالتالي فان حجم التجارة بين الطرفين لم يتأثر كثيرا، وبالتحديد الصادرات الأردنية التي شهدت في خلال السنوات 1997 – 2002 انخفاضا كبيرا، في حين شهدت الصادرات الأوروبية إلى الأردن ارتفاعا طفيفا، وقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي (السنة التي وقعت فيها الاتفاقية) عام 1997 ما مجموعه (77.2) مليون دينار، انخفضت عام 1998 إلى (68.4) مليون دينار وبنسبة بلغت (11.3%)، وواصلت بالانخفاض عام 1999 لتصل إلى ما مجموعه (60.6) مليون دينار ، واستمرت بالانخفاض بشكل كبير لتصل إلى (35) مليون دينار عام 2000 وبنسبة بلغت (42.2%).

وبدأت قيمة الصادرات الأردنية بالارتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49.4) مليون دينار، ألا أنها عاودت بالانخفاض عام 2002 (السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ) لتصل إلى (44.3) مليون دينار وبنسبة بلغت (10.3%)، ومن ثم ارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54.8) مليون دينار، وارتفعت مجددا إلى (72.6) مليون دينار عام 2004 أي بنسبة (32.4%).

أما بخصوص المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت عام 1997 ما مجموعة (946.4) مليون دينار، وانخفضت عام 1998 إلى (887) مليون دينار وبنسبة (6.2%)، وبلغت عام 1999 ما مجموعه (799.2) مليون دينار، ارتفعت إلى (1002.2) مليون دينار، وعاودت قيمة المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي الانخفاض عام 2001 لتصل إلى ما قيمته (973.4) مليون دينار، ارتفعت إلى (1029.9) مليون دينار عام 2002، وبلغت عام 2003 ما مجموعه(1048.7) مليون دينار، واستمرت بالارتفاع لتصل خلال عام 2004 إلى (1359.3) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (29.6%).

يلاحظ مما تقدم أن حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي تتصف بسمتين أساسيتين هما ،

- ✓ **الأولى ضعف قيمة الصادرات الأردنيه المتوجهة إلى الأسواق الأوروبية وتدنيها**، سواء من حيث الأرقام المطلقة أو الأرقام النسبية، ويتضح من النقاط أعلاه أن معظم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه دخول الصادرات الأردنية إلى هذه الدول، وسيتم ذكر أهم المعوقات والصعوبات التي تواجة دخول الصادرات الاتحاد الأوربي لاحقاً.
- ✓ **أما السمة الثانية، فتتمثل بارتفاع حجم / قيمة المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام.**

أولا: تركيبة للصادرات والمستوردات الأردنية – الأوربية.

يبين الجدول (2:4) التالي أهم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام الواقعة بين 1997 – 2004، حيث يوضح أهم السلع التي حدث عليها تغيير خلال هذه الأعوام وهي: (الفوسفات،

وكارناليت وسيلفيت وأملاح بوتاس، والخضار والفواكه، وكلوريد الصوديوم، والألبسة، والورق، وخـــردة وفضلات).

وتشير البيانات للهيكل السلعي للصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى أن فئة أملاح البوتاس تحتل النصيب الأكبر من الصادرات الأردنية وذلك بالرغم من انخفاضها فـــي بعـــض الســـنوات، وتأتي في المرتبة الثانية ماده الفوسفات، كما سجلت الخضار والفواكه والألبسة انخفاضاً واضحاً من (7.1) و(7.6) مليون دينار عام 1997 إلى (2.3) و(2.6) مليون دينار عام 2004 على التوالي. **و يتضـــح أن معظم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعـــد دخـــول الاتفاقيـــة حيـــز التنفيذ، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه الصادرات الأردنية إلى هذه الدول**[1].

وبالرغم من أن الدول الأوروبية تبلغ خمساً وعشرين دولة حالياً، إضافة إلى أنها تشكل سوقاً استهلاكياً كبيراً، كما أن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية فتحت الأســـواق الأوروبيـــة أمـــام المنتجـــات الأردنية إلا أن الصادرات الوطنية إلى هذه الدول تتصف بتدني قيمتها مقارنة مع المجموعـــات الأخـــرى، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف الوعي التصديري لدى المصدر الأردني باحتياجات الســـوق الأوروبـــي، وعدم امتلاكه الخبرة الكافية في التعامل مع أسواق الدول الأوروبية، إضافة إلى ضعف المنافسة[2].

جدول (2:4): أهم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوربي للأعوام 1997 – 2004 (مليون دينار)[3]

---

[1] وزارة التجارة والصناعة، موقع انترنت.

[2] المالكي، 2001.

[3] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الـــــصنـــف	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
فوسفات	33.5	22.7	14.5	1	3.6	8.3	9.6	8.1
كارناليت وسيلفيت واملاح بوتاس اخرى	15.9	16.8	16.2	12	10.2	15.3	21.6	22.2
خضار وفواكه	7.1	7.3	5.5	1.8	1.3	1.7	1.9	2.3
كلوريد الصوديوم	2.3	1.1	0.794	0.493	0.322	___	_____	___
البسة	7.6	7.7	7.4	5	3.1	1.7	1.8	2.6
ورق	1.9	4.5	4.6	3.8	8.3	1.9	1.2	0.942
خيوط وحبال	1.2	1.1	0.946	1.2	___	___	___	___
جلود	0.483	___	0.298	0.283	___	___	__	___
ادوية	__	___	___	_____	11.7	7.2	7.2	4.6
خردة وفضلات	0.412	2.1	1.7	1	1.3	0.959	0.856	2.2
مستحضرات العناية بالبشرة	0.276	0.296	0.325	0.592	___	0.242	0.242	_____
اشكال خاصة (بروفيلات) مجموفة	_____	_____	_____	0.808	2.5	2.8	2.4	0.837
انابيب ومواسير ولوازمها	___	_____	0.274	0.447	0.247	0.142	___	___
حلي ومجوهرات	___	___	___	___	1.5	___	2.3	3.3
آلات تكييف هواء	___	0.200	0.469	0.400	___	___	___	_____

أما المستوردات الأردنية من أوروبا فمن خلال دراسة تركيب السلعي للتجارة بين الجانبين، وان كان هناك عجز كبير في التعامل التجاري بين الطرفين، فان الصادرات الأوروبية للأردن فـــي معظمهـــا عبارة عن معدات وأجهزة ومدخلات إنتاجية لا تنتج في الأردن ويستوردها الأردن لتعزيز قدراته الإنتاجية وبالتالي التصديرية فهي اقرب ما تكون إلى مدخلات استثمار منها إلى سلع[2].

ثانياً: معوقات التصدير إلى دول الاتـحـاد الأوروبـي[3].

---

[2] من اهم مستوردات الأردن من دول الاتحاد الأوروبي، معدات النقل، الأجهزة الإلكترونية المنزلية، قطع الغيار، الكيماويات، البلاستك، مدخلات الصناعات الدوائية، الحديد والصلب، منتجات الطعام المصنعة، الحيوانات الحية، مواد مصنعة متنوعة مثل: الورق، الملابس، الأحذية، المنسوجات. وزارة الصناعة والتجارة، ، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية 2004.

[3] تقارير مختلفة، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية/ غرفة تجارة عمان.، غرفة التجارة والصناعة، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية.

بالرغم من انقضاء ما يقرب من أربع سنوات على دخول الاتفاقية حيـــز التنفيـــذ بتـــاريـــخ 1/5/2002، إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي ما تزال تواجه التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتي تحول دون استفادة الاقتصاد الأردني بالشكل المطلوب من الإعفاءات التي تنص عليها الاتفاقية، وفيما يلي أبرز هذه المعوقات والعراقيل:

1. اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس والمواصفات المطبقة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث إن اختلاف احتياجات كل دولة في الاتحاد عن الأخرى يزيد في صعوبة الإنتاج وتطبيق كافة الشروط في التصنيع والتغليف والنقل
2. التشدد في تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية المنصوص عليها في الاتفاقية (تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80% وهذا من الصعب تحقيقه في الأردن) حيث إن قاعدة القيمة المضافة للمنتجات تختلف من منتج إلى آخر ومعظمها غير متوفرة محلياً، وفي حال استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي ليتم إضافتها إلى القيمة المضافة فإن تكلفة المنتجات تكون عالية بحيث تصبح غير منافسة لمنتجات البلدان الأخرى.
3. طلب استخدام شهادة (EURO1)[1] كمتطلب أساس وصعوبة تعبئة بياناتها، لعدم وجود توعية كافية فيما يتعلق بهذه الشهادة.
4. تأخر السير في إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك عددا من السلع التي سيتم إعفاؤها بعد عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، وهي مده طويلة تقف حائلا دون زيادة حجم الصادرات.

---

[1] أي سلعة تمر بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضافة، وغالبا ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فان أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية، ومن هنا فان الاتحاد الأوربي قد حدد العديد من الشروط والقواعد الواجب توفرها في السلعة حتى تكتسب صفة المنشأ.

5. عدم القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة التي تبين الفرص التصديرية في الأسواق الأوروبية من قبل العديد من المصدرين الأردنيين، وغياب التنسيق والعمل بجهد جماعي بين القطاعات الاقتصادية.

6. عدم القدرة على الإيفاء باشتراطات التعبئة والتغليف (Packing & Labeling) للخضار، و الفواكه والمواد الغذائية، والاستهلاكية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.

7. يفرض الاتحاد الأوروبي شهادات صحية متشددة ومتطلبات متعلقة بالجودة على المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مما يشكل عوائق غير جمركية أمام المصدرين الأردنيين.

8. ضعف القدرات التسويقية للشركات الأردنية المصدرة، وعدم معرفة المصدريين الأردنيين بالقوانين والتشريعات الأوروبية النافذة .

9. المنافسة غير العادلة مع منتجين أوروبيين أقوياء يمتلكون قدرات مهنية عالية وتكنولوجيا متقدمة، حيث يتصف السوق الأوروبي بالمنافسة الشديدة مما يجبر الشركات المصدرة أن تقدم للمستهلك سلعا ومنتجات وخدمات ذات قيمة وجودة أعلى من التي تقدمها الشركات المنافسة.

10. المنافسة الحادة مع دول مجاورة للاتحاد الأوروبي تمتلك الخبرات المتراكمة في التعامل مع الأسواق الأوروبية مثل (قبرص، وتركيا، والمغرب العربي، ودول أوروبا الشرقية سابقا).

11. فرض قيود متشددة على تصدير بعض المنتجات الزراعية ومنتجاتها(حصص وجداول زمنية، قيود إدارية من متطلبات بيئية وصحية وغيرها) مما يحد من حجم الصادرات الأردنية، حيث أن الرزنامة الزراعية المفروضة من الاتحاد الأوروبي تمنع تصدير بعض المنتجات في مواسم محددة لتوافرها محليا لديهم والتي تأتي من باب حماية منتجاتهم.

المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن.

إن من أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية الأساسية تشجيع فرص إقامة المشاريع المشتركة والسماح بكامل ملكيتها للأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظم العمل في هذا القطاع، وقد التزم الطرفان بتحرير حركة رأس المال وتطبيق الحماية لحقوق الملكية الفكرية. وتحتوي اتفاقية الشراكة على فصل خاص بالاستثمار، حيث التزم الطرفان بالسماح تدريجيا لشركات الخدمات التابعة لأي من الطرفين والقائمة على أراضيها بتقديم خدماتها بصورة تجارية وذلك بهدف التأكيد على الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي بينهما.

إلا انه بالرغم من أهمية دور الاستثمار في الاتفاقية، **فان الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن ما زالت دون المستوى** المطلوب حيث أنها انخفضت بشكل واضح وملموس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2002 كما سنرى. وقد بلغت قيمة مجموع الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن من **عام 1996 إلى عام 2004** ما مجموعه (393) مليون دينار أردني، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى، بنسبة (60.2%) من حجم الاستثمارات الأوروبية، ثم جاء قطاع الفنادق والمستشفيات بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسبة (38.4%) (1.3%) على التوالي (علما بأن هذه الاستثمارات لا تتضمن الاستثمارات الأوروبية في قطاع الاتصالات والمياه والتجارة والخدمات) [1].

ويشير الجدول التالي رقم (3:4) الى أن حجم الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار عام **1997** بلغت ما مجموعه(58.7) مليون دينار، بنسبه شكلت (15.4%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، انخفضت إلى (54.5) مليون دينار عام **1998** وبنسبة بلغت (7.1%).

---

[1] مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، دراسة الاستثمار في الأردن.. الواقع الراهن والآفاق، مركز الرأي للدراسات، 2004

جدول رقم (3:4)
حجم الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 1996-2004 (مليون دينار)

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	المجموع
1996	8.9	-	0.090	-	9
1997	8.7	50	--------	-	58.7
1998	6.2	48.3	0.040	-	54.5
1999	58.5	11.9	------	-	70.5
2000	39.3	35	--------	-	74.3
2001	30	6	---------	5	41
2002	31.7	-	0.050	-	31.7
2003	47.5	-	---------	-	47.5
2004	5.8	-	---------	-	5.8
المجموع	**236.6**	**151.2**	**0.180**	**5**	**393**

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

وبلغت الاستثمارات الأوروبية عام **1999** ما قيمته (70.5) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (12.8%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، ارتفعت بشكل بسيط إلى (74.3) مليون دينار عام 2000 وبنسبه نمو بلغت (5.3%).

انخفضت الاستثمارات الأوروبية عام **2001** إلى ما قيمته (41) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (4.6%) من حجم لاستثمارات الكلية للعام ذاته ، وعاودت بالانخفاض لتصل إلى (31.7) مليون دينار عام 2002 وبنسبة بلغت (22.6%).

ثم ارتفعت الاستثمارات الأوروبية عام **2003** إلى (47.5) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (18.1%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، ثم عادت وانخفضت بشكل كبير جدا عام **2004** لتصل إلى (5.8) مليون دينار، وبنسبه بلغت (87.7%).

جدول رقم (4:4)
نسب النمو في الاستثمارات الأوروبية والكلية
للأعوام 1996-2004

السنة	نسبة النمو في الاستثمارات الأوروبية%	نسبة النمو في الاستثمارات الكلية%
1996	-	-
1997	552.2%	9%
1998	7.1%-	27%
1999	29.3%	13.9%
2000	5.3%	44.5%
2001	44.8%-	11.1%
2002	22.6%-	65.8%-
2003	49.8%	13%-
2004	87.7%-	59.9%

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

المطلب الثالث: أثر الاتفاقية على قطاع التعاون المالي (المساعدات المالية الأوربية إلى الأردن)

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من قبل الجهات المانحة والتمويلية للأردن خلال العام 2004 (625.52) وعام 2005 من منح وقروض حوالي (643.037) مليون دولار وجاء توزيعها بين

المنح والقروض على النحو التالي[1]

ملخص المساعدات الخارجية للاعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

مليـــون دولار

السنة	منح	قروض	إجمالي
٢٠٠٤	٤٧٣٠٩٩	١٤١٠٥٣	٦١٥٠٥٢
٢٠٠٥	٤٧١٠٩٩٧	١٧١٠٠٤	٦٤٣٠٠٣٧

وبسبب المستوى المتقدم الذي بلغه الأردن في مجال تطبيق اتفاقية الشراكة، ومع الأخذ بعين الاعتبار طاقته الاستيعابية والتزامه التام بعملية برشلونة خاصة ما يتعلق منها بتحرير التجارة وإصلاح الاقتصاد فقد خصص برنامج MEDA للأردن خلال الأعوام 1999–2003 مبلغ (423) مليون يورو، منها 254 مليون يورو ضمن برنامج MEDAI و 169 مليوناً حتى منتصف عام 2004 ضمن برنامج MEDAII. تسلم منها (261.5) مليون يورو أو ما يعادل (62%) من إجمالي المنح الملتزم بها، وقد خصص البرنامج (142) مليون يورو للأعوام 2002–2004 ، وفي عام 2003 أطلقت المفوضية حزمة من المشاريع بتكلفة (47) مليون يورو، خصص منها (35) مليون يورو كمساعدة طارئة للخزينة للمساهمة في التخفيف من آثار الحرب على العراق، وخصص الجزء المتبقي لبرنامج تحديث الصناعة الأردنية (إجادة)[2] ولقطاع المياه[3] .

---

[1] الاتحاد الأوربي ساهم بما قيمة 75.6 مليون دولار تقريباً، وبما نسبة 11.8%من إجمالي المساعدات الخارجية، وشكلت ما نسبة 16% من إجمالي المنح. انظر الملحق (2) لعام 2005.

[2] للمزيد من المعلومات حول برنامج إجادة انظر الموقع الالكتروني http://www.ejada.com.jo، يهدف مشروع إجادة إلى تعزيز وبناء قدرة القطاع الخاص وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز جاهزيتها من خلال برنامج فني ومالي متكامل يعمل على تطوير وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الأردنية وبيئتها كما ويهدف مشروع إجادة إلى تسهيل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

[3] دليل اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية، وزارة التخطيط، 2005.

أما بالنسبة للأعوام 2005-2006 فقد وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص مبلـــغ (110) مليون يورو كمساعدات للأردن، وذلك جزء من رزمة مساعدات مخصصة للدول المتوسطية تقدر بحوالي (1.243) مليار يورو[1]، وسوف تقدم هذه المبالغ بواقع (55) مليون يورو في عام 2005 ومثلها في عام 2006 ، أما عن توزيع هذه المساعدات فهي كالتالي:

- فسوف يخصص لعام 2005 مبلغ (50) مليون يورو لترويج وتعزيز اتفاقيـــة الشـــراكة الأوروبية المتوسطية ودعم سياسة الجوار الجديدة من خلال إجراء إصلاحات قطاعية.
- وتخصص الخمسة ملايين الباقية لدعم جهود الأردن في تطوير مجتمع المعلومات بمبلغ (2) مليون يورو، و(3) ملايين يورو كمساعدات فنية لتطوير وتعزيـــز الديمقراطيـــة وحقـــوق الإنسان.

أما في عام 2006[2]، فسوف يتم تخصيص خمسة ملايين يورو لدعم سياســـة الجـــوار وتنفيـــذ اتفاقية الشراكة، و (42) مليون يورو لدعم القطاع الاجتماعي و (6) ملايين يورو لدعم مجتمع المعرفة من خلال القيام ببحوث وابتكارات و(2) مليون يورو لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولم تقتصر المساعدات الأوروبية للأردن على المنح، حيث بلغ حجم إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للأردن خلال الفترة 1995 – 2002 ما قيمته (363.2) مليون يورو، تم توجيهها لصناعتي الفوسفات والبوتاس، وشبكة تزويد المياه لعمان الكبرى، ومحطة معالجة المياه العادمة في عمان، وميناء العقبة، بالإضافة إلى برامج ومشاريع أخرى. كما يحق للأردن الاستفادة من المساعدات التقنية والمساعدات الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري في الدول المتوسطية.

ومما سبق يمكن ملاحظة **أن الأردن قد استفاد ماليا من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا أن تأثير هذه المساعدات يحتاج إلى بحث متخصص يتناول آليات اختيار المشاريع المستفيدة من الـــدعم**

---

[1] 106 مليون يورو للجزائر، 243 م ي لمصر، 70 م ي للبنان، 275 م ي للمغرب، 80 مليون يورو لسوريا، 142 م ي لتونس، ومشاريع المنطقة ككل 215 مليون يورو.

[2] جرى توقيعه خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في شهر أيار 2004، للفترة ما بين 2002 و2006.

وأسلوب تقديم الدعم، فعلى سبيل المثال هل الصناعة الأردنية بحاجة إلى استشارات فنية أم إلى مساعدة مالية (منح وليس قروضاً) لتحديث خطوط الإنتاج، وتحسين النوعية وزيادة التنافسية، وهل الإنفاق الكبير على الخبراء من خارج الأردن له ما يبرره؟ وهل تتوفر بيانات حول نسبة ما يخصص لإدارة برامج.

وعلى صعيد القطاع المالي نرى ايجابيات وسلبيات عائدة من دخول الأردن الشراكة المتوسطية – الأوروبية، ويمكن إيجازها كالتالي؛ فالإيجابيات المتوقعة تتمحور حول[1]:

- ☒ إعادة هيكلة المؤسسات المالية الأردنية لتعمل على الأسس التجارية العالمية وبما يزيد من تنافسيتها وكفاءتها.
- ☒ زيادة الاستثمارات الأجنبية مما يرفع من كفاءة هذا القطاع وأدائه، من خلال السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن.
- ☒ زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع من خلال تحرير حركة رأس المال والمدفوعات، وإزالة القيود عن القطاع المالي مما ينعكس إيجابا على القدرة التنافسية لهذا القطاع.
- ☒ تحفيز إعادة هيكلة المؤسسات الأردنية لتعمل وفقا للأسس التجارية العالمية، مما سيزيد كفاءتها.
- ☒ الاستفادة من التقدم التكنولوجي وإدخاله للصناعة المالية الأردنية.
- ☒ استمرارية تدفق الأموال من منح ومساعدات.

أما السلبيات المتوقعة فتتمحور حول[2]:

- ☒ المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات المالية الأردنية الصغيرة والمحلية والمؤسسات الأوروبية الكبيرة.
- ☒ زيادة احتمالية تعرض الأردن لهزات مالية كبيرة بسبب الحركة الحرة لرأس المال

---

[1] منصور، 1999.

[2] المالكي، 2001.

والمضاربات.

☒ أن السماح للمؤسسات الأجنبية بالعمل في السوق الأردني قد ينجم عنه مخاطر قيام هذه المؤسسات بجمع المدخرات المحلية واستثمارها في الأسواق الخارجية، والتي تعد غير مجدية للاقتصاد الأردني.

☒ أن عمل المؤسسات الدولية في الأردن قد يؤدي إلى تعميق الفجوة التنموية بين أقاليم المملكة حيث إن هذه المؤسسات ستركز عملها في العاصمة على الأغلب.

المطلب الرابع: قواعد المنشأ[1].

يشترط الاتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدد من الشروط والقواعد في السلعة لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

حيث تحتوي الاتفاقية على (حق التراكم الثنائي)، هو التراكم الذي يكون ضمن اتفاقية تجارة حرة بين طرفين اثنين فقط بحيث تعتبر المواد المستوردة ذات منشأ الطرف الآخر على أنها مواد ذات منشأ وطني دون خضوعها لعمليات تصنيعية كافية وتعامل هذه المواد على أنها مواد ذات منشأ وطني، وهذه العمليات يجب أن تتجاوز العمليات البسيطة التي لا تمنح صفة المنشأ ويسمح هذا الحق بتراكم المواد الوسيطة المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي فقط [2].

ومنح الاتحاد الأوروبي الأردن (حق التراكم القطري للمنشأ)، الذي يسمح بتراكم المنشأ مع (40) دولة تضم دول الاتحاد الأوروبي، دول شرق أوربا ووسطها، ودول رابطة (الافتا) دول جنوب

---

[1] ما هو المنشأ؟ وما هي أهميته؟ المنشأ هو الطريقة المستخدمة لتحديد هوية منتج ما، وتكمن أهميته في كونه صمم لتحديد السياسات التجارية للدولة وتراكم الإحصاءات الاقتصادية وحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وكحواجز للتجارة بين الدول.

[2] فريحات، 2000.

المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة قيام جميع تلك الدول التي ترغب بالانضمام إلى هذه المبـــادرة (تراكم المنشأ) بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينهما[1] .

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية القطاعية.

المطلب الأول: القطاع الصناعي.

قام الاتحاد الأوربي بتمويل العديد من المشاريع الداعمه للقطاع الصناعي الأردني، منها برنامـــج تطوير الصناعة، الذي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات الأردنية، وتمكين القطـــاع الخاص من اخذ دور ريادي في نمو مستديم. بالإضافة لبرنامج تطوير القطاع الخاص، الذي يسعى لأهداف مماثلة للسابق، وقام الاتحاد الأوروبي بتوفير الخدمات الفنية، والاستشارية، والإدارية للقطاعات الصـــناعية المحتاجه.

وقد نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة في تجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلـــة بيـــن الطرفيـــن، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال (12) سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية (كحد أعلى) مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الجات). وبخصوص السلع الصناعية فقـــد نصت الاتفاقية على ما يلي **بخصوص تجارة السلع والمنتوجات الصناعية وحرية انتقالها**[2].

- ✓ تعفى الواردات إلى الاتحاد الأوربي ذات المنشأ الأردني من الرسوم الجمركية، وأي رســـم آخر له تأثير مماثل اعتباراً من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
- ✓ دعم الصناعة المحلية من خلال تقديم دعم مالي وفني، دعم الإصلاح الاقتصادي، وبرامـــج إعادة

---

[1] منصور، 1999..

[2] منصور، 1999..

الهيكلة.

- ✓ تعفى الواردات إلي الأردن ذات المنشأ من بلدان الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية، وأي رسم آخر لة تأثير مماثل، ويتم تحقيق ذلك على مدى فترة انتقالية تمتد (12) عاما بدءاً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء لائحة من منتوجات محددة وهي النحو التالي[1]:

1. قائمة السلع الصناعية الأوروبية المستثناة من التحرير:

تم استثناء عدد من السلع الأوروبية المستوردة من التحرير الجمركي وهي (السجائر، والسيارات المستعملة، ورب البندورة، والألبسة المستعملة، وعدد من أنواع الأثاث، والأحذية السجاد).

2. قائمة السلع الصناعية الأوروبية المعفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

3. قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (5%)، أو (10%) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من السنة الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (20%) سنويا، وتشتمل هذه القائمة على عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية، والأجهزة الطبية، ومواد أولية للصناعات، أجزاء وآلات صناعية، مدخلات صناعية مواد كيماوية للصناعة، أدوية، وأسمدة.

4. قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (20%، 30%، 40%) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من مطلع السنة الخامسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (10%) سنويا، وتشمل هذه القائمة السلع الصناعية التي تنتج محليا والتي تحتاج الصناعات القائمة منها الى فترة انتقالية للتكيف.

وتمحورت أهم الإيجابيات التي نجمت عن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بالنسبة للقطاع الصناعي[2]

- ✓ الشراكة ستعمل على تحديث البنية التحتية للقطاع الصناعي، وستسهم الاتفاقية في دعم

---

[1] انظر الملحق(3) اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية.

[2] فريحات، 2000.

الإصلاح الاقتصادي، وبرامج إعادة الهيكلة هذا القطاع، فقد قام الاتحاد الأوربي بتمويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي.

- ✓ دعم المؤسسات ذات العلاقة من النواحي التشريعية، والإدارية، والمالية، والفنية، وتقديم المساعدة لها، لمساعدتهم على التكيف مع المستجدات المتوقعة.
- ✓ وأيضا تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص الأردني من حيث تقديم العون على مستوى رسم السياسات، وتعزيز الأطر القانونية، والتشريعية، وتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الصناعي.
- ✓ كان من أهم الإيجابيات التي نجمت عن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بالنسبة للقطاع الصناعي الدعمان الفني والمالي المقدمان لتحديث قطاع الصناعة في الأردن والذي مثل برنامج إجادة إطاره المؤسسي[1].
- ✓ تشجيع وترويج الاستثمار الأجنبي والمحلي في المشاريع الجاذبة للعمالة ، بالإضافة لتشجيع نقل التكنولوجيا ودعم الموارد البشرية.

أما السلبيات أو التحديات على القطاع الصناعي[2]

- صعوبة المنافسة، فمن المؤكد أن انفتاح السوق الأردني أمام المنتجات الأوروبية بدون جمارك سيؤدي إلى إقبال المستهلك المحلي على السلع المستوردة وإعراضه عن شراء المنتجات الوطنية، وذلك كنتيجة فورية لإيمان المستهلك وقناعته بتطور الصناعات الأوروبية وتفوقها على نظيرتها المحلية في النوع والسعر (تطور الصناعة المستوردة، ورسوخ صورتها في ذهن المستهلك كصناعة متطورة عالية الجودة بعكس الصناعة المحلية).
- وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي مثل قواعد المنشأ، والتشدد في تطبيقها (تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80% وهذا من

[1] ولمزيد من التفاصيل عن البرنامج وأهدافه ونشاطاته يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني للبرنامج، موقع إجادة الالكتروني www ejada.com.jo.

[2] غرفة التجارة والصناعة، اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية.

الصعب جدا تحقيقه في الأردن)، إضافة إلى معايير الصحة، والسلامة المهنية، وحماية البيئة. إن من الأمور التي يجب الانتباه لها أن السوق الأوروبية ليست سوقا موحدة وإنما هي عبارة عن (15) سوقا (بالإضافة إلى 10 دول جديدة) مختلفة، ولكل منها قوانينه، وأنظمته حيث يضع الاتحاد لأعضائه حدا أدنى من المعايير والشروط المتعلقة بالبيئة والسلامة والصحة، ويترك لها حرية زيادة هذه المعايير والشروط.

- وأيضا على صعيد القطاع الصناعي، ستتأثر "الصادرات الأردنية" حيث أن حوالي 85% من الصناعات الأردنية هي صناعات متوسطة، وصغيرة الحجم وبحاجة إلى رعاية ودعم وتوجية لفترات أطول مما هو متاح في الاتفاقية، مما سيعرضها إلى مصاعب تجعلها تفقد القدرة على التكيف مع المرحلة القادمة، مما يعني أن بعضها سوف يتضرر و بعضها سيختفي من السوق [1].

ومن المتوقع أن تواجة الصناعات المحلية تحديات وصعوبات في ضوء تعرضها للمنافسة من المنتجات الصناعية الأوروبية المماثلة بعد تفكيك الرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمّية على استيرادها. فاتفاقية الشراكة لم تعط الفرص المتكافئة للصناعات الأردنية مقابل الصناعات الأوربية، التي تتمتع بمزايا مرتفعة نسبياً ستؤثر على قدرة الصناعات الأردنية من حيث الجودة والنوعية والسعر.

وعودة إلى التشديد في تطبيق قواعد المنشأ، الأمر الذي سيحول دون الصادرات الصناعية الأردنية إلى الأسواق الأوربية، والتركيز على الالتزام بحقوق الملكية الفكرية، خاصة في مجالات الصناعات الدوائية، سيؤثر سلباً على قطاع الأدوية في الأردن من حيث رفع الأسعار[2]. بالإضافة إلى أن عدداً من الصادرات الأردنية لن يتمكن من الدخول إلى الأسواق الأوربية دون التزامها بالمقاييس الدولية ورفع مستواها لتتناسب مواصفاتها مع متطلبات الأسواق. وبالتالي يتوجب عليها رفع امكاناتها الإنتاجية

---

[1] الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوربي، الجمعية العلمية الملكية.

[2] فريحات،2000.

وتطوير انتاجتها لتواكب المواصفات والمقاييس الدولية التي تتطلبها الأسواق العالمية لزيادة فرصها في التصدير والوقوف في وجة المنافسة مع السلع والمنتجات الأجنبية.

وسيكون على الأردن من خلال هذه الاتفاقية التخلي إلى حد بعيد عن سياسة حماية صناعتة، لتكون قادرة على الوقوف على قدميها، وهذا من شانه إلحاق أضرار بعدد من الصناعات التي ما زالت تأخذ طريقها في النمو والتطور في ظل سياسة الحماية المتعمدة[1].

ثانياً: القطاع الزراعي[2]:

لقد طلب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الاتحاد الأوربي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمستوردة إلى بلدان الاتحاد، حيت تصبح صفرا، وزيادة الكميات المستوردة وفترات السماح بالدخول، ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الاتحاد[3]. وقد بينت المادة 71 من الاتفاقية مجالات التعاون الزراعي بين الطرفين ونصت على تركيز التعاون في:

- دعم السياسات التي يطبقانها لغايات تنويع الإنتاج.
- حفز الزراعة الصديقة للبيئة.
- توثيق الصلات بين قطاع الأعمال والمجموعات والهيئات التي تمثل على أساس طوعي الحرف والمهن في الأردن والمجموعة.
- المساعدة التقنية والتدريب
- تنسيق معايير صحة النباتات والطب البيطري.

---

[1] الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوربي، الجمعية العلمية الملكية.

[2] الحياري.1997 اثر اتفاقية الشراكة على الصادرات الزراعية الأردنية، ندوة لاتفاقات الشراكة الأوربية - الأردنية

[3] منصور 1999.

- تنمية ريفية متكاملة بما فيها تحسين الخدمات الأساسية، تنمية نشاطات اقتصادية تابعة.
- التعاون بين الأقاليم الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الكيفية التي تعنى بالتنمية الريفية.

ويلاحظ مما سبق عمومية هذه القضايا وصعوبة متابعة التقدم فيها في مقابل القيود المتشددة المفروضة على دخول المنتجات الزراعية الأردنية إلى أسواق المجموعة (حصص، وجداول زمنية، وقيود إدارية من متطلبات بيئية وصحية وغيرها).

وفيما يلي أهم المنتجات الزراعية الأردنية التي سمحت الاتفاقية بتصديرها إلى دول الاتحاد الاوروبي، وتنقسم إلى خمسه اقسام وهي[1] :

- سلع يمكن أن تدخل دون رسوم جمركية ولا حصص كمية أو جداول زمنية السلع الزراعية الأردنية المعفاه من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) وبدون سقوف كمية أو تحديد مواعيد لدخولها وهي

(الملوخية، والبامية، وبعض أنواع الفلفل، والبلح، والخضار المجففة، والحمضيات المعصورة، والفلفل والأحمر المطحون، والجريب الفروت، والبرتقال) ويلاحظ أن اغلب هذه المنتجات الزراعية لا تنتج في دول الاتحاد الأوروبي إما بسبب الظروف الجوية أو كونها ليست من السلع التي اعتاد عليها المستهلك الأوروبي.

- السلع الزراعية الأردنية المعفاة من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) وبدون سقوف كمية ولكن ضمن مواعيد محددة لدخولها وهي (البندورة، والثوم، والخيار الصغير، والفاصوليا، الباذنجان، والفلفل الحلو، والبقدونس، والكوسا، والشومر، والشمام الصغير، والبطيخ).

- السلع الزراعية الأردنية المعفاة من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) ولكن مع تحديد سقوف كمية وتحديد مواعيد محددة لدخولها وهي (البطاطا الحلوة، والزهور، والخس، والاسبراجوس، ومصنعات الخضار، والفواكة، ورب البندورة ، والفراولة).

---

[1] وزارة التخطيط، (2000). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية. ص 4.

- السلع الزراعية الأردنية برسوم جمركية مخفضة ضمن سقوف كمية ومواعيد محددة لدخولها، وهي (الجزر، والبصل، والتين، والمانجا، والجوافة، والماندلينا، والليمون).
- الجبنة البيضاء معفاة من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) كذلك وافق الاتحاد الأوروبي على دخول الاجبان البيضاء من الأردن إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر استثناء بعض السلع الزراعية من تحرير التجارة في بعض المراحل والسماح بدخول كميات محددة من السلع الزراعية الأردنية في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات امام دخول الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفي خطاب ألقاه السيد Rt Hon Chris Patten, CH[1] في العاشر من حزيران عام 2002 ضمن اجتماعات مجلس الشراكة كان هناك وعد بمراجعة الفصل الخاص بالزراعة في الاتفاقية وتعديله بما يمكن المنتجات الزراعية الأردنية من دخول أفضل للسوق الأوروبي.

ومن أهم إيجابيات اتفاقية الشراكة بالنسبة لقطاع الزراعة، هي القروض والمساعدات الفنية، فتقدم الاتفاقية مجموعة من الفرص من حيث زيادة الحصص، والكمية، والفترات الزمنية للمنتجات الزراعية، وبعض المنتجات الحيوانية عما كان في اتفاق 1977، مما يعني زيادة الصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوربي. بالإضافة إلى ذلك يقوم الاتحاد الأوربي من خلال بنك الاستثمار الأوربي بتقديم قروض ومساعدات للأردن، لدعم قطاع المياه في الأردن، والذي يواجة أزمة حقيقية تنعكس آثارها سلباً على القطاع الزراعي الأردني[2].

أما عن ابرز سلبيات الاتفاقية بالنسبة للقطاع الزراعي فهي[3].

- استثناء السلع الزراعية من تحرير التجارة (مرحليا على الأقل)، والسماح بدخول كميات محددة من السلع الزراعية الأردنية في أوقات معينة وضمن حصص محددة.

---

[1] Member of the European Commission, External Relations

[2] جمعية رجال الأعمال الأردنيين الإطار العام لاتفاقية الشراكة ص 9

[3] فريحات، 2000.

- يمكن أن تتعرض المنتجات الزراعية المحلية إلى منافسة شديدة من المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي والتي سيسمح بدخولها وأن كان ذلك ضمن مواعيد محددة وحصص متفق عليها.
- يمكن للاتحاد الأوروبي التشدد في تطبيق معايير الصحة والسلامة (الشهادات الصحية، ومتبقيات المبيدات...الخ)، واستعمالها كعوائق غير جمركية أمام دخول المنتجات الزراعية الأردنية إلى أسواقه.

فالقطاع الزراعي سيشهد صعوبات بعد رفع القيود الجمركية ونظام الحصص عن المنتجات الزراعية الأوربية، الأمر الذي سيعرض القطاع الأردني الزراعي إلى منافسة شديدة، فمعظم صادرات الأردن الزراعية من المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي لم تكن خاضعة لأية رسوم جمركية بموجب بروتوكول 1977، وعلية فان اتفاقية الشراكة لا يتوقع لها أن تساهم في زيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوربية.

- كما أن إمكانية استخدام الاتحاد الأوربي لمتطلبات الجودة الصارمة فيما يخص المنتجات الزراعية قد تشكل عوائق غير جمركية أمام دخول المنتجات الزراعية الأردنية اسواقة.

الخلاصة:

على الرغم من مرور أربع سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومما يوفرة السوق الأوروبي من آفاق واسعة أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة لدخول سوق يمتاز بعدد كبير من المستهلكين الأوروبيين، إلا أن حجم التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي لا زالت دون المستوى المطلوب وبالتحديد فيما يتعلق بالصادرات الأردنية، حيث لم يستطع القطاع التصديري الخاص الاستفادة من اتفاقية الشراكة بالشكل الامثل بسبب العراقيل المتعلقة بالمواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ المطلوبة للبضائع والمنتجات الأردنية مما تحد بشكل كبير من القدرة على التصدير والوصول إلى الأسواق الأوروبية. بل إن هذه الصادرات تراجعت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدلا من أن ترتفع، حيث كانت الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1997 أعلى مما وصلت إليه في السنوات اللاحقة لتطبيق الاتفاقية.

بناء على ما تقدم يتضح وجود حاجة ماسة إلى إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات أمام الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بمسألة القيمة المضافة التي تشترط الاتفاقية أن تصل بعض السلع فيها إلى (70%) من قيمة البضائع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، ومن الصعب توفير هذه النسب إلا في صناعات محدودة جدا.

أن الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية يتطلب من القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص دراسة العقبات والمشاكل التي تحول دون الاستفادة من الاتفاقية بشكل تفصيلي ووضع البرامج والخطط اللازمة لحلها أو إعادة التفاوض بشأنها مع التركيز على القطاعات التصديرية الأردنية التي يمكنها المنافسة داخل السوق الأوروبي وما يتطلبة ذلك من معرفة تامة لحاجات السوق الأوروبي.

ومن المبكر جدا الحكم على نتائج الاتفاقية من حيث تأثيرها على التجارة بين الجانبين، حيث لم يمض على سريانها أكثر 4 سنوات، إلا أن البيانات الأولية تشير إلى أن حجم التجارة بين الطرفين لم يتأثر

كثيرا حتى الآن حيث نجد أن صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلى الأردن استمرت في تشكيل قرابة ثلث واردات المملكة. وفي الوقت نفسه استمر الأداء الضعيف للصادرات الوطنية الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي والتي انخفضت بدورها من (5.8%) عام 1999 إلى (2.9%) عام 2002 من إجمالي صادراته.

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة هامة تتمثل في الفارق الكبير بين معدلات الرسوم الجمركية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، مما يعني أن الفرق السعري الذي سيلمسه المستهلك الأردني نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي هو اكبر بكثير من ذلك الفارق الذي سيلمسه المستهلك الأوروبي[1]، ناهيك عن الفرق في الجودة والسمعة (Image) التي تتمتع بها السلع الأوروبية مقابل السلع الأردنية. الأمر الذي لا يدفع إلى التفاؤل ضمن الظروف القائمة بزيادة كبيرة في الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي وبالمقابل يتوقع المزيد من تدفق السلع الأوروبية إلى الأسواق الأردنية، ولولا ارتفاع سعر اليورو وبالتالي تحول قسم كبير من المستوردين إلى الأسواق الآسيوية بحثا عن سلع بأسعار مناسبة تقع في متناول المستهلك الأردني الذي تتضاءل قوته الشرائية يوما بعد يوم لشهدت البلاد زيادة كبيرة جدا في المستوردات من الاتحاد الأوروبي[2].

وتوفر اتفاقية الشراكة الأوربية – الأردنية العديد من الفرص أمام الاقتصاد الأردني من أهمها التعاون الاقتصادي بين الطرفين، والمساعدات المالية والفنية، المصممة لمساعدة الأردن على تجاوز الآثار السلبية لتحرير التجارة. وبينما سيتم تقديم مساعدات مالية مباشرة للخزينة، فان المساعدات الفنية سيتم منحها للصناعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الأوروبية، كما أن زيادة المنافسة بين الصناعة المحلية والمستوردة يمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية تؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتمثل فرصا لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما يتوقع زيادة في الاستثمارات على المدى المتوسط والقصير خاصة المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية.

---

[1] فريحات،2000.
[2] المرجع السابق.

الخاتمة:

أولاً: خطوات على طريق التصحيح ونحو شراكة أردنية – أوربية أكثر فاعلية.

من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات في اتفاقية الشراكة التي وردت ضمن الدراسة، يمكن أن نستنتج دلالات لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وبالتالي سيساعد الاردن على اتخاذ الخطوات الحالية اللازمة للتغيير في الفترات اللاحقة، فبالنسبة للتعاون الأردني – الأوروبي ومن خلال اتفاقية الشراكة، فانه يجب على الأردن القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات للاستفادة بدرجة اكبر من هذه الاتفاقية، ومن هذه المقترحات التالية:-

أولا: دعم القطاع الخاص، وزيادة الفرص أمامه، لأنه يعول عليه الدور الأكبر في هذه التعاون عبر إجراءات الإعفاءات الجمركية والضريبية، وغيرها من الإجراءات التي تساعد على دعم القطاع الخاص .

ثانياً: ضرورة ايلاء الصناعة الأردنية أهمية خاصة، ذلك لأنها غير قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية، لذا يجب العمل بالاتفاق مع الجانب الأوروبي أو غيره على تزويد هذه الصناعة بالتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي ينعكس على نوعية هذه الصناعات و جودتها و سعرها، وتنافسيتها مع الصناعات الأخرى.

ثالثاً: تعزيز القدرات التصديرية للقطاع الزراعي الأردني، للاستفادة من الفرص التصديرية في اتفاقية الشراكة، مثل تكييف البرامج لمحاصيل الخضار والفواكة، لتتناسب مع احتياجات الأسواق الأوروبية، و فترات الإعفاء الجمركي الممنوحة للأردن، كذلك العمل على تحسين نوعية الصادرات وأساليب تعبئتها، والتركيز على إنتاج المحاصيل التي تتمتع بمميزات أو إعفاءات أفضل من غيرها في اتفاقية الشراكة، وترشيد استخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات الأوروبية.

رابعاً: متابعة التطورات الإنتاجية والتسويقية في دول حوض المتوسط المنافسة للأردن في الأسواق الأوروبية، ونشر ما يتوفر حولها من معلومات إلى المنتجين و المصدرين الأردنيين، بالإضافة إلى متابعة إجراءات التعديلات الضرورية على الاتفاقية بما يخدم مصالح الأردن، وذلك من خلال عمليات المراجعة السنوية للاتفاقية مع هيئات الاتحاد الأوروبي.

خامساً: المضي قدما في اتخاذ الإجراءات الفنية والتشريعية ألازمة لإصدار القوانين ألازمة والمناسبة لتطبيق اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية التي التزمت بها الحكومة الأردنية بموجب اتفاقية الشراكة، ونظرا لما في هذه الاتفاقية من اثر ايجابي على المدى الطويل في دعم عمليات الاختراع، والاستثمار، والنمو الاقتصادي، و إيجاد آلية لتطبيق تلك القوانين بعد صدورها مع مراعاة الصناعات الرئيسية في الأردن.

سادساً: تعتبر الصناعات الدولية من الصناعات الأردنية المهمة، و سوف تعاني هذه الشركات من تطبيق قوانين الملكية الفكرية لذلك، يجب على الحكومة الأردنية أن تعمل على تعزيز هذه الصناعة عبر خلق الحوافز للشركات الأوروبية لإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأردنية، وتقديم الدعم المالي والفني لهذه الصناعة حتى تتمكن من تحسين أوضاعها.

سابعاً: بذل المزيد من الجهود في مجال التنمية البشرية في مجال السياحة والخدمات المتصلة بها، وبذل المزيد من الجهود في الترويج والتسويق السياحي حيث يتوقع أن تزداد السياحة في الأوربية في الأردن في ظل الشراكة الأردنية – الأوربية.

ثامناً: تعزيز فرص استفادة الأردن من اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى إدراك أهمية التوصيات (الموجهة للحكومة والقطاع العام في الأردن، والموجهة للقطاع الخاص وتحديدا أصحاب العمل في الأردن، والموجهة لباقي منظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات العمالية) والتي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الاتفاقية.

توصيات للحكومة، تتم من خلال

- تطوير البنية المؤسسية المشرفة على تطبيق اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي،
- زيادة وتطوير الجهود المبذولة للتعريف بالاتفاقية ومميزاتها والتحديات التي تفرضها لكافة فئات المجتمع الأردني،
- دراسة الفرص والتحديات الناشئة عن التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي والخطط المستقبلية وانعكاسات ذلك على الأردن، السعي مع الشركاء الأوروبيين لإيجاد السبل الكفيلة بزيادة الصادرات الأردنية لدول الاتحاد الأوروبي كبديل عن المساعدات المالية، على سبيل المثال (إعادة التفاوض على شروط تجارة المنتجات الزراعية بين الجانبين خاصة في ضوء التطورات التي جرت ضمن منظمة التجارة العالمية باتجاه تحرير اكبر للصادرات الزراعية من الدول النامية، السعي لزيادة الاستثمارات الأوروبية في الأردن خاصة في القطاعات التصديرية السلعية منها والخدمية من خلال تبني سياسة استثمارية واضحة لجذب الاستثمارات الملائمة للاقتصاد الأردني وليس أي استثمار كان، تشجيع إنشاء شركات متخصصة بالتصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية بحيث تتولى شراء منتجات صغار المزارعين غير القادرين على التعامل مع متطلبات الأسواق الأوروبية، المبادرة بالتعاون مع القطاع الخاص في إنشاء البنية التحتية اللازمة لتصدير المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي خاصة المخازن المبردة، وتسهيلات التصنيف والتدريج والتغليف).
- مأسسة العلاقة بين الدوائر والمؤسسات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي في الأردن للاستفادة من هذه المؤسسات في دراسة متطلبات الاستفادة من الاتفاقية من جهة وللدراسة المستمرة لآثار هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات على الاقتصاد الأردني وعلى المجتمع الأردني.
- ضرورة مبادرة الحكومة إلى مساعدة القطاع الخاص الأردني خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دراسة الأسواق الأوروبية لتسهيل مهمة هذه الشركات في النفاذ إلى هذه

الأسواق.

توصيات للقطاع الخاص، تتم من خلال

- التركيز على إتباع المنهج العلمي في الإدارة والتركيز على أنشطة ضبط الجودة والتسويق.
- إعادة هيكلة الشركات الصغيرة المتماثلة ودمجها في شركات اكبر ذات موارد أفضل مما يمكنها من الصمود في وجه المنافسة الخارجية وبنفس الوقت التوجه للتصدير.
- الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز الروابط مع مؤسسات البحث العلمي المحلية والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وخطوط الإنتاج وإدخال منتجات جديدة.
- السعي نحو اجتذاب مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي والدخول معهم في شراكات استراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني الأردني، تتم من خلال::

- من المهم جدا لنقابات العمال في الأردن أن تعمد إلى دراسة هذه الاتفاقية وتأثيراتها المستقبلية على القطاع العمالي في الأردن في مختلف القطاعات الاقتصادية، وان تبدأ بالاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية خاصة في مجال توفير التمويل المباشر والدعم الفني لبرامج تطوير أعمال النقابات العمالية في الأردن.
- العمل نحو إيجاد ترتيبات توأمة بين منظمات المجتمع المدني في الأردن ودول الاتحاد الأوروبي خاصة اتحادات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات حماية المستهلك للاستفادة من تجارب هذه المنظمات في حماية مصالح أعضائها والتي بالنهاية تحمي مصالح المجتمع.

ثانيا: الاستنتاجات:

من خلال هذه الدراسة تم وضع عدد من الأهداف، وعدد من الفرضيات، حاولت الدراسة من خلالهم توظيف نظريه المؤسسية الليبرالية الجديدة لدراسة العلاقات الأوربية المتوسطية، ورصد الشراكة الأوربية – المتوسطية من نموذجها المطروح للدراسة (حالة التعاون الأردنية – الأوربية). حيث نرى عدد من الاستنتاجات توصلت إليها الدراسة وهي:

أولاً: الأردن تعمل جاهده لإيجاد حالة من التوازن في علاقاتها مع الآخرين، وأن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية إحدى هذه العلاقات وان لم تكن من أهمها بالنسبة للمنطقة العربية، وللأردن بشكل خاص. وبالتالي تسعى الأردن وبشكل دائم ومستمر لتضييق الفجوة بين قدرة أوروبا الاقتصادية، وفعاليتها السياسية، كلاعب على الساحة العالمية، وبين قدراتها المتواضعة على الأصعدة السابقة وغيرها، وبالتالي حاولت ربط علاقة الشراكة والتعاون الأوربي – الأردني ودفعها بما يتلاءم مع مصالحا ويتماشى مع التحولات في بنية العلاقات الدولية.

ثانياً: توفر الاتفاقية فرصة لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أن تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي أصبح مرهوناً بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وعدم الانغلاق على الذات، وتوفر الاتفاقية فرصة زيادة الاستثمار الأوربي في الأردن وخاصة مع إنشاء المنطقة الحرة مع أوربا، ووجود أحكام تتعلق بالاستثمار، وتحويل الأرباح، وراس المال في اتفاقية الشراكة، حيث يتمتع المستثمر بالحرية والحماية، **وهذا يتوقع أن يزيد من الاستثمارات الأوربية التي تعتبر قليلة نسبا في الأردن ضمن الفترات السابقة.**

ثالثاً: نرى أن اتفاقية الشراكة كمحدد للتعاون الأردني – الأوربي، يجب على الطرفين الالتزام بها، تؤدي إلى تقليل المتغيرات الداخلة في تحليل دراسة علاقة التعاون، وفي ضوء ذلك فان الاتفاقية توفر مجموعة من الفرص والتحديات للاقتصاد الأردني كما ظهر معنا، فهي تفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الأردنية، لكن في ضوء الشروط التي تنص عليها الاتفاقية، ومدى قدرة الأردن على تحقيق وبلوغ هذه الشروط للاستفادة من هذه الفرصة، بالإضافة تتضمن الاتفاقية مساعدات ومنح وقروض للأردن، إلا أنة لا يوجد مبلغ نهائي محدد، بل إن الحصول على المساعدات والمبلغ مرهون ومشروط بمدى التقيد والتقدم الذي يحرزة، بالنسبة لمسائل متعددة، اقتصادية (من التقييد بسياسات التكييف والتصحيح الهيكلي، وسياسة (مثل التعددية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان).

وفي مقابل الفرص التي توفرها الاتفاقية، هنالك مجموعة من التهديدات و المحاذير، ومنها وجود منافسة غير متكافئة من قبل منافسين أقوياء، سواء الدول الأوربية أو الدول المتوسطية الأخرى، خاصة في ضوء تشابه الهياكل الإنتاجية للدول المتوسطية، والتركيب السلعي للصادرات. واعتمد حجم الفوائد و المخاسر على مدى تعامل الأردن معها.

و علينا إدراك أن التجارة وحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي، ومن الضروري الاستفادة لأقصى حد من المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا للصناعات الأردنية، حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق الأوروبية، وهو أمر غير مفعل في اتفاقيات المشاركة – الأردنية والعربية – الأوروبية على حد سواء.

رابعاً: حالة الأردن المدروسة تظهر دور سياسة المنتهجة حالياً (الأردن أولا)، و سعيه باتجاه الدفع نحو صياغة توجهات استراتيجية تعكس هويته وتطلعاته، وبلورة دور مستقل له بوجه الاتحاد الأوروبي، وبوجه المنطقة العربية، ونراها في إدراك الأردن للمفاهيم المختلفة وأحياناً المتضادة التي توجدها علاقة الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

1. **حالة (إمساك العصا من المنتصف)** فيما يتعلق بدور الأردن في القضية الاسرائيليه – الفلسطينية، نراها من خلال إبقاء الأردن على الأبواب مفتوحة مع كافة الأطراف وبخاصة (العرب، والأوربيين، وإسرائيل)، وحتى دول الجوار الجغرافي التي تتماس مصالحها أو تتقاطع مع تفاعلات الصراع العربي – الاسرائيلى، وذلك لإدراك الأردن العوامل التي تتعلق بمحيطها، والسقف الذي تتحرك من خلاله وتحته،

وهنا نراها أمنت ورقه استمرارية الدعم الأوربي وبكافة اشكالة، وضمنت بقاء واستمرارية السياسة التفضيلية الأوروبية لها، إذ أن الإشكالية التي تحكم مثلث تلك العلاقة تتمثل بالأساس في أن العلاقات العربية/ الأوروبية على ضوء المتغيرات الجديدة تتأثر سلبا بحالة الضعف العربي، ومحاولة كل دولة عربية إيجاد حل منفرد لمشاكلها بينما هناك دائما هدف محدد ومطالب واضحة لإسرائيل، في الوقت الذي ليس أمام أوروبا الوقت للتعاطي مع الخلافات العربية/ العربية، مفضلة في أحيان كثيرة التعامل الواضح مع إسرائيل. ومقابل تأمين الأردن لمصالحها الهائلة مع أوربا، أدركت تلك المعادلة، وسعت لدفع علاقة الشراكة الأوربية – الأردنية نحو هيمنة الجانب الاقتصادي، على الجانب السياسي.

2- **حالة (التعاون/ الصراع)**، أدراك الأردن توجه أوربا أعلاه، وهو التركز على الصراعات المستقبلية دون معالجة الصراعات القائمة حاليًا بين العرب وإسرائيل[1]، حيث سيتساءل معظم العرب كيف يعقل أن تدخل دول عربية مثل الأردن سوريا ولبنان في مشاركة أمنية واقتصادية مع إسرائيل دون تسوية الصراع القائم بينهما حالياً؟! ترينا هذه الدراسة إجابة وان لم تكن مرضية للكثيرين، فبالرغم من حالة الصراع

[1] طرحت ألمانيا في عام 1999م ميثاقًا أوروبي - متوسطي للأمن، ووافقت عليه دول الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الأوروبي في شتوتجارت، ولكن هذا الميثاق أثار العديد من المشاكل ونقاط الاختلاف بين الجانب العربي والجانب الأوروبي، حيث إن هذا الميثاق تناقض تمامًا مع إعلان برشلونة 1995م الذي يعتبر أساس التعاون الأوروبي المتوسطي، فعلى حين ينص إعلان برشلونة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق القوة، يعتبر أن القرارين 242، 338 أساسا السلام في الشرق الأوسط، فإن الميثاق الجديد للأمن الأوروبي المتوسطي يركز على منع الصراعات بين دول إعلان برشلونة..

الإقليمية (الصراع العربي– الفلسطيني – الإسرائيلي)، إلا أن علاقة الأطراف الاعتماديه ضمن الشراكة الأوروبية – المتوسطية، **لم تلغي حالة الصراع القائم بل خففت من حدته،** فبرغم من عدم وجود حالة تعايش وتوافق عربي – إسرائيلي، نرى الأردن من خلال اتفاقية التعاون الأوروبية – الأردنية التي حكمتها المصالح المشتركة، نفت وجود مسببات صراع واعتمدت مقومات الصراع المشروطة والمحددة بمبدأ الاستفادة المتبادلة، وهي هنا توقيع علاقات تعاون إسرائيلية – أردنية تحت مظلة ورضا الاتحاد الأوروبي.

3– بعد مضي حوالي 10 سنوات على إعلان برشلونة الذي يهدف إلى إقامة مشاركة اقتصادية وسياسية وأمنية بين جانبي حوض المتوسط، نرى في الحالة المدروسة، بروز وطغيان دور المحور الاقتصادي كأولوية أردنية– أوربية على الأصعدة الأخرى (ولكن لم تلغيها)، وكان مجال التعاون أكثر فعالية خلالها منها في السياسية والثقافية، وبالرغم من أن النتائج على صعيد المحور الاقتصادي لم تكن ضمن المتوقع، وأن المصلحة العائدة للأطراف المشاركة من خلاله مختلفة، والمنفعة العائدة على أطرافه من خلاله غير متساوية، إلا أننا وجدنا حالة من (التعاون والتنافس) قائمة، فإدراك الأردن لعلاقة الاعتماد المتبادل ألعاموديه بينها وبين الاتحاد الأوروبي (علاقة شمالية – جنوبية)، وعلاقة التعاون التكاملية الأفقية بينها وبين دول الجنوب الأخرى المشاركة في علاقة التعاون الأوربية – المتوسطية (علاقة جنوبية – جنوبية)، ستدفع الأردن بمواجهه عناصر التنافس الأفقية و ألعاموديه، بجانب عناصر التعاون. وهذا طبيعي، لان علاقة الاعتماديه (الأوربية– الأردنية) ستوجب بالضرورة وجود دولة أقوى من دولة، وبالتالي توجد علاقة ربح وخسارة، وعدم عدالة في التوزيع.

4– ظهور حالة (موازية وليست تنافسية بين الدولة وبين الفواعل الدوليين الجدد)، الدراسة تظهر الأردن كدولة لم يتم تجاوز دورها أو التقليل من سيادتها من خلال علاقة الشراكة الأوربية – الأردنية، فقد بقيت الأردن المرجع النهائي المخاطب والأكثر أهمية في عملية الشراكة، و بجوار الفاعلين الجدد، حيث إليها يتم

التوجه للحصول على قرار نهائي، ونرى توجه من قبل المنظمات غير الحكومية، للحصول على الموافقة، في رسم، وتطبيق، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية منها.

فالدولة[1] هي التي تسمح بإيجاد علاقة تعاون، وبالنجاح أو بالفشل لعلاقة التعاون، وبالتنسيق مع الطرف الآخر، وهنا هي الأردن مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم السماح للفواعل الجدد بمختلف أشكالهم بلعب الدور بفعالية أو الحد منة.

(بمعنى هي التي تحدد حريتهم بالعمل كثيراً أم قليلاً، وإمكانية الحصول على ممر مباشر لتنفيذ خططهم، وبطريقة غير بروتوكولية للوصول إلى المسئولين، في البلاد التي ترغب بالاستثمار فيها ومعها، أو تريد الاتجار معها... الخ).

6- (اختلاف موازين القوى التعاونية) أن أوربا التي وقعت اتفاق الشراكة في نوفمبر 1995 ليست هي أوربا اليوم، فالأولى كان عدد دولها 12 دولة، والثانية بلغ عددها 25 دولة بعد انضمام 10 دول من أوربا الشرقية، وتستعد لتصبح –بعد سنوات– 35 دولة، ومن هنا إذا أخذنا مقياس القوة واستندنا إلية في تحليل العلاقة الأردنية – الأوربية، فالجميع يدرك وخاصة الأطراف المشاركة التفوق الأوربي، وزيادته على مر السنوات، وأن الطرف الذي يستفيد أكثر من حرية التجارة هو الطرف الأقوى دائمًا، وكذلك الطرف الأكثر استعدادًا للاستفادة من فرص الأسواق الجديدة ولكن إدراك الأردن والاتحاد الأوروبي كأطراف في علاقة الشراكة، أن استمرارية تعاونهما لن يخضع لمقياس القوة، ولان يتأثر لانعدام التوازن بين طرفي معادلة

---

[1] الأردن وفر البيئة الايجابية والفعالة لتلك الفواعل المختلفة لتقوم بدورها، من حيث المسؤولية عن بناء بنية تحتيه قوية "طرقات، سكك حديدية، مطارات، مسيرة الماء والكهرباء.. الخ" وكذلك اجتماعية "تعليم، صحة، أمن عام" والتي هي بشكل عام، دوافع الدولة. وبشكل موازٍ، نرى الحكومات، هي التي تستطيع تحديد الاستراتيجية، والمساعدة في السياسة المالية والاجتماعية والجمركية، أثناء المراحل الأساسية للتنمية وتحسين الإنتاجية، والتنمية التقنية الوطنية، حتى في اقتصاد أصبح شموليًا، بمعنى أن الدولة لها الحق في موقع في المجموعة، من أجل تنظيم وضبط الاستثمارات وفي علاقاتها مع الفواعل المتعددة الجنسية.

الشراكة، وان الشراكة ستتضمن التنافس إلى جانب عناصر التعاون، وستؤدي إلى خسائر ومكاسب للأردن أكثر منها لأوربا. وان معايير أهمية الشراكة بالنسبة لكلا الطرفين مختلفة الدرجة، جميع هذا لن يوقف كون الشراكة الأوربية – الأردنية هي قضية مصالح مشتركة للجانبين، وان المصلحة والمنفعة المتبادلة للأطراف المشاركة هي المحرك لاستمرارية علاقة التعاون.

هل يمكن التعميم لباقي الدول العربية: نعم في حالة عدم تمكننا من الحديث عن توازن أوروبي عربي أو أوروبي شبه عربي من منطلقات الشراكة حالياً، هو كون حقيقة أن الشراكة هي مشروع أوروبي وأوروبا اختارت شركاءها في هذا المشروع منذ البداية، وهي صاحبة القرار في الاختيار، وبالتالي أن مجمل الإمكانيات والمبادرات تملكها أوروبا في هذا الخصوص إلا أن العرب قادرون على تحسين موقعهم التفاوضي إذا ما أحسنوا إدارة وتنسيق العلاقات بينهم ضمن آلية التنسيق العربية الخاصة بالشراكة، التي انطلقت الشراكة في عام 1995 وضمت ثماني دول عربية. ومن المُحْزِن أن الدول العربية لا تنسق مع بعضها قبل الدخول في اتفاقيات المشاركة الأوروبية، ومن المؤسف أيضًا أن المفاوضات مع أوروبا تتم مع الدول العربية المتوسطية واحدة واحدة دون وجود تجمع إقليمي يجمعها، وهو ما يؤثر على المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها هذه الدول من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

نعم في التأكيد على أن حالة التعاون قدر بين العرب وأوروبا بسبب علاقات الاعتماد على التبادل العديدة بين ضفتي المتوسط، وعلى ضرورة بلورة هيكل أشمل لهذه العلاقات. وان الدول العربية عليها أن تعزز علاقات التعاون سواء الإقليمية أو الدولية، وان تختار فيما إذا كانت العلاقات التي ستدخلها متوازنة تحفظ لها سيادتها، أم غير متوازنة، مما يجعلها تابعة للطرف الآخر، وهذا يعني حرية قرار التعاون فيما إذا اعتمد على التكافؤ أم عدمه؟ وفيما إذا أدى إلى علاقة ندية، أم تبعية؟.

نعم في أن المشاكل والتحديات التي تواجه التعاون الأوروبي المتوسطي تأتي من إحساس الطرف المتوسطي – وخاصة من الدول العربية – بأن مغانم ومغارم هذا التعاون لا تتوزع بالتساوي بين الجانبين وأن الاتحاد الأوروبي يسعى بطريق أو بآخر لفرض توجهات معينة على بلدان جنوب المتوسط لتشكيل اقتصادياتها وجعل إيقاعها يتوافق مع المصالح الاقتصادية الأوروبية، وهذا الوضع غير المقبول من جانب دول جنوب المتوسط العربية مما خلق نوعًا من المواجهة بين الطرفين الأوروبي والعربي.

نعم في أن الدول العربية المتوسطية مطالبة بإعادة تأهيل اقتصادياتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية، ولكن هذه الدول العربية لا تأخذ هذا الأمر بجدية مما يؤخر تأهيلها للدخول في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

نعم في أن الأوضاع الغير مستقرة سياسيًّا وغير المتقدمة تكنولوجيا واقتصاديًّا في الدول العربية المتوسطية تحول دون اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأوروبية والدولية.

.قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية:

1-الكتب:

1. أبو باسل، عبد الكريم موسى وآخرون 2001: **التربية الوطنية والمدنية في الأردن**، عمان.
2. إسماعيل الرمضاني، مازن 1991: **السياسة الخارجية**، بغداد: دار الحكمة.
3. الأحمد، احمد قاسم 1998: **التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوربي**، عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني.
4. الإمام، محمد محمود 1998: **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
5. البرغوثي، عزام 1997: **القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
6. الجسور، ناظم 2002: **الشراكة الاورو– متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط**، عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
7. الحضري، محي الدين 1997: **الاتفاقات العربية – الأوربية للتعاون التكنولوجي وسبل تطورها: العلاقات العربية – الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي.
8. الحوراني، هاني 1996: **الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي**. (ط 1). عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.
9. الرشدان، عبد الفتاح 1998: **العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
10. الشلبي، جمال 2000: **العرب وأوربا رؤية سياسية معاصرة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
11. العيسوي، إبراهيم 1990: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
12. الفن، وهايدي توفلر 1998: **أشكال الصراعات المقبلة**، دار الأزمنة الحديثة، بيروت.
13. النجار، عزيز 1999: **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون**، خيارات القرن الحادي والعشرين. القاهرة: البراك للنشر والتوزيع.
14. الوزني، خالد 2001: **قضايا أردنية معاصرة**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
15. العايب، خير الدين 2002: **الشراكة الأوربية – المتوسطية، داخل التحولات الدولية الجديدة**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
16. بروديل، فرنالد 1993: **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز مروان أبي سمرة. بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع.
17. بوعشة، محمد 1999: **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**،

طرابلس: دار الرواد.

18. بيريز، شمعون 1994: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: حلمي عبد الحافظ. عمان: الأهلية للنشر.

19. توفيق، سعد حقي 1999: **النظام الدولي الجديد دراسة في المستقبل للعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

20. تيلر، تريفور 1985: **العلاقات الدولية نظرية ومدخل**، ترجمة عبد العزيز العروس. دمشق: وزارة الثقافة السورية.

21. حسين، محي الدين ومجذاب بدر عناد 1990: **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

22. خضر، بشارة 1993: **أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

23. خلاف، هاني وأحمد نافع 1997: **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

24. دورتي، جميس، وبالتغراف، روبرت 1995: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، عمان: مركز أحمد ياسين.

25. رفعت، محمد 1999: **تاريخ البحر المتوسط و تياراتة السياسية**، القاهرة: دار المعارف بمصر.

26. زهران، جمال على 1996: **النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

27. سعيد ، عبد المنعم 1997: **العرب مستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. سليم، محمد السيد 2000: **المشاركة الأوربية – المتوسطية، رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار**، كراسات استراتيجية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية – الاستراتيجية.

29. شبلي، جمال 2000: **العرب وأوربا: رؤية سياسية معاصرة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

30. شهاب، مفيد 1997: "دور أوربا في مسيرة السلام". **العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي.

31. شهاب، مفيد 1997: **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي.

32. صارم، سمير 1999: **اليورو**، دمشق: دار الفكر.

33. صارم، سمير 2000: **أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق: دار الفكر.

34. عمر، مجدي 1995: **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

35. عوض، طالب 1994: **العلاقات الاقتصادية الأردنية– الأوربي: الواقع والآفاق**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

36. فاينفلر، فيرنر 1999: **التحولات في الشرق الأوسط**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

37. فهمي، عبد القادر محمد 1995: **النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، بغداد: دار الشؤون الثقافية.

38. فهمي، عبد القادر 1999: **النظام الإقليمي العربي**، عمان: دار وائل للنشر.

39. قاسم الأحمد، احمد 1998: **التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوربي**، المعهد الدبلوماسي، عمان.

40. قريع (أبو علاء)، أحمد 1999: " **العوائد المتوقعة من السلام والتعاون الاقتصادي الإقليمي**". **السلام المعلق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

41. كابرون، ميشيل (إشراف) 1992: **أوربا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالميين العربي والإفريقي**، ترجمة أديب نعمة. بيروت: دار الفارابي.

42. كندي، بول 1993: **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**. دار الشروق، عمان.

43. مخيمر، أسامة فاروق 1998: **التعاون المتوسطي، المبادرات... القضايا...المستقبل**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

44. منصور، سامي 1984: **الحوار العربي الأوربي** بحث عن بداية جديدة. الأهرام: مركز الدراسات الاستراتيجية.

45. مجموعة باحثين 1997: **العلاقات العربية – الأوربية: حاضرها ومستقبلها**. باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي.

46. ناي، جوزيف 1997: **المنازعات الدولية**. ترجمة أحمد الجمل. القاهرة: الجمعية المصري.

47. يوسف، عماد، والصباغ، أروى 2003: **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

2- الدوريات:

1. أبو طالب، حسن 1994: "نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم"، **السياسة الدولية**. القاهرة، عدد (118).
2. أبو عامود، محمد سعيد 2000: " البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي". **السياسة الدولية**. العدد (142).
3. الأطرش، محمد 1996: "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، **المستقبل العربي**. بيروت، عدد (210).
4. الأطرش، محمد 2001: "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوربية المتوسطية"، **المستقبل العربي**. بيروت، عدد (272).
5. البيوني، روبرتو 1994: "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، الإقليمية مقابل الكونية"، **السياسة الدولية**. القاهرة، عدد (118).
6. الخواجا، شكري حمد 1999: "العلاقات الاقتصادية بين فلسطين و الأردن وإسرائيل.. إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (241).
7. الشرقاوي، يوسف 1996: " الأمن والتعاون المتوسطي"، **كراسات استراتيجية**، العدد (46).
8. الصايغ، يوسف 1995: " منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب". **المستقبل العربي**، العدد (192).
9. الطحان، فضل 1999: "مؤتمر شتوتجارت للشراكة الأردنية – المتوسطية"، **مجلة معلومات دولية**، دمشق، العدد(60).
10. العناني، جواد 2000: "السياستان المالية والنقدية"، **الاقتصاد المعاصر**، العدد (23).

11. القريوتي، جمال 2000: "آفاق التكامل الاقتصادي العربي بحث في الإشكاليات". **صامد الاقتصادي**. العدد (121).
12. الكيلاني، هيثم 1996: "الشراكة الأوربية – المتوسطية تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة". **شؤون الأوسط**، العدد (49).
13. المالكي، عبد الله 1999: "الاستثمارات الأجنبية في الأردن قضية خاسرة"، **الاقتصاد المعاصر**. عدد (20).
14. المالكي، عبد الله 2000: "المشاكل الاقتصادية الأردنية"، **الاقتصاد المعاصر**، عدد (28).
15. المالكي، عبد الله 2001 "المشكلة الاقتصادية الأردنية الجذور....ألازمة...الحلول"، **الاقتصاد المعاصر**، العدد (42).
16. المسفر، محمد صالح 1998: "الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعة المتوسطية". **التعاون**، الرياض، العدد (47).
17. برتس، فولكر 1999: "برشلونة والتسوية: أوربا لدور سياسي"، **شؤون الأوسط**، العدد (82).
18. حتي، ناصيف 1996: "ورقة عمل"، **المستقبل العربي**. العدد (205).
19. حتي، ناصيف 1996: "مستقبل العلاقات العربية – الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية". **المستقبل العربي**. العدد (205).
20. حماد، إبراهيم 1997: "البعد الأجنبي للعلاقات العربية الأوربية: رؤية مستقبلية". **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد (13).
21. حسين، عدنان السيد 1997: "التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد". **المستقبل العربي**. العدد (224).
22. حلقة التفكير 1996: "المتوسط ما بعد برشلونة"، **شؤون الأوسط**، العدد (56).
23. حلقة التفكير 1996: "مرحلة ما بعد برشلونة...نص البيان النهائي لمؤتمر برشلونة"، **دراسات دولية**. العدد (60).
24. حلقة نقاش 1994: "التحديات الاقتصادية في ظل التسويق الإقليمي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (32).
25. جوردون، فيليب 1997: "سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة". **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي. العدد (26).
26. خضر، بشارة 1995: "الشراكة الأوربية – المتوسطية"، **دراسات دولية**. القاهرة، العدد (75).
27. رامازاني، آر كية. الشراكة الأوربية – المتوسطية: إطار برشلونة. **دراسات عالمية**. عدد (22). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.ت.
28. زانجل، بيتر 2000: "الشراكة الأوربية تطور القدرات التنافسية لكل دولة". **السياسة الدولية**. العدد (141).
29. شوقي، ممدوح 1996: "الشرق أوسطية بين الجغرافيا والسياسية والجغرافيا الاقتصادية"، **السياسة الدولية**. عدد (125).
30. صبري، عبد الرحمن 1997: "مستقبل مسيرة العلاقات العربية – الأوربية من الحوار إلى المشاركة". **شؤون عربية**، بيروت، العدد (90).
31. عبد الحميد، وحيد 1994: "مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية". **السياسة الدولية**. العدد (118).
32. عنريسي، طلال 1999: "برشلونة وعقبات الشراكة"، **شؤون الأوسط**، العدد (82).
33. عواد، عماد 1998: "الأمن والسلام في البحر المتوسط" **السياسة الدولية**. العدد (91).

34. غالي، سامح 1997: "خطوة جديدة في مسار الشراكة الأوربية والمتوسطية: مؤتمر فاليتا". **السياسة الدولي.** العدد (129).
35. كردون، غزوز 1999: "الأمن والاستقرار في المتوسط"، **شؤون الأوسط**، العدد (82).
36. **مجلة الشراكة والعلاقات الأوربية – العربية.** (2001). العدد (43).
37. محمد، مصطفى كامل 1996: "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، **السياسة الدولية**، العدد (126).
38. مخيمر، أسامة 1997: " تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية". **السياسة الدولية.** العدد (129).
39. مركز جامعة الدول العربية 1996: " المتوسط فيما بعد برشلونة"، **دراسات دولية**، العدد (60).
40. مطر، عبد الرحمن 1997: " أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، **المستقبل العربي**، العدد (215).
41. نعوش، صباح 2002: " الوطن العربي ومنظمة التجارة الحرة". **المستقبل العربي**، بيروت، العدد (282).
42. هيرد، جيوفري 2003: " ليس النفط ولكن الدولار في مواجهة اليورور". **شؤون عربية**، القاهرة، العدد (164).
43. وهمي، سالم 1996: " ما بعد برشلونة.. رؤية عربية موحدة"، **الأهرام الاقتصادي**، العدد (146).
44. ياسين، السيد 1994: " امن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط". **السياسة الدولية**، القاهرة. العدد (118).
45. ياسين، السيد 1999: " الطريق الثالث ايدولوجية سياسية جديدة". **السياسة الدولية**، القاهرة. العدد (135).

3- المؤتمرات والندوات:

1. الأحمد، احمد قاسم 1996: الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن، **مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، تحرير:** خالد الوزني، حسين أبو رمان، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.
2. بدران، إبراهيم 1996: الاقتصاد الأردني و امكانات المستقبل في المنطقة، **مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي**، تحرير خالد الوزني، حسن أبو رمان، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات
3. برتس، فولكر 1999: توقعات التعاون الأوربي – العربي: من منظور ألماني، **ندوة الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربي (تجارب – توقعات)**، تحرير: مهدي الحافظ. باريس: دار الكنوز الأدبية.
4. الحافظ، مهدي 1999: كلمة الافتتاح، **ندوة الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربي (تجارب – توقعات)**، تحرير: مهدي الحافظ. باريس: دار الكنوز الأدبية.
5. صايغ، يوسف 1999: نحو شراكة اوربية – عربية ذات دلالة، **ندوة الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربي (تجارب – توقعات)**، تحرير: مهدي الحافظ. باريس: دار الكنوز الأدبية.
6. فريحات، حيدر 2000: "**المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم، عمأن 19–20 حزيران 2000.

7. منصور، يوسف 1999: اتفاقية الشراكة بين الاردن والتحاد الاوربي. **ندوة الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربي (تجارب – توقعات)**، تحرير: مهدي الحافظ. باريس: دار الكنوز الأدبية.
8. د. سيرجيو اليساندريني – د. اليسا فالارياني 2000: التقرير القطري الأردني، **منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا** ERF .

ث- منشورات المؤسسات:

1. اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأميركية.
2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي / الجمعية العلمية الملكية.
3. البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة، نشرات شهرية.
4. الحياري، محمود 1997: **أثر اتفاقية الشراكة على الصادرات الزراعية الأردنية، ندوة اتفاقية الشراكة الأوربية – الأردنية**، 24/ 29 – 11 – 1997، جمعية رجال الأعمال الأردنيين.
5. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق 1999: **قراءة في مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية**. بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.
6. المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية / وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / غرفة تجارة عمان.
7. انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية – وزارة الصناعة والتجارة – بسام كساسبة.
8. تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار للعام 2005.
9. تقارير مختلفة / وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / غرفة تجارة عمان.
10. تقرير عن منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.
11. جمعية رجال الأعمال الأردنيين 1999: **الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية**، ورقة عمل، عمان، الأردن.
12. دائرة الإحصاءات العامة / النشرة الشهرية لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية.
13. دراسة **الاستثمار في الأردن... الواقع الراهن والآفاق** / مركز الرأي للدراسات.
14. غرفة التجارة والصناعة، **اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية**. اتفاقية الشراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.
15. لقاء مع وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور بسام عوض الله –الدستور 4/1/2004.
16. نشرة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بعنوان (كيف نستفيد من مختلف الاتفاقيات والبرامج التفضيلية عند التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية).
17. وزارة التخطيط 1998 و 2000 و 2005: **تقارير غير منشورة**. عمان، الأردن.

18. وزارة التخطيط الأردنية 2002: **اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوربية**. عمان، الأردن.
19. وزارة التخطيط الأردنية 2005: **عملية برشلونة... الإنجازات والأهداف**. عمان، الأردن.
20. وزارة التخطيط 2005: **دليل اتفاقية الشراكة الأردنية–الأوربية**. عمان، الأردن.
21. وزارة المالية. الرصيد القائم للدين العام الخارجي للسنوات (98/99/2000/2001/2002/2003/2004/2005). عمان، الأردن.

ج - مواقع على شبكة الانترنت:

1. إسلام اون لاين. **أوربا ملتزمة بالشراكة مع المتوسط رغم المخاوف**. www.islam_online.net
2. إدريس التكروري. **خمس سنوات على مسلسل برشلونة الاورو–متوسطي**. www.attajdid.press.ma
3. **الدعم الأوروبي للقضايا العربية يبقى عابراً ومتقلباً**. http://www.albayan.co.ae/albayan/**2002/05/1**/sya/37.htm
4. **القذافي يهاجم الشراكة الأوروبية المتوسطية**. http://www.albayan.co.ae/albayan/**2000/12/31**/sya/39.htm
5. الشراكة العربية الأوروبية تحتاج لإعادة نظر شاملة، خبراء اقتصاديون عرب: **السلبيات المنتظرة أكثر من الايجابيات**. http://www.albayan.co.ae/albayan/**2000/08/16**/eqt/26.htm
6. **الشراكة الأوروبية المتوسطية تتعثر فوق صخور نقل التكنولوجيا** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2000/06/29**/eqt/25.htm
7. برنامج إجادة http://www.ejada.com.jo
8. **بحثوا ديناميكية النظام الاقليمي الجديد: 66 خبيرا يناقشون اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.** http://www.albayan.co.ae/albayan/**1999/02/17**/eqt/5.htm
9. ثنائيات العلاقة بين واشنطن وأوروبا والعرب. http://www.albayan.co.ae/albayan/**2001/04/18**/sya/35.htm
10. حسن القمحاوي، **مناطق التجارة الحرة... مدخل النمو والتكامل**، موقع إسلام اون لاين www.islamonline.net
11. خير الدين العايب . **أبعاد الشراكة الاقتصادية الأوروبية ــ المتوسطية في ظل الهيمنة الأميركية على الأسواق**، http://www.albayan.co.ae/albayan/**2003/03/23**/eqt/23.htm
12. خير الدين العايب. **أوروبا والهيمنة على المنطقة العربية**، http://www.albayan.co.ae/albayan/**2002/03/21**/ray/5.htm.
13. خير الدين العايب. **أوروبا والهيمنة على الاقتصاد المتوسطي**. http://www.albayan.co.ae/albayan/**200 3/06/08**/eqt/28.htm
14. خير الدين العايب. **التسابق الأمريكي الأوروبي في حوض المتوسط: هل هو مقدمة لحرب باردة جديدة،** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2001/02/01**/ray/5.**htm**
15. خورشيد دلي. **العرب وأوروبا.. الشراكة الناقصة وأبعاد العلاقة**. http://www.albayan.co.ae/albayan/**2001/01/14**/ray/5.htm
16. رياض أبو ملحم . **لشراكة الأوروبية ــ المتوسطية.. مصادر القوة ومواطن الضعف،** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2002/02/06**/ray/6.htm

17. طلعت شاهين. **لقاء (المتوسطية) في مارسيليا .. لا تزال الفكرة أكبر من النتائج ،** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2000/12/01**/ray/3.htm
18. طلعت شاهين. **حتى لا نلدغ من (الجحر) الأوروبي في المنتدى المتوسطي.** http://www.albayan.co.ae/albayan/**1998/05/01**/ray/3.htm
17. عدنان السيد حسين. **الاتجاهات الجديدة في النظام الدولي. 25/12/2005** www.mersinfo.com
18. عزة علي. **الشراكة مع أوربا.. مرحلة الوعود والشكوك.** www.goodnews4me.com
19. عبد الحي محمد. **مخاطر الشراكة الأوربية – المتوسطية.** www.naseej.com
20. عصام الزعيم. **مراجعات اقتصادية، العرب: عولمة... شراكة... ضم أوروبي للعرب،** 27/1/2006 ، موقع إسلام اون لاين www.islamonline.net
21. عبد الكريم محمد. **الشراكة الأوروبية ـــ المتوسطية و تجذر المواقف العربية.** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2000/11/23**/ray/5.htm
22. **قضية عربية: المتوسطية.. جرد حسابات الربح والخسارة.** http://www.albayan.co.ae/albayan/**1998/05/23**/sya/1.htm
23. ماطانيوس حبيب. **الاتحاد الأوربي والشراكة المتوسطية.** www.mafhum.com.
24. مغاوري شبلي. **التعاون الاوروميتوسطي مغانم لأوربا.. ومغارم للعرب!!.** www.islam_online.net
25. مغاوري شبلي. **التعاون الاوروميتوسطي..طموحات واسع .** www.islam_online.net
26. مجلة المجتمع. **لماذا تنحاز أوربا للعرب ومصالحها متحققة في كل الأحوال؟.** www.naseej.com
27. **موقع الاتحاد الأوروبي** http://www.europa.eu.int/index_en.htm
28. **موقع اتفاقية الشراكة** http://www.joreu.jedco.gov.jo/
29. **موقع بعثة المفوضية الأوروبية في الأردن** http://www.deljor.cec.eu.int/ar/
30. **موقع الاتفاقيات التجارية الأردنية** http://www.agreements.jedco.gov.jo/
31. **مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية** http://www.jedco.gov.jo
32. **مجلس الوحدة الاقتصادية يتهم الاتحاد الأوروبي بالتعسف ضد الصادرات العربية.** http://www.albayan.co.ae/albayan/**2001/12/0**3/eqt/30.htm
33. ناصيف حتي. **الشراكة الأوربية – المتوسطية.** شبكة الانترنت. **25/12/2005** www.mersinfo.com
34. ناصيف حتي. **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي.** http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/**200**2/issue164/dialogue/1.htm
35. **وزارة التخطيط الأردنية** http://www.mop.gov.jo
36. **وزارة الصناعة والتجارة الأردنية** http://www.jftp.gov.jo / http://www.mit.gov.jo

ح - رسائل ماجستير:

1. دواس، دواس 2002: **الشراكة الأوربية – المتوسطية و التعاون الإقليمي "وجهة نظر عربية".** فلسطين: جامعة بيرزيت.
2. عيسى الخالدي، يوسف 2004: **الشراكة العربية الأوربية (المتوسطية) سياسياً واقتصادياً.** فلسطين: جامعة بيرزيت.

ثانيًا: باللغة الأجنبية:

1. Barbe', E., and Izquierdo, F. l997: "**Present and Future of Joint Actions for the Mediterranean Region"** in Holland, Common Foreign and Security Policy, London and Washington, Pinter.
2. Brauch, H., Marquina, A., Bihad, A. 2000: "**Introduction: Euro-Mediterranean Partnership for the 21st Century**", Basingstoke, Macmillan.
3. Calabrese, J. l997: **"Beyond Barcelona**: **the Politics of the Euro-Mediterranean Partnership**", European Security, vol 6, no 4, Winter .
4. Cram. L. l997**: " Policy-making in the EU"**, London and New York, Routledge.
5. Dr. Richard G. Whitman 2001: **"Five years of the EU 's Euro- Mediterranean Partnership: Progress without Partnership**", Panel TC18: The European Union's Mediterranean Enlargement ISA 2001 Chicago.
6. European Commission 2000: "**Reinvigorating the Barcelona Process**", Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, Brussels, 9 June, COM (2000) 497 final.
7. European Commission l997b: "**Green Paper on Relations between the European Union and the ACP countries on the eve of the 21st century**", Luxembourg, Office for Official Communications of the European Communities.
8. European Commission l998: "**The Future of North-South Relations",** Luxembourg, Official Office of Publications of the European Community and London.
9. European Commission. 2000: "**The Barcelona Process Five Years on 1995**"
10. European Commission. 2001: "**The Barcelona Process, the Europe – Mediterranean Partnership**".
11. European Investment Bank. 2000 : **"Working In Partnership with Mediterranean Countries**" .l-2950, Luxembourg. www.eib.org alias bei.org.
12. Gillespie, R.. 1997: **"The Barcelona Declaration**" in. The Euro-Mediterranean Partnership, London and Portland OR, Frank Cass. 2000, European Commission, Brusless.
13. Griffiths, Martin 1999: **"Fifty Key Thinkers in International Relations"**. London and New York.
14. Hafedh, Z, and Azzam, M. 2000: "**The Euro-Mediterranean Free Trade Zones: Economic Challenges and Social Impacts on the Countries of the South and East Mediterranean",** Mediterranean Politics, Vol.5, No.1.
15. Nay, Jospeh S. 1992: "**What New World Order**". In: Foreign Affairs, 71, 2, 83-90.
16. Nay, Jospeh S. 1997: "**Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History ".**2nd ediion. London: Longman.
17. Hoekman, B and Djankove, S. 1996: **"Effective Protection and Investment Incentives in Egypt and Jordan During the Transaction Period to the Free Trade with Europe".** Discussion Paper Series (UK). Center for Economic Policy Research, , No.1415.
18. Hoekman, B. 1999: **"Free Trade Agreement in the Mediterranean Regional Path Towards Liberalizati**on". Joffe, G (Editor) (1999): Perspective on Development: The Euro- Mediterranean Partnership, Frank Cass, London.
19. Holsti, K. l995: **"International Politics**", 7th ed., Englewood Cliffs, Prentice-Hall.
20. Joffe', G. l997: "**Southern Attitudes towards an Integrated Mediterranean Region**" in Gillespie, R., ed., The Euro-Mediterranean Partnership,

London and Portland OR, Frank Cass.
21. Joffe', G. l999: "**The Euro-Mediterranean Partnership Initiative: Problems and Prospects"** Perspectives on Development: the Euro-Mediterranean Partnership, London and Portland OR.
22. Joffé, George 2001: "**Euro- Me- SCo - Euro-Mediterranean Study Commission, Sponsored by the European Commission"** , IEEI, EMP Watch, Progress in the Barcelona Process, Report on public and private attitudes towards the Euro--Mediterranean Partnership (EMP) amongst the twenty-seven , members.
.
23. Joffe'. G. 2000: "**Europe and the Mediterranean: the Barcelona Process Five Years On",** Briefing Paper, new series no. 16. London, Royal Institute of International Affairs, August.
24. Kenth, K. 2001: "**Foreign Direct Investment in Less Developing Countries**", The Less Developing Countries Conference, the courier ACP-EU.
25. Keohane, Robert & Joseph Nay **1977: Power and Interdependence: World Politics Transition.**.
26. Keohane, Robert & Joseph Nay 1987**: Power and Interdependence revisited World Politics International Organization 41, pp. 725 - 53**.
27. Keohane, Robert 1989: **International Relations and State Power**: Essays in International Relation Theory, Boulder, Colorado, West view Press.
28. Lister, M. l998: **"Europe's New Development Policy"**, European Union Development Policy, London, Macmillan and St. Martin's Press, NY.
29. Mediterranean Europe: A new era, by Debra Percival , **News item from The Courier ACP-EU, No. 156, March-April 1996** EUFORIC Home Page DG Development **,** http://www.euforic.org/courier/156e_n3.htm
30. Philip Morris Institute l998: "**Is the Barcelona Process Working**", Conference Proceedings, Athens, April 2-3.
31. Pierros, F., Meunier, J., Abrams, S. l999: **"Bridges and Barriers: The European Union's Mediterranean Policy**", l961-l998, Aldershot, Hants. and Brookfield USA, Ashgate.
32. Pinar Tank, G. l998: "**Security Issues Emanating from the Mediterranean Basin**" in Eliassen, K., ed., Foreign and Security Policy in the European Union, London, Sage.
33. Poverty Alleviation in Jordan in 1990s: **"Lessons for the Future"**; World Bank, 1999.
34. Rhein, E. l997: **"Europe and the Greater Middle East**" in Blackwill, R. and Sturmer, M. eds., Allies Divided: Translatlantic policies for the Greater Middle East, Cambridge, Mass, MIT Press.
35. Richard Edis. 1998: **"Does the Barcelona process matter?".** Mediterranean politics, vol.3, no.3.
36. Rhein, E. l999: "**Euro-Med Free Trade Area for 2020 : Whom will it Benefit?"** in Joffe', G, ed., The Euro-Mediterranean Partnership, London and Portland, OR, Frank Cass.
37. Richardson, J. l996a: "**Policy-making in the EU: Interests, ideas and garbage cans of primeval soup**" European Union : Power and Policy-Making, London and New York, Routledge.
38. Richardson, J. l996b: "**Eroding EU Policies**" European Union : Power and Policy-Making, London and New York, Routledge.
39. Sayigh, Y. l999: "**Globalisation Manque': Regional Fragmentation and Authoritarian-Liberalism in the Middle East**" in Fawcett, L. and Sayigh, Y, eds., The Third World Beyond the Cold War, Oxford, Oxford University Press.

40. Schmid, Dorothée 2003: "**Interlink ages within the Euro-Mediterranean Partnership, Linking Economic, Institutional and Political Reform: Conditionality within the Euro-Mediterranean Partnership",** Institute François des Relations Internationals (IFRI), Paris.
41. Stephan, Q. 2001: "EU-15 and the 12- Mediterranean Partners: Solid Trade Links".
42. The US- Jordan Free Trade Agreement 2002: "**Qualifying Industrial Zones".** Royal scientific Society.
43. Tim, Allen. 2001: "**EU External Trade in 2000: Eurostat; Statistics**", Theme 6-3, 2001,pp.1-10.
44. Tovias, A and Bacaria, J. 1999: **"Free Trade and the Mediterranean. Mediterranean Politics**". No.2, Vol.4, Summer 1999,pp.3-22.
45. Tovias, A. 1997: "**The Economic Impact of the Euro-Mediterranean Trade Area on the Mediterranean Non –Member Countries**", in Gillespie, R (Editor): The Euro-Mediterranean Partnership, Political and Economic Prospective. Frank Cass. London.
46. Wallace, H. l996: "**Politics and Policy in the EU: The Challenge of Governance**" in Wallace, H. and Wallace, W., eds., Policy-making in the European Union, 3rd ed., Oxford, Oxford University Press.
47. World Investment Report 2001: World Bank, 2001, http:// www.worldbank.com.
48. Wright, R. l992: "**Islam, Democracy and the West**", Foreign Affairs, vol 71, no. 2, summer.

ملحق (1)

European commission. The Baracelona Process. Luxembourg: office for publications. (2003)

ملحق (2)

المصدر:وزارة المالية.(2005). التقرير السنوي، عمان، الأردن.

مصادر المساعدات الخارجية لعام ٢٠٠٥

مليون دولار

الجهة المانحة	المنح الملتزم بها	القروض المتعاقد عليها	الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٨٠٨٣	–	٣٤٨٠٨٣
الاتحاد الأوروبي	٧٥٠٦	–	٧٥٠٦
كندا	١٦٠١٥	–	١٦٠١٥
سويسرا	٤٠٣٤	٤٠٤	٨٠٧٤
فرنسا	٠٠١٣٣	–	٠٠١٣٣
الدنمرك	٠٠٠٧٦	–	٠٠٠٧٦
الصين	١٠٠٢	–	١٠٠٢
ألمانيا	٨٠٧٦٧	٦٢٠٩٤	٧١٠٧٠٧
اليابان	٠٠٣٥	–	٠٠٣٥
كوريا	٠٠٢٠٥	–	٠٠٢٠٥
صندوق أبو ظبي للتنمية	–	٨	٨
الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي	٠٠٥١٣	–	٠٠٥١٣
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٥٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠
البنك الدولي	٠٠٧	١٥	١٥٠٧
صندوق أوبك للتنمية الدولية	–	١٠٠٣	١٠٠٣
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر / الآلية العالمية	٠٠١	–	٠٠١
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٠٠٢	١١٠٤	١١٠٦
البنك الإسلامي للتنمية	–	٩٠٠	٩٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٠٠٨٣٣	–	٠٠٨٣٣
المجموع	٤٧١٠٩٩٧	١٧١٠٠٤	٦٤٣٠٠٣٧

ملحق (3)[1]
اتفاقية الشراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي

وقعت المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي، الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين الإتحادات الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى، بعد خمسة جولات من المفاوضات استمرت 3 سنوات.

والدول الأوروبية الموقعة هي مملكة بلجيكا، مملكة الدانمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، جمهورية اليونان، مملكة إسبانيا، جمهورية فرنسا، ايرلندا، جمهورية إيطاليا، دولة لوكسمبورغ، مملكة هولندا، جمهورية النمسا، جمهورية البرتغال، جمهورية فنلندا، مملكة سويسرا، المملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمال ايرلندا.

أكدت الاتفاقية على أهمية العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول الاتحاد، المبنية على الاحترام المتبادل والشراكة، والعمل على توسيع دمج الاقتصاد الأردني بالاقتصاد الأوروبي.

كما أكدت الاتفاقية على ضرورة إقامة التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والسمعية والبصرية والاجتماعية بما يخدم عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن والهادفة إلى دمج الاقتصاد الأردني مع الاقتصاديات العالمية، كذلك التزام الأردن والاتحاد بمبدأ حرية التجارة وبمتطلبات وحقوق اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO).

اعتمدت الاتفاقية على ما جاء بميثاق الأمم المتحدة، وما تضمنته من احترام لحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية السياسية والاقتصادية والتي تشكل أساس الشراكة. والعمل معا على تقوية الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي.

تطرقت الاتفاقية في مجملها إلى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الطرفين، وتركيز التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث سيتم تبادل امتيازات وتخفيضات جمركية متبادلة بشكل تدريجي ووفقا لمراحل انتقالية، وصولا لإقامة منطقة تجارة حرة وفقا لجدول زمني محدد.

البنود الرئيسية للاتفاقية

جاءت الاتفاقية في ثماني كتب، وعدد من المواد بلغ (107).

ركزت المادة الأولى من الاتفاقية على الأهداف الرئيسية للإتفاق وهي:

- توفير الإطار الملائم الذي يسمح بالحوار السياسي لتطوير العلاقات السياسية بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة للتقدم في مجالات تحرير التجارة والخدمات ورأس المال.
- تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من خلال الحوار والتعاون بين الطرفين.
- تحسين وضع المعيشة والعمالة وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.
- تشجيع التعاون الإقليمي بهدف تقوية التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام متبادل

أما المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق فتبينها المادة الثانية وهي احترام المبادئ الديموقراطية والحقوق الأساسية للإنسان.

[1] وزارة التخطيط الاردنية. (2002). اتفاقية الشراكة الاردنية – الاوروبية. ط 1. عمان ، الاردن.

الكتاب الأول

تحدث الكتاب الأول من الاتفاقية عن البعد السياسي من خلال المواد 3–5، التي أكدت على ضرورة إقامة حوار سياسي منتظم يهدف للوصول إلى تفاهم ثنائي حول القضايا العالمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية وتطوير المنطقة واستقرارها.

الكتاب الثاني

يتناول هذا الكتاب حرية حركة البضائع من خلال البنود (6–29)، حيث قسمت الاتفاقية البضائع المتبادلة إلى قسمين، بضائع زراعية وبضائع صناعية، ولكل منها أحكامها الخاصة.

نصت الاتفاقية على عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة بين الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية (كحد أعلى)، مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الجات).

بالنسبة للسلع الصناعية فقد نصت الاتفاقية على إعفاء صادرات الأردن إلى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بشكل فوري إلا أنها سمحت لدول الاتحاد الأوروبي بالاحتفاظ بمكون زراعي بخصوص سلع ذات منشأ أردني (مدرجة في الملحق 1 من الاتفاقية)، وذلك على صورة مبلغ مقطوع أو رسم أو حسب القيمة، كما سمحت الاتفاقية للأردن بالاحتفاظ بمكون زراعي لسلع منشؤها الاتحاد الأوروبي (مدرجة في الملحق 2 من الاتفاقية) على أن لا يتجاوز هذا المكون الزراعي 50% من معدل الرسم الأساسي المفروض على المستوردات من البلدان التي لا تستفيد من ترتيبات الأفضلية التجارية ولكنها تستفيد من معاملة الدولة الأكثر رعاية. أما مستوردات الأردن الصناعية والزراعية التي اجري عليها عمليات تصنيعية ومنشؤها الاتحاد الأوروبي فيتم تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم التي لها أثر مماثل وفق برنامج زمني محدد تبينه المادة 11 من الاتفاقية، حيث تنص الاتفاقية على تخفيض الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية التي اجري عليها عمليات تصنيعية بمقدار 10% سنويا بدءا من نهاية السنة الرابعة لبدء سريان مفعول الاتفاقية وحتى السنة الثامنة ليصبح إجمالي التخفيض 50% بعد السنة الثامنة. أما المنتجات الصناعية فقد قسمت إلى قسمين: المجموعة الأولى والمدرجة في القائمة (أ) من الملحق (3) فتخفض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عليها بمعدل 20% سنويا ابتداءً من يوم سريان مفعول الاتفاقية إلى أن تلغى تماما بعد أربع سنوات. أما المجموعة الثانية فيتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عليها بمعدل 10% سنويا بدءا من نهاية

السنة الرابعة لسريان مفعول الاتفاقية إلى أن تصل إلى 20% من التعرفة الأساسية بعد السنة الحادية عشرة وبعد السنة الثانية عشرة يلغى ما تبقى من تعرفة و/ أو رسوم.

وبين هذا الكتاب تفصيلات التخفيضات للضرائب والرسوم والإجراءات الواجب القيام بها للوصول لمنطقة التجارة الحرة ضمن مراحل انتقالية وإطار زمني محدد لها.

كما إنها أفردت بندا لسياسة الإغراق، وحق الطرف المتضرر باتخاذ إجراءات معينة بحق الطرف الآخر وفقا لأحكام اتفاقية منضمة التجارة العالمية، على أن تكون هذه التدابير مؤقتة ولا تزيد مدتها عن خمس سنوات إلا إذا أجازت لجنة الشراكة مدة أطول.

ومن الأمور المهمة التي تطرقت لها الاتفاقية ضرورة التشاور بين المجموعة والأردن ضمن مجلس الشراكة[2] بشأن الاتفاقات التي تنشأ الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة وكذلك عندما يكون ملائما حول مسائل أخرى هامة تتصل بالسياسة التجارية لكل منهما تجاه الدول الثوالث وعلى الأخص (مادة 22 فقرة 2) يجري التشاور في حال انضمام دولة ثالثة إلى المجموعة بحيث يضمن اخذ المصالح المتبادلة للمجموعة والأردن بعين الاعتبار.

---

[2] عقد هذا المجلس اجتماعه الأول في العاشر من حزيران من عام 2002 في اللوكسمبورغ تلاه القاء جلالة الملك عبدالله الثاني خطابا امام البرلمان الأوروبي في الثاني عشر من الشهر نفسه. وعقد الاجتماع الثاني للمجلس في الرابع عشر من تشرين ثاني 2003 لمراجعة التقدم ولتسريع عملية تنفيذ وتطبيق الاتفاقية، وجرى تشكيل عدة لجان متخصصة لانجاز تفاصيل التطبيق في بعض المجالات الهامة خاصة التجارة وترويج الاستثمار والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والتعاون الاقليمي والقضايا الاجتماعية والجمارك.

كما ونصت المادة 27 على أن هذه الاتفاقية لا تمنع حظر أو تقييد الواردات أو الصادرات أو البضائع العابرة (الترانزيت) بدواعي المحافظة على الآداب العامة أو المصلحة السياسية العامة أو الأمن العام أو لحماية صحة وحياة البشر أو النباتات والحيوانات أو حماية كنوز وطنية ذات قيمة تاريخية أو أثرية أو حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية أو الأنظمة الخاصة بالذهب والفضة. وأكدت هذه المادة على ضرورة أن لا تشكل هذه المحظورات بأي حال وسيلة للتمييز التعسفي أو قيدا مستترا على التجارة بين الفريقين.

الكتاب الثالث

يبحث الكتاب الثالث من الاتفاقية في حق التأسيس والخدمات من خلال المواد (30-47). البنود المتعلقة بحق التأسيس أكدت على أن دول الاتحاد تمنح تأسيس الشركات الأردنية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات أي دولة ثالثة.

كذلك بين هذا المحور الإجراءات والقوانين التي ستخضع لها الشركات الأردنية والأوروبية على أراضى كلا الطرفين.

أما بنود الخدمات عبر الحدود، فقد تعهد الطرفان بتقديم الخدمات وخصوصا في مجال النقل مع ضرورة إفراز اتفاقية خاصة بالنقل الجوي. وشدد الطرفان على ضرورة المساهمة بتطوير قطاع الخدمات لدى الطرفين.

الكتاب الرابع

يبين الكتاب الرابع ما يتعلق بالمدفوعات وحركة راس المال والمنافسة وأمور اقتصادية أخرى من خلال البنود (48-58).

وتناولت البنود التي تتحدث عن المدفوعات وحركة راس المال قضايا الحرية الكاملة لانتقال راس المال بين الطرفين بما في ذلك الاستثمار المباشر من الأردن إلى الاتحاد. وسيكون موضوع خروج راس المال الأردني، غير الاستثمار المباشر خاضع للقوانين الأردنية.

كما وتنبهت الاتفاقية إلى احتمال حدوث ظروف استثنائية حيث يمكن أن تتسبب حركات رأس المال بين المجموعة والأردن أو تهدد بالتسبب في حدوث أزمة بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية أو خطر مواجهة صعوبات بالغة بخصوص ميزان المدفوعات في المجموعة والأردن فيجوز لكلا الطرفين وطبقا للشروط الموضوعة ضمن إطار GATTS والمادتان (8) و (14) من اتفاقية صندوق النقد الدولي اتخاذ أي تدابير احترازية فيما يتصل بحركة رأس المال بينهما لمدة لا تزيد عن ستة اشهر إذا كانت هذه التدابير غاية في الضرورة، المواد 51 و 52 من الاتفاقية.

الكتاب الخامس

جاءت موضوعات الكتاب الخامس الخاص بالتعاون الاقتصادي في عشرين مادة تناولت أوجه التعاون المختلفة من اجل المصلحة المشتركة للطرفين، ومن اجل دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الأردن لإحراز تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. على أن يركز التعاون على القطاعات التي تعاني من مصاعب داخلية أو تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد الأردني وكذلك القطاعات التي يتوقع لها أن تحدث تقاربا اكبر بين اقتصاد المجموعة والأردن خاصة تلك التي ستولد النمو أو توفر فرص العمل.

وتمتد مجالات التعاون المقترح إلى مواضيع متعددة مثل التعاون الإقليمي التعليم والتدريب، التعاون العلمي والتقني، البيئة، التعاون الصناعي، الاستثمارات وتشجيع الاستثمار، وتقويم المعايير والمطابقة، تقريب القوانين، الخدمات المالية، الزراعة، النقل، البنية التحتية والمعلوماتية والاتصالات، الطاقة، السياحة، الجمارك، التعاون الإحصائي، تبيض الأموال ومكافحة المخدرات.

وفي مجال التعاون الصناعي اتفق الطرفان (مادة 66) على العمل على تحديث وإعادة هيكلة الصناعة الأردنية وإنشاء ودعم بيئة ترعى تطوير المشاريع الخاصة لغايات تنشيط نمو وتنوع القطاع الصناعي، وكذلك العمل على نقل التقنية والابتكار والبحث والتطوير. وخصصت المادة (67) لموضوع الاستثمارات وتشجيع الاستثمار في الأردن من خلال إجراءات إدارية مبسطة ومنسقة وجهاز استثمار مشترك، وإيجاد بيئة قانونية تساعد على الاستثمار من خلال إبرام اتفاقات حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي.

وسيتم تطبيق التعاون في المجالات السابقة وتلقي الدعم الأوروبي من خلال الحوار المستمر، وتبادل المعلومات والخبرات

والمؤتمرات، وأيضا من خلال الدعم الفني والإداري وتشجيع المشاريع المشتركة.

الكتاب السادس

التعاون في الشؤون الاجتماعية والثقافية كان الموضوع الرئيسي في بنود هذا الكتاب من خلال المواد 80- 85 التي تناولت الحوار في المواضيع الاجتماعية كافة والتركيز على مشكلات الهجرة ومجتمعات المهاجرين والهجرة غير القانونية.

كما تناولت بنود هذا المحور أنشطة التعاون الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار أهمية اقتران التطور الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية من خلال البرامج في مجالات الهجرة غير القانونية ودور المرأة في التنمية الاقتصادية وتحسين نظام الضمان الاجتماعي والنظام الصحي وبرامج الأمومة والطفولة.

أما بنود التعاون الثقافي وتبادل المعلومات فقد أكدت على ضرورة إقامة حوار وتعاون ثقافي طويل الأجل وتشجيع الأعمال ضمن الاهتمام المشترك في مجال تبادل المعلومات والاتصالات.

الكتاب السابع

تناولت البنود (86-88) من هذا الكتاب التعاون المالي بين الطرفين، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقية سوف تتاح للأردن حزمة تعاون مالي وفقا للفوائد الملائمة والموارد المالية. بالإضافة إلى هذا سوف تركز الاتفاقية في مجال التعاون المالي على تشجيع الإصلاحات لتحديث الاقتصاد وتحديث البنية التحتية للاقتصاد وتشجيع الاستثمار الخاص.

الكتاب الثامن

أما الكتاب الثامن فقد تضمن على الأحكام النظامية والعامة والختامية ومنها تأسيس مجلس للشراكة يجتمع على المستوى الوزاري مرة كل سنة وكلما تتطلب الظروف من اجل فحص أي مسائل رئيسية تنشأ في إطار الاتفاقية وأي مسائل ثنائية أو دولية ذات اهتمام مشترك

واحتوت الاتفاقية على عدد من الملاحق الخاصة ببعض الموضوعات بالإضافة إلى ذلك صدور تسع إعلانات مشتركة للتأكيد أو تفسير بعض المواد ضمن ملاحق الاتفاقية.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق قد ابرم حسب نص المادة 104 لمدة غير محدودة إلا أن هذه المادة أجازت لأي من الفريقين نقض الاتفاق عن طريق إشعار الفريق الآخر.

الرسم البياني رقـــم (1) [321]
مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2002 – 2003 – 2004 - 2005

مليون دينار

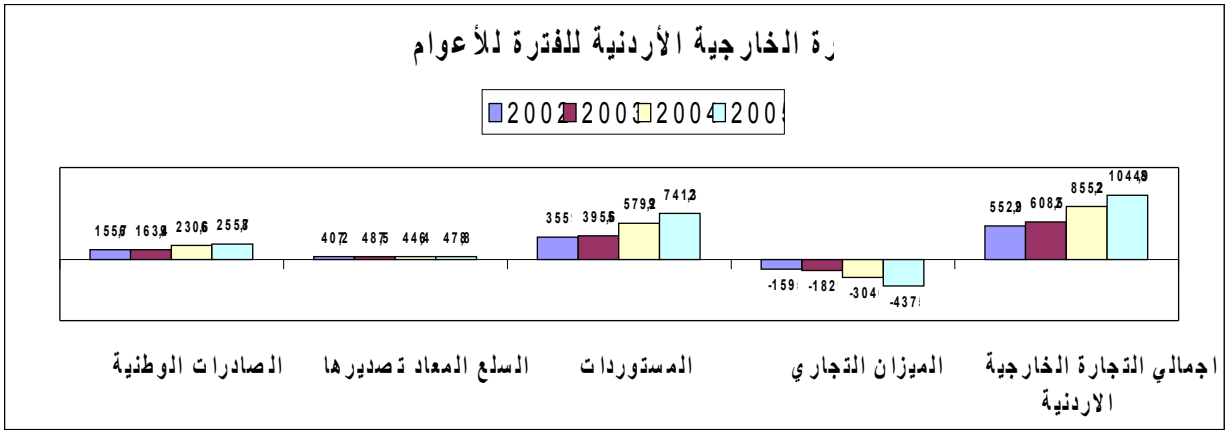

---

[1] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام 2002 – 2003 – 2004– 2005

[2] يمثل الميزان التجاري لإجمالي التجارة الخارجية الأردنية الفرق بين مجمل (الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها) والمستوردات، أي (الصادرات الوطنية + السلع المعاد تصديرها– المستوردات)

[3] حجم التجارة الخارجية الأردنية (الصادرات الوطنية +السلع المعاد تصديرها + المستوردات)

الرسم البياني رقـــم (2)[4]
مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2002 – 2003 – 2004 - 2005

مليون دينار

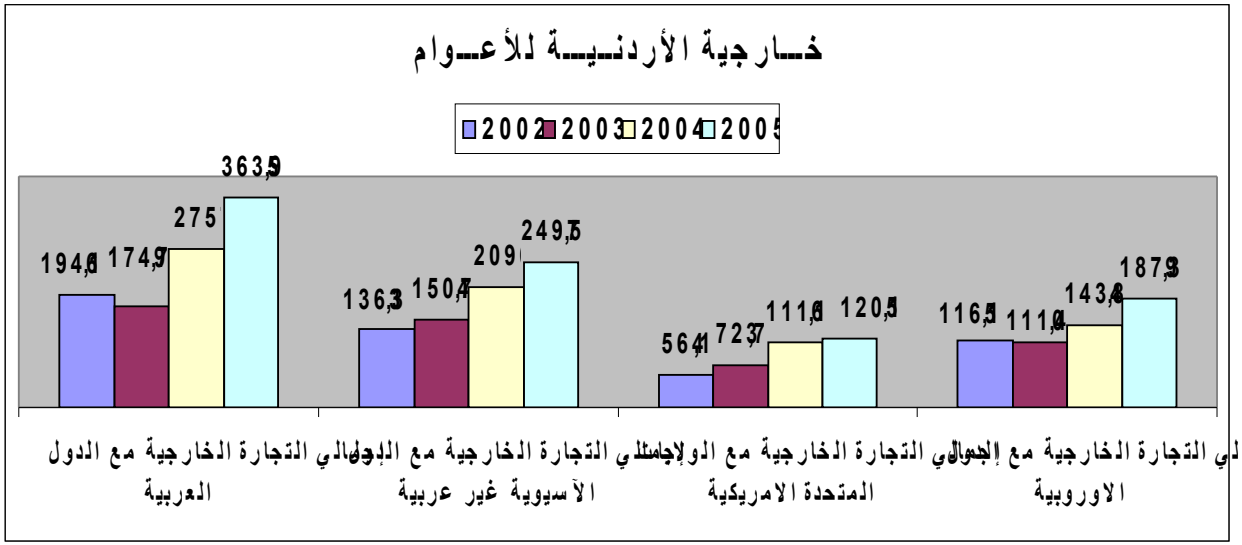

[4] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام 2002 – 2003 – 2004– 2005

الرسم البياني رقـــم (3) [5]
التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية للأعوام 2002 – 2003 – 2004 - 2005

مليون دينار

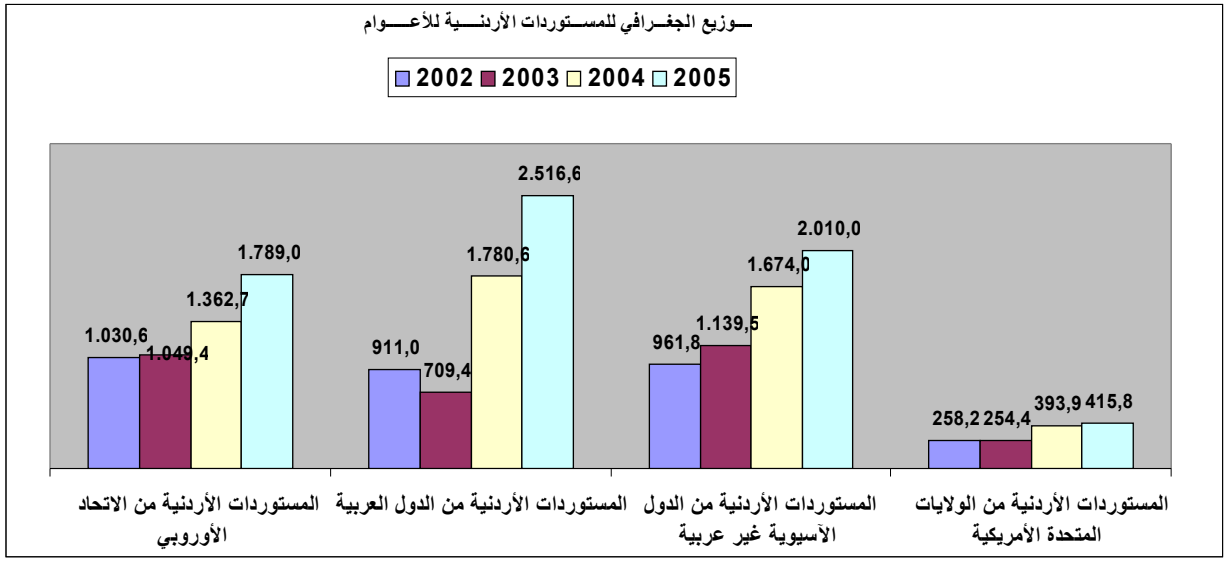

[5] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام 2002 – 2003 – 2004– 2005

الرسم البياني رقـــم (4) [6]
التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للأعوام 2002 – 2003 – 2004 - 2005

مليون دينار

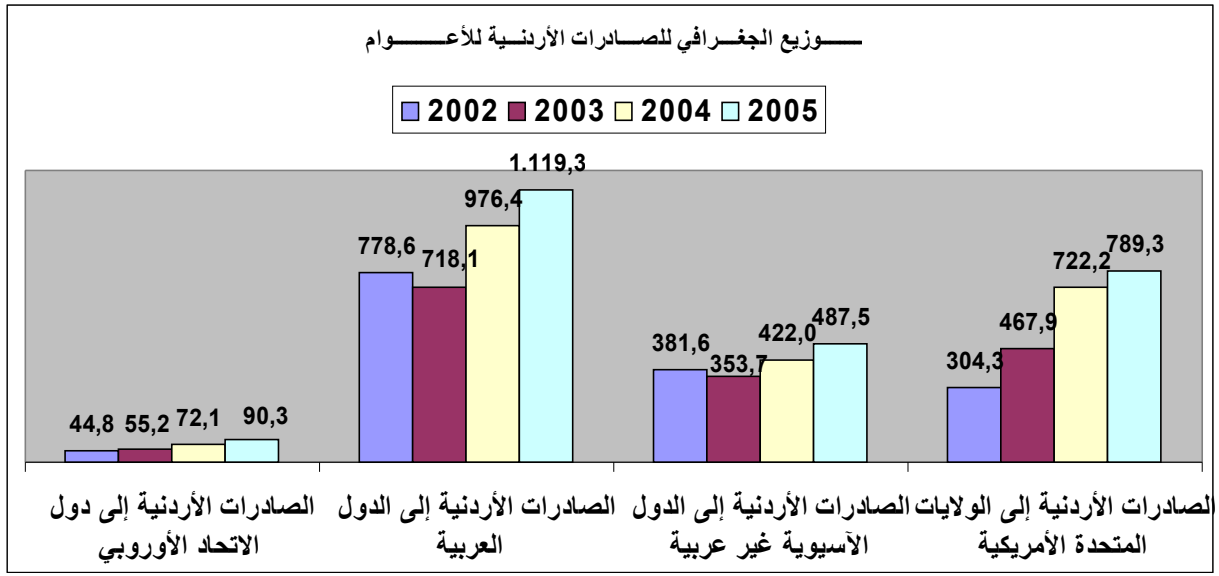

[6] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام 2002 – 2003 – 2004– 2005

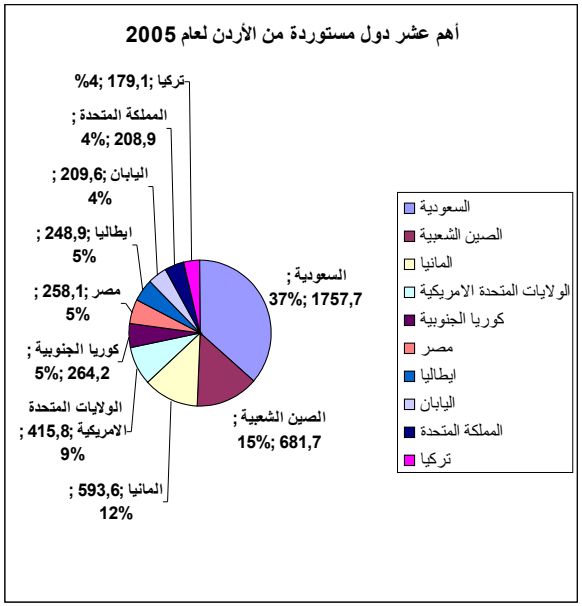

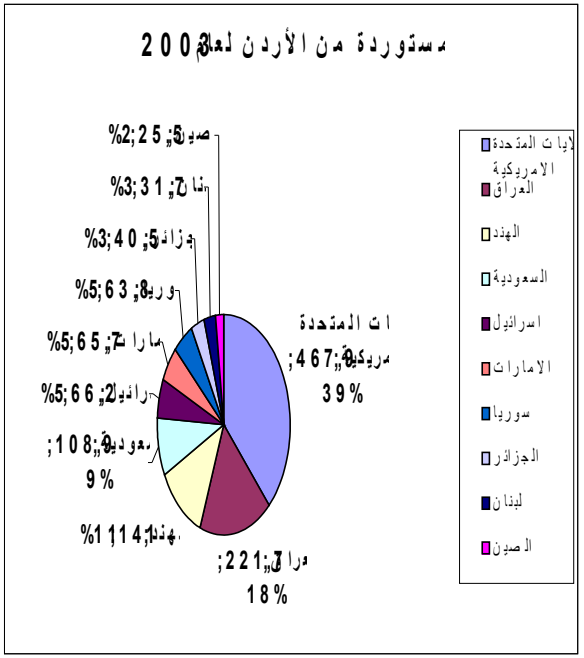

الرسم البياني رقم (5)[7]
أهم عشر دول مستوردة من الأردن للأعوام 2003 و 2005

[7] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية للأعوام 2003 – 2005

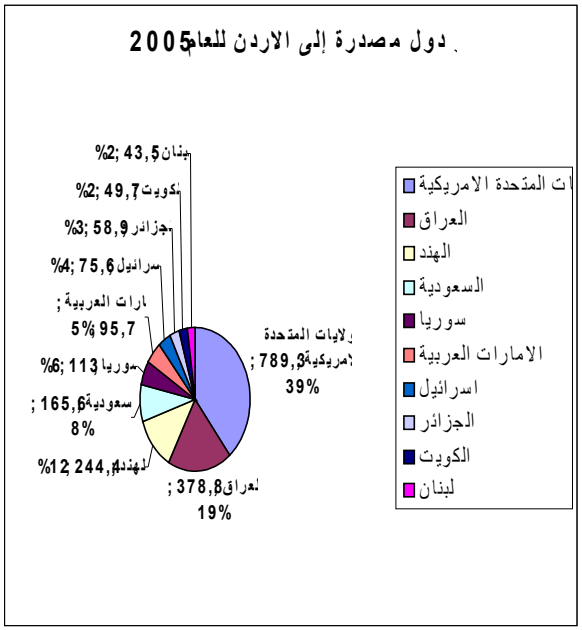

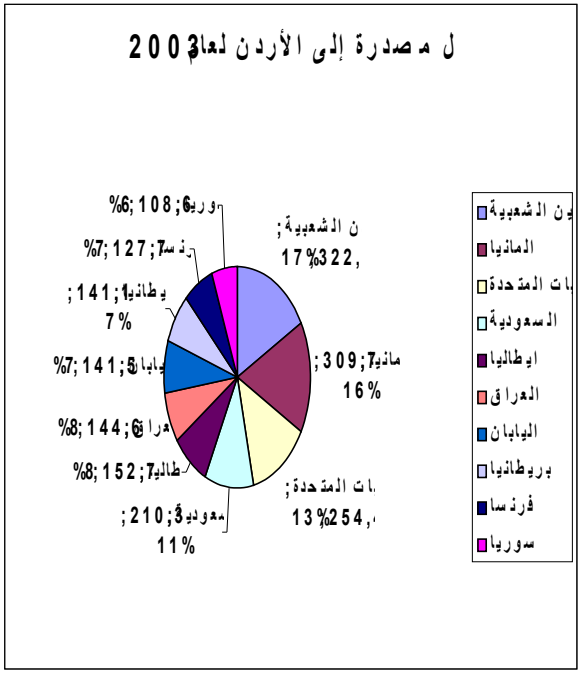

الرسم البياني رقم (6)[8]
أهم عشر دول مصدرة إلى الأردن للأعوام 2003 و 2005

[8] التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية **للأعوام 2003 – 2005**

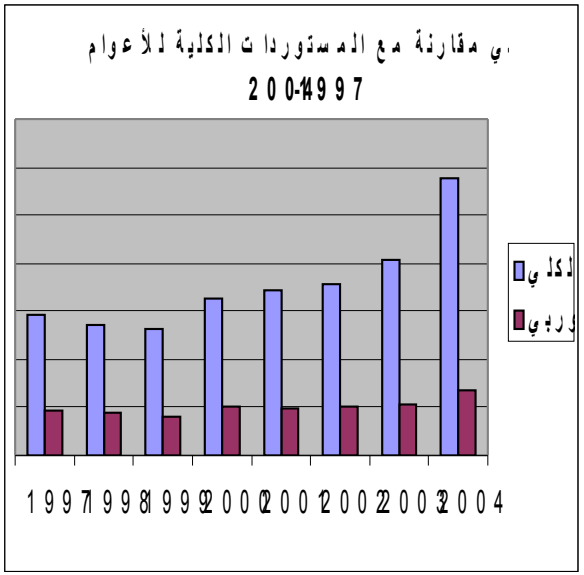

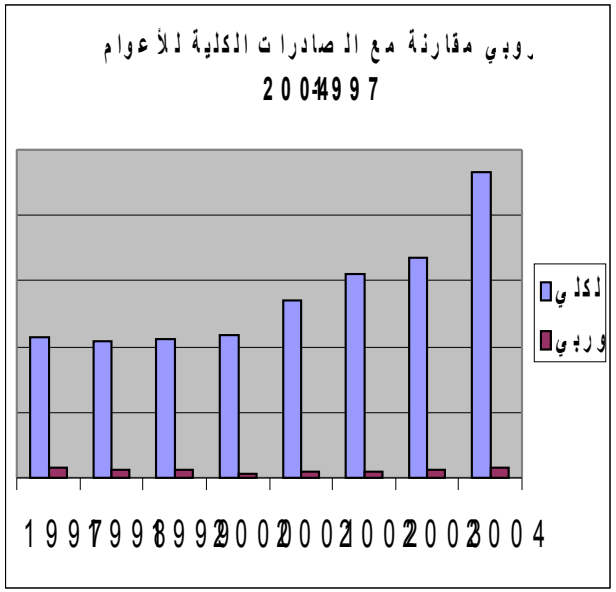

الرسم البياني رقم (7)[9]

[9] التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي للأعوام ما بين 1997 – 2004، دائرة الإحصاءات/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ما بين 1997 - 2004